

التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص
بين التنظير والواقع - مع رؤية مستقبلية

دكتور

السيد أحمد أحمد عبد الخالق

استاذ الاقتصاد والمالية العامه المساعد

كلية الحقوق ... جامعة المنصورة

١٩٩٣م

مقدمه ...

تزايد في الخمس عشرة سنة الأخيرة الاتجاه الى تحويل المشروعات المملوكة للدولة ملكيه كامله أو جزئيه الى ملكيه خاصه . والواقع ان هذا الاتجاه، انما جاء في ظل اتجاه أعم وأشمل يدعو الى تقليص دور الدوله المتدخله interventionist state في المجال الاقتصادي بمختلف حقوله ومجالاته . هذا لكي تفسح المجال أكثر فأكثر للقطاع الخاص والمبادرات الفرديه وقوى وآليات السوق لتلعب الدور الرئيسي والرائد في التصدي للمشكلة الاقتصادية بجوانبها المختلفه ولتحقق التنمية الاقتصادية المنشوده . وهذا التغير في نوعيه التنظيم الاقتصادي انما يحدث تحت شعار " قليل من الدوله ، مزيد من قوى السوق " " moins d'Etat, plus de marche " ، على المستوى الكلى وعلى المستوى القطاعى .

أكثر من هذا عملية التحول عن الاعتماد بصفه أساسيه على القطاع العام كنوع من التنظيم الاقتصادي تزامنت مع ازدياد المطالبه بالحريه السياسيه والديمقراطيه وحقوق الانسان وتزايد الربط بين الحريه السياسه والديمقراطيه والحريه الاقتصاديه والنظر الأخير على أنها أحد أركان الحريه بوجه عام . ولقد اكتسب الاتجاه نحو التحول اهتماما متزايدا من الأفراد والساسه والاعلام وكذلك الهيئات والمنظمات الدوليه . وتفاوت الاهتمام بين مؤيد أخذ يسوق الحجج والبراهين ليدلل على سلامه وجهه نظره ، ومعارض أخذ يعدد من جانبهِ الأدله والأسانيد لتسجيل تحفظاته على ذات الاتجاه . لكن أيا كانت الحجج والأدله التى يبديها هذا الفريق أو ذاك ، اكتسب الاتجاه المذكور بعداً عملياً ، تمثل فى اقدام العديد من الدول على تحويل العام الى الخاص بشكل أو بآخر حسب ظروف كل

منها وأخذ عدد هذه الدول يتزايد مع مرور الوقت لتبلغ العشرات ، كما امتد نطاقها ليشمل دولاً متقدمه راسماليه ، ودولاً كانت تُعرف بالاشتراكيه ، هـذا فضلاً عن بعض الدول الناميه .

والحقيقة أن الاهتمام بمسألة التحول في التنظيم الاقتصادي نحو مزيد من التركيز على القطاع الخاص يعود إلى ما يحمله ذلك من مضامين وأبعاد سياسية ، اقتصادية واجتماعية على الاجلين القصير والطويل . فالتحول الاقتصادي له تأثير على الانتاج والانتاجية والكفاءة الاقتصادية ، كذلك على العمالة ، البطالة ومستويات التشغيل ، على توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية ، على طبيعة السوق وهيكله ، على مصالح بعض الفئات والشرائح الاجتماعية ... الخ . ويعود الاهتمام كذلك الى طول الفترة الزمنية التي تغلغل خلالها الدولة بواسطة القطاع العام الى كافة اركان الاقتصاد في الكثير من الدول ، خاصة النامية منها ، ومن ثم الى الهمية النسبية المؤثرة لهذا القطاع في الكثير من الاقتصادات متقدمه وناميه .

ان التحول في استراتيجيات التنمية من العام الى الخاص كمحرك لتحقيق التنمية لم ينشأ من فراغ ، بل أنه يستند الى اسس ودوافع عديدة . بعض هذه الاسس عقدي dogmatic ذات طبيعة أيديولوجية ويضرب بجذوره في أعماق الفكر الاقتصادي والاجتماعي . إلا أننا يجب أن نسجل أن هذا الفكر شهد تطوراً وتحولاً هو الآخر متأثراً باعتبارات تتعلق بعنصرى الزمان والمكان . كما أنه أخذ المبادئ في أحيان كثيرة لتغيير الواقع خلال فترة ما . كما أن التحول نحو الخاص كان بفعل دوافع ذات مضمون ومحتوى عملي . هذا المضمون تمثل في عدم قدره القطاع العام ومشروعات الدولة أن تحقق الأهداف التي أنيط بها تحقيقها . وكذلك لتضخم وتراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية خلال الحقبة التي مثل القطاع

العام فيها ثقلاً اقتصادياً ضخماً في كثير من الاقتصادات . كما أنه ليس من الممكن تجاهل المؤثرات الخارجية التي تضغط نحو التوجه صوب قوى وآليات السوق . ومن أهم تلك المؤثرات التحولات التي تشهدها بعض الاقتصادات المتقدمة ، خاصة الاقتصادات المتعدية التأثير على الاقتصادات العالمية مثل الاقتصاد الأمريكي والبريطاني وغيرهما . ولقد حدث ذلك في ظل اتجاه الاقتصاد العالمي نحو التكامل والاعتماد على بعضه البعض . كما ساعد على انتقال هذه المؤثرات بعض الوسائط الدولية من هيئات ومنظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية . ناهيك عن آليات أخرى عديدة سنتعرض لها في حينها إن شاء الله .

نطاق البحث وأهدافه :

يدور هذا البحث أساساً حول دراسة وتحليل الأسس والدوافع لعملية التحول من العام والخاص . وفي هذا الخصوص نحاول إبراز أهم النظريات والآراء التي تقدم تفسيراً لهذا الاتجاه من مختلف جوانبها واتجاهاتها . كما نتناول بالشرح والتحليل الاسانيب والدوافع العملية الناشئة من اداء القطاع اعام وكذاك من اداء القطاع الخاص مستشهدين بالأدلة والتجارب كلما كان ذلك ممكناً ونافعاً . وفي نهاية هذا البحث نحاول إبراز رؤيه خاصه للدور الملائم للدولة فى المجال الاقتصادى على ضوء التحليل السابق وكذلك تجارب بعض البلدان التى وضعت تنظيمًا اقتصاديًا يعتمد على كل من القطاع العان والدولة من جانب والقطاع الخاص على جانب آخر واعتبارهما مكملين لبعضهما البعض ، وليس على طرفى نقيض لايمكن الجمع بينهما فى معادلة واحدة .

والتحول من القطاع العام الى القطاع الخاص له مفاهيم عديده ، حيث لم

يُستقر على تعريف واحد . اذ تختلف المفاهيم حسب خلفية القائل بها والظروف المحيطة بكل دولة ومدى تطلعاتها والاهداف التي ترمى الى تحقيقها من التحول . فعلى سبيل المثال ، قيد البعض مفهوم التحول بأن يتم نقل الملكية وسلطة الادارة والرقابة من الدولة الى القطاع الخاص بأكثر من ٥٠٪ وهو المفهوم الذي ساد فى انجلترا ، هذا فى حين رأى البعض الآخر أن التحول يتم حتى ولو تم نقل ملكية أقل من ٥٠٪ من الأصول ^(١) . كما يرى البعض الثالث أن التحول يحدث بإدخال رأس المال الخاص أو الخبرات الادارية الخاصة فى أنشطه القطاع عن طريق ما يعرف بعقود الاداره الخاصه Management contracts للمشروعات العامه ، عن طريق تأجير المشروعات العامه للقطاع الخاص leasing contracts فى مقابل عائد يتفق عليه ^(٢) . وينظر البعض للتحول على أنه تغير وتحول فى التفكير بحيث يتم التركيز على القطاع الخاص لاشباع الحاجات الاجتماعيه العامه واعادة توزيع الأدوار والمسئوليات بينه وبين الدوله وهو المفهوم الذى ساد فى الولايات المتحده الى غير ذلك من المفاهيم والتعريفات ^(٣) .

وأمام هذا السيل من التعريفات فإننا فى هذا البحث - وبما يتفق وفكرة التحول - نعتقد أن روح التحول من العام الى الخاص تتم من خلال نقل ملكيه وادارة

(1) The Economist . November 8 , 1988 . December 21, 1985 .

(2) R. Bailey " Privatising Electricity in the U.K: problems in store " Natwest, Quarterly Review, November, 1988:38. S.K. Jones, 1991:39. Commander & Killick , 1988 91, 110 .

(٣) أذكر فى مفهوم وتعريفات التحول الدراسه القيمه للاستاذ الدكتور / مصطفى رشدى فى " الاقتصاد العام للرفاهيه " . دار المعارف الجامعيه ، الاسكندريه بدون : ٢٥٨ - ٢٦٣ .

المشروعات العامة الى القطاع الخاص بشكل كلى أو جزئى ، بما يسمح بأن تصبح خاضعة لقواعد ونظم السوق وآلياته ، كما يعنى افساح المجال أكثر للقطاع الأخير كلما كان يتمتع بميزه نسبيه عن القطاع العام . وهو مفهوم - نعتقد أنه توفيقى بين التعريف الضيق الذى يقصر التحول على مجرد نقل الملكيه للاصول العامه والتعريف الموسع الذى يدخل كل صور واشكال التغير من العام الى الخاص حتى ولو كانت لاتنطوى على نقل للملكيه مثل عقود الاداره ، الميانه ، التوريد ، النظافه ، التوظيف الخ .

وبدراسة الأسس والدوافع يهدف هذا البحث الى ابراز الممالح والأهداف التى تقف وراء التحول ، كذلك ابراز الممارر الحقيقية لمثل هذا الاتجاه ومدى مناسبه لمختلف الأنظمه الاقتصاديه على اختلاف درجة تطورها وتباين تنظيماتها ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية . ويهدف كذلك الى تسليط الضوء على بعض المحاذير الواجب مراعاتها عند التحول ، ووجوب مراعاة خصوصية السدول والأنظمة الاقتصاديه وبمفقه عامه هذا البحث يحاول التأميل النظرى والعملى لقضية التحول من العام الى الخاص ، لاستجلاء الحقائق ووضعها كامله أمام متخذى القرار بالتحول .

تقسيم البحث :

من خلال ما سبق ، ينقسم هذا البحث الى المباحث التالية :

مبحث تمهيدى ، يمثل خلفيه لهذه الدراسة ، حيث نلقى الضوء فيه على أهم التحولات والتحولات المضاده فى الفكر الاقتصادى والنظم الاقتصاديه .
المبحث الثانى ، وفيه يتم تحليل الأسس النظرية والايدولوجيه لعملية التحول من العام الى الخاص ومن ثم نتعرض لأهم الأفكار المتعلقة بهذا الموضوع لدى

الطبعيين ، الكلاسيك ، الينوكلاسيك ، والكلاسيك المعاصرين . كما نتعرض لتيار فكري آخر ، يرى ان التحول يتم بدوافع مخالفه لما تراه المدارس السابقه .

وفي المبحث الثالث ، نناقش الدوافع والأسس ذات المضمون والمحتوى العلمى النابع من التجربة المتمثلة فى أداء القطاع العام والخاص وبعض محاولات التنظير المحيطه بذلك .

والمبحث الرابع ، يتعرض لمناقشة وتقدير الدوافع السابقه ومحاذير التحول . وأمام الجدل والجدل المضاد ينتهى بنا البحث الى عرض رؤيه حول التنظيم الاقتمادى القادر - من وجهة نظر الباحث - على مواجهة المشكله الاقتماديه من خلال التعايش بين الدوله والقطاع الخاص على نحو متكامل ومناسب فى الخلاصه والتوصيات . لذا فان خطة الدراسة تسير على النحو التالى :

- مبحث تمهيدى .

- مبحث ثان : الأسس النظرية للتحول .

- مبحث ثالث : الأسس العملية للتحول .

- مبحث رابع : رؤى تقديرية للدوافع السابقه .

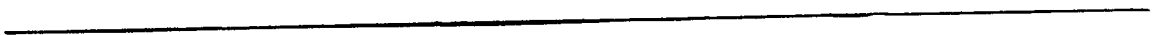
- الخلاصة والتوصيات .

- المراجع .

مبحث أول

“ تمهيدى ”

“ حول تحول الأفكار والأحوال ”



التطور الاجتماعي والحاجة الى تنظيم اقتصادي :

المجتمع عبارة عن مجموعة من الافراد تجمع بينهم وشائج وروابط مشتركة . كما توجد لهم تطلعات وغايات بعضها ذو طبيعه فرديه والبعض الآخر ذو طبيعه جماعيه collective ، يفرضها تواجدهم معاً في مكان واحد . ثم تمسدت العلاقات الاجتماعية تدريجيا لتتسع مساحتها وتتجاوز حدود المجتمع الواحد الى المجتمعات المجاورة وهكذا . هذا التطور فرض الحاجة الى وجود تنظيم ما لينظم ويضبط هذه العلاقات في الداخل ويحميها ويرعى مصالحها مع الخارج .

وتبعاً لتطور البيئة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المختلفة ، تطور معها الدور الذي يجب أن يضطلع به التنظيم المختار والذي عرف فيما بعد في مرحلة أكثر تطوراً بالدولة ، بمكوناتها التنفيذية ، التشريعية والقضائية ، لتعمل على تحقيق غايات وتطلعات شعوبها والتي بناءً عليها تستمد سلطاتها . ولاشك أن هذه الغايات والتطلعات ومدى دور الدولة من ناحية ، والأفراد من ناحية أخرى ، انما تتحدد في إطار ظروف الزمان والمكان السائدة . فعامل المكان وما يعنيه من درجة النمو والتطور والتغير من مرحلة الى مرحلة أخرى أكثر تطوراً وتنمية ، وما اذا كانت الدولة خلال هذا التطور عبر الزمن قد انتقلت من عدم الاستقرار والقلق الاجتماعية الى التوازن والنضج الاجتماعي و الوفاق بين الأفراد بعضهم البعض ، وكذلك الوفاق السياسي بين الأفراد والحاكم . هنا نجد أن الاولويات تتحدد في كل مجتمع حسب مدى ودرجة تحوله الى المرحلة الأخيرة . واذا كانت المجتمعات لم تتحول بدرجة واحدة ، بل تتفاوت تفاوتاً واضحاً في ذلك ، فيكون من الطبيعي ان تختلف أهمية الاولويات من مجتمع لآخر ، كما تختلف الاولويات في المجتمع الواحد من فترة زمنية الى فترة زمنية أخرى . هذا بعد أن

المجتمع تحولاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً يتراكم مع الوقت، ليحدث تحولاً نوعياً ذات طبيعته مختلفه . حينئذ يكون من الطبيعي بل من الواجب ان يختلف مدى واهمية الدور الذى يلعبه التنظيم السياسى والاقتصادى السائد والذى يجب أن يتطور بدوره والتطور والتحول على أرض الواقع بمصاحبه تغيرا وتطورا فى الفكر والرؤى عبر الزمان . كما أنه قد يوجد من المفكرين الرواد فى مجالات عديده الذين يبشرون أفكارهم ورؤاهم بقصد العمل على توجيه المجتمع وجهه بعينها سعيا الى تحقيق أهداف معينه عن وعى . من ثم نجد أن الأفكار السائده وما تشهده من تحولات وكذلك التغيرات على أرض الواقع قد يدفعان الى تغيير دور الدولة ومن ثم دور العناصر الاقتصاديه والاجتماعيه الأخرى .

والدولة مع اتساع حجمها كمياً ونوعاً ، وتطور أهدافها داخليا وخارجياً وتتعدها كان يلزم أن توجد التنظيم الذى يعهد اليه بادارة دفة الأمور الاقتصادية والسياسيه وغيرها وهذا هو الحكومه . وهى تشرك الشعب فى ذلك - بطريق غير مباشر - من خلال ما يعرف بالمجالس النيابيه * .

ولقد لعبت الدولة دوراً محورياً فى المجال الاقتصادى منذ نهاية العصور الوسطى وبداية عصر التجاريين . اذ اضطلعت الدولة بأداء العديد من المهام مثل وضع السياسات التجارية والاقتصادية واخضاعها لاشرافها المباشر وغير المباشر . اذ عملت على تحقيق التراكم الرأسمالى ، انشاء الصناعات القويصة و حمايتها ضد المنافسة الخارجيه ... الخ . ويكمل الدور السابق ، ودعم الدولة للقطاع الخاص وتشجيعه فى مجالات الانتاج مثل توفير رأس المال ، اتخاذ الاجراءات

(*) لذلك فان الحكومه وهى الهيئه المناط بتنفيذ استراتيجيه وسياسة الدولة ، فإننا نستعمل فى هذا البحث لفظ الحكومه government والدولة State ك مترادفين ، لأغراض التحليل الاقتصادى .

لخفض نفقة الانتاج مثل أجور العمالة ، حظر تصدير المواد الخام بخفض أثمانها ، العمل على توسيع الأسواق الوطنية ومن ثم العمل على توسيع نطاقها داخلياً وخارجياً^(١) .

وفى مرحلة تاريخية لاحقه ، شهد الواقع الاقتصادى تطوراً كبيراً حيث نمت الثروات وتضخمت لدى طبقة التجار . وقام هؤلاء بتحويل جزء منها نحو التصنيع لتصبح الصناعة فى خدمة التجاره . ومع التحولات النوعيه فى الأنشطة الاقتصادية وازدياد الاهتمام بالصناعة ، أصبحت التجارة فى خدمة الصناعة . ومن ثم ظهر المجتمع الصناعى ليحل تدريجياً محل المجتمع التجارى ، لكن دون أن يزيحه فالأخير يمثل أهميه حيوية للأول ، لاشك . كما تبلورت فى تلك الظروف العديد من الأفكار العامه التى تدعو الى تقديس الحريه الفرديه بجميع عناصرها ، ومنها الحريه الاقتصاديه . ومن هنا ظهرت الدعوات الى تقليل دور الدوله فى النشاط الاقتصادى ، والتركيز على دورها الادارى والتنظيمى . فى مقابل ذلك يُفسح المجال أمام المشروع الفردى individual project . واستمر الحال على هذا المنوال فترة زمنية طويله نسبياً حتى الثلث الأول من هذا القرن تقريباً .

إلا اننا يجب أن ننبه الى أن الملكيه العامه ودور الدوله لم يكن مطلقاً فى اى وقت من الأوقات أو تحت أى نوع من التنظيم الاقتصادى . كذلك لم تكن الملكيه الخاصه وسياده المشروع الفردى مطلقة بدورها . ومع استمرار التطور كانت المحاولات تبذل لتحقيق نوع من التوازن بين المصالح العامه والمصالح المجتمعيه societal interests ، الى أن ظهر ما يعرف بالاقتصاد المختلط The Mixed economy ، حيث حدث نوع من التزاوج بين دور الدوله ودور

(١) محمود دويدار " دراسات فى الاقتصاد المالى " . منشأة المعارف . الاسكندرية بدون : ١٠ - ١٩ .

المشروع الخاص من أجل تحقيق التوافق بين المصلحتين العامة والخاصة والمشاركة في اشباع الحاجات الاجتماعية بوجه عام .

ثم أملت التطورات الاقتصادية في بعض المناطق والدول ، في مرحلة زمنية لاحقه ، حدوث تطور في دور الدولة . كما ساعد على ذلك أيضاً ظهور بعض الأفكار ذات التوجيهات التدخلية . اذ انتصرت الافكار الماركسيه في الاتحاد السوفيتي وانتشرت الى بعض الدول الأخرى ، كما شهد النظام الرأسمالي نفسه بعض المشاكل الاقتصادية مثل الكساد ، البطالة ونقص التشغيل ... الخ ، هذه وغيرها روجت لضرورة قيام الدولة بدور أكثر اتساعاً وتأثيراً في المجالات الانتاجية والخدميه في العديد من الاقتصادات ومنها تلك التي ظلت لحين من الدهر ترفض مثل هذا التدخل .

الاتجاه نحو العام بعد الحرب العالميه الثانية :

والواقع أن ازدياد تدخل الدولة في الحياه الاقتصادية ، يعد من أبرز الملامح لفترة ما بعد الحرب العالميه الثانية ، خاصة في عقود الخمسينات ، الستينات وحتى اواسط السبعينات الميلاديه . ولقد شمل هذا التدخل الدول المتقدمه ، و الناميه ، وان كان أكثر حدة في الأخيرة نظرا لاختلاف ظروف المكان وطبيعة المرحله التنموية في كل منها .

فلقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تقدماً علمياً هائلاً ، في وسائل الاتصال والمواصلات وغيرها . لهذا اكتسب عامل المكان بعداً دولياً ولم يعد أقليمياً أو محلياً فقط . ومن ثم فما تشهده دولة ما من تطور وتحول في الواقع والأفكار حتماً يؤثر على غيرها من الدول في فترة زمنية قصيرة . كما أنها تتأثر هي ذاتها بما يدور في غيرها ، أي أن التحولات والتبدلات في المناهج

والأفكار هي ثمرة تحولات محلية ودولية في ان . والفارق هنا بين دولة وأخرى هي في مدى الحرص والابقاء على سيادته ما تتمتع به من خصوصية تابعه من واقع المكان المحلي أو الاقليمي الا أنه على أية حال تكون الدول الأقل تقدما شديده التأثر والحساسيه لما يدور في الدول الاكثر تقدما كما يشهد بذلك ويؤكداه الواقع العملى .

كما نمت في فترة ما بعد الحرب العالميه الثانيه العديد من السياسات والأفكار الايدولوجية التدخليه dirigiste dogma التى تدعو الى مزيد من تدخل الدولة (١) .

وهذه الآراء تدور حول أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادى ضروره لتحقيق أهداف مثل تعبئه الموارد بغرض التنمية الاقتصاديه ، العدالة الاجتماعيه ، عدالة توزيع الدخل والثروات ، تحقيق الاستقرار الاقتصادى والتقليل من حدة التقلبات والدورات الاقتصاديه التى تنشأ من ترك الاقتصاد تسيره قوى السوق ، تحقيق الرفاهيه الاقتصاديه والاجتماعيه وتقديم بعض الخدمات الاساسيه التى لايقدمها القطاع الخاص . اذ كانوا ينظرون الى هذا الأخير على انه يسعى الى تحقيق صالحه دون أن يعنى كثيرا بالمصالح العام " Every body's business is no body's business" (٢) كما ادت ما خلفته الحرب العالميه الثانيه من دمار وتخريب فى كثير من الدول الى توليد الاعتقاد بأن الدولة هي الأقدر على اعادة التعمير ، وعُضد من الاتجاه السابق تولى بعض الحكومات ذات التوجهات

(1) J.B.Kinght " The Evolution of Development Economics in "D.E. Balasubrmnyam & Lall (ed)," Current Issues in Development Economics " Macmillan Education, Ltd,London, 1991 : 11 .

(2) P.A. Samuelson " Economics : Mac Grow Hill , London , 1976 : 49 .

التدخلية الحكم في بعض الدول متعددة التأثير مثل إنجلترا (حكومة العمال) ،
فرنسا (الحكومات الاشتراكية)

والدول النامية بعد أن حملت على استقلالها السياسي اكتشفت عمق الهوة
التي تفصلها عن الدول المتقدمة . وأرادت تقوية الاستقلال السياسي بتحقيق
تنمية اقتصادية قوية . وتفتقت الأذهان الى أن الدولة هي المرشح القوى لتحقيق
الأهداف المنشودة . ومن ثم وقع الاختيار على انشاء ما يعرف بمشروعات القطاع
العام le Secteur public enterprises على اساس أنها مشروعات
كبيرة الحجم ، تستخدم تكنولوجيا متطورة وقدرات ومهارات إدارية وتنظيمية
أكثر تقدماً وكفاءة مما يتوافر لدى القطاع الخاص . كما أن هذه المشروعات
يمكن أن تولج الى قطاعات ومجالات لا يستطيع أو ربما يتردد القطاع الخاص على
الدخول فيها .

ويرى البعض أن تدخل الدولة في الدول النامية أملت ظروف المجان التنموية
المرتبطة فيها . وفي هذا لاحظ Jones & IL Sakong أن الحاجة للتدخل
تزداد كلما ازداد تخلف الأوضاع الاقتصادية . إذ تصبح الحاجة ملحة الى عمل
جماعي متناسق ومتناغم على مستوى كبير لكي تخرج من حلقات التخلف والفقر
الخبثية ^(١) . ويرى هؤلاء أيضاً أن مشروعات الدولة Les entreprises
d'Etat هي أكثر انواع التنظيم الاقتصادي قدرة على ادارة وتوجيه الاقتصاد نحو
تحقيق صالح الجميع ، The Public good ^(٢) . وهذه الأفكار والتوجهات

(1) L.p. Jones & IL Sakong " Government, Business and Entrepreneurship in Economic Development: The Korean Case.

"Harvard university Press, Cambridge, Mass, 1980:110 .

(2) J.K, Galbraith " Economic Development " yohan publications, Inc , Tokyo , eighth printing , 1983 .

روح لها ودعمها كثير من مصادر فكريه ، خاصة من الاشتراكيين الغربيين مثل Maurice Dobb وكذلك Charles Bettelhain وغيرهما كثيرون .^(١)

وازداد دور الدولة تدخلا تحت تأثير الادعاء - بالافادة الى العوامل السابقة - بالحاجة للتغلب على القصور في آلية السوق Market imperfection ، حيث قد لاتسود المنافسة بالمعنى المفهوم بل يسود السوق الطابع الاحتكاري ، عدم توافر المعلومات أو حريه تداولها ، الحاجة الى نقل ونشر التكنولوجيا وتطويرها وإعادة انتاجها ، التعليم وتطويره ، التدريب ، البحث العلمى والتطوير وتطوير معايير الجودة والنوعيه ، وكذلك الانتقادات التى وجهت الى آلية السوق ولمبدأ Pareto - efficient فيما يتعلق بالاداء التنافسى للسوق ، الافكار السائدة للعدالة الاجتماعيه والتوزيع .^(٢)

كما يجب ألا نغفل حقيقة الدور الذى لعبته الهيئات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولى للتنمير والتنمية لتشجيع الدول لتعلب دورا محورياً فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعيه خلال عقدى الخمسينات والستينات ، وتعبئة الموارد وحسن توظيفها واستقلالها لتحقيق الهدف المنشود .^(٣)

(1) D, Weiss " Managing a public sector in a mixed economy within The framework of increasing international cooperation and competition " L'Egypte contemporaine, Juillet 1986 LxxVII eme Annee, No.405, Le Caire .

(2) S.Lall Explaining Industrial success in the Developing world " in Balasubramanyam & Lall " current issues in Development Economics " Macmillan Ltd, London, 1991:148-150

(3) M. Peston " The Nature and significance of the Mixed Economy in Lord Roll of Ipsden " the Mixed Economy, Macmillan Press, London, 1982, 19, 23-33 .

لكل الأسباب السابقة وغيرها ، ازداد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى الانتاجى والخدمى والعام . اذ على سبيل المثال ، فى الولايات المتحدة الامريكية ازداد الانفاق الحكومى من حوالى $\frac{1}{11}$ من الدخل القومى قبل الحرب العالمية الأولى ، ليصل الى حوالى ٥٠٪ منه أثناء الحرب العالمين الثانية . وبالارقام بلغ الانفاق الحكومى فى أمريكا حوالى ٣ بليون دولار فى ١٩١٣ ، ١٠ بليون قبل الحرب العالمية الثانية ثم حوالى ٤٠ بليوناً فى نهاية السبعينات الميلاديه . وهذه الظاهرة تصدق كذلك على دول مثل فرنسا والمانيا وبريطانيا وغيرها (١) .

ولقد مثل القطاع العام الاداة التنفيذية الرئيسية التى اعتمدت عليها الدولة فى تنفيذ سياساتها التدخلية وأدى هذا الى التوسع فى نشاطه ليشمل العديد من المجالات ، كما ارتبطت به مصالح فئات اجتماعيه عديده من اداريين ، موظفين وعمال . وكذلك فئات شعبيه مختلفه أصبح لها مصالح مؤكده فى استمرار وبقاء هذا القطاع . ففى انجلترا مثلاً - وهى البلد الرأسمالى - ، بلغ وزن القطاع العام حتى عام ١٩٧٩ - تاريخ مجيء السيد تاتشر الى الحكم والبدء فى برنامج التحول الاقتصادى من العام الى الخاص - حوالى ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، ١٥٪ من الاستثمار الكلى وعمل فيه بشكل مباشر حوالى ١,٥ مليون عامل (٢) .

وأيضاً أنظر: ==

- A.B. Atkinson & J.E. Stiglitz. "Lectures in public Economics" . McGraw - Hill Ltd, London , 1980, pp. 4-9 .

- J. Aylen " Privatization in developing countries " , Ilyods Bank Review , no, 183, January 1987 : 17 .

(1) Samuelson , op.cit . 147 - 157 .

(2) The Economist , 21 December 1985 .

وكذلك الحال فى دول أوربيه أخرى عديدة فى دول المجموعة الأوربية مثل ايطاليا ، اسبانيا ، البرتغال وفرنسا الخ .

ولقد كان دور القطاع العام أكثر توغلا فى كثير من الاقتمادات الناميه التى اتجهت اتجاهها اشتراكيا . اذ تجاوز فى فترة الستينات والسبعينات نسبة الـ ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، ٨٠٪ من الاستثمار الكلى فى الكثير من هذه الاقتمادات . وفى مصر على سبيل المثال استطاع القطاع العام أن يهيمن على الاقتصاد المصرى فى مجالات عديدة . اذ كان يمثل فى ١٩٧٤ حوالى ٧٧٪ من الإنتاج الصناعى ، ٧٢,٦٪ من إنتاج البترول ومشتقاته ، ٧٦٪ من قطاع التشييد ، ١٠٠٪ فى الكهرباء ، ٧٦,٨٪ من خدمات النقل والمواصلات ، ١٠٠٪ من قطاع المال ، ٥١٪ من قطاع التجاره ... الخ . وبمفهوم عامه ساهم هذا القطاع بـ ٥٤,٥٪ من اجمالى الناتج القومى ، ٨٥,٩٪ توليد المدخرات القوميه و ٩٠٪ من حجم الاستثمارات الكلية ^(١) . واستمر هذا الحال حتى بدأت الدولة تحولا نحو القطاع الخاص والتحرر الاقتصادى منذ النصف الأول من السبعينات .

(١) فؤاد مرسى " مصير القطاع العام فى مصر " . مركز البحوث العربيه ، القاهرة ١٩٨٧ ، ٢٠ - ٢٤ .

- وانظر كذلك محمد رضا العدل " نحو تنظيم افضل للقطاع العام فى مصر " مؤتمر الاقتصاديين المصريين ، جمعية الاقتصاد والاحماء والتشريع ، القاهرة ٦ - ٨ مايو سنة ١٩٨٢ . وانظر فى

- صلاح الدين فهمى محمود " القطاع العام بين التصفية والتنمية - الحالىة المصريه " مجلة تجارة سوهاج ، يناير ١٩٩١ ، ٤٥ - ٥٦ .

وكذلك د . جميل أحمد توفيق وآخرون " اقتصاديات الأعمال ، دار المطبوعات الجامعيه ، الاسكندريه ١٩٧٢ : ٤٣١ - ٤٧٥ .

- ابراهيم العيسوى " نظرة تنموية لمسألة بيع مشروعات القطاع العام المصرى ،

==

ومع كل ما سبق ، نجد أن أرض الواقع وكذلك الفكر يشهدان تحولا كبيرا نحو التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص . بل الأكثر جذبا للاهتمام أن رواد التحول اليوم هم ذاتهم الذين روجوا للمشروعات العامة وأكدوا على أهمية دورها فى الأسس ، ومن ثم عكف العديد من الدول على تنفيذ برامج طموحه نحو ما يعرف اصطلاحا بالتخصيمية Privatization وهى عكس التأميم nationalization تحت مظلة ما يعرف بالاصلاح الاقتصادى وامتد نطاق هذه البرامج ليشمل العديد من الدول فى مختلف قارات العالم .

وما يشهده العالم من تحولات فى بناء تنظيمه الاقتصادى نحو الاعتماد المتزايد على اقتصاد المشروع الخاص Private enterprise economy ، ليس منبت الملة بجذوره النظرية التى تمثل الأصول الفكرية له . لذا فاننا فى المبحث التالى ، سنقوم بدراسة وتحليل أهم الأسس النظرية لهذه العملية المتواصلة .

== المؤتمر (١٣) للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٨ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحماء والتشريع ، القاهرة : ٦ - ٢١ ،

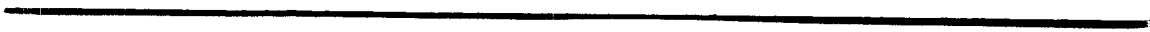
- مصطفى رشدى شيه " الاقتصاد العام للرفاهيه " ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، بدون .

- عبد الفتاح عبد الرحمن " اقتصاديات المالية العامة " ، ١٩٨٨ ، ١٨ - ٢٢ .

المبحث الثاني

" الأسس النظرية "

" The oretical and dogmatic Bases "



ما يشهده دور الدولة والقطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة من إعادة رسم الحدود بينهما ، ليس جديداً كلياً . إذ مرت الدول في تاريخها بتحويلات مماثلة تجاه هذا القطاع أو ذاك ، حسب ظروف المرحلة التي تمر بها . لذا فإن التحويلات الأخيرة صوب القطاع الخاص لها جذور فكرية ونظرية تعود الى عشرات بل مئات السنين من تاريخ الدول والفكر الاقتصادي . وإن كان هذا لا يعني أن ما يجري الآن هو تكرار لتجارب سابقة ، إذ من المستحيل إعادة عقارب الساعة الى الوراء ، فلكل عصر رؤيته على ضوء مشاكله وما يتوافر فيه من معطيات . وإنما نود إبراز أن التحول هو أمر طبيعي في حياة الدول على ضوء المستجدات في ظروف المكان عبر الزمان . والشروع في التغيير استجابة للتطور يواجهه عادة تياران عامان في الفكر الاقتصادي . تيار أول ، يحاول أن يبرر الوضع القائم statu - quo ، مع محاولة إيجاد الأدلة والبراهين التي تبين محاسنه . أما التيار الثاني ، فيحاول أن يغير هذا الوضع وينتقل الى وضع جديد ومن ثم يهاجم الأوضاع القائمة ويسوق الحجج التي تبرهن على أوجه القصور فيها وإبراز الفوائد التي ستعود من التحول .

وفي هذا المدد نحاول في هذا المبحث دراسة أهم الأسس التي تمثل أصولاً نظرية للجدل بأهمية وضرورة تحويل التنظيم الاقتصادي القائم من الاعتماد على القطاع العام الى القطاع الخاص والسوق plus de marché . كما ندرس فيه كذلك أهم الدعوات الى التحرر الاقتصادي التي ظهرت منذ السبعينيات الميلادية وأخذت طريقها الى التطبيق الفعلي في العديد من أمم العالم . والهدف من ذلك إبراز الدوافع الفكرية والعقديه وكذلك الاعتبارات العملية الخاصة وراء تلك الأفكار . لذا سنتعرض لآراء الطبيعيين ، الكلاسيك ،

النيوكلاسيك ، الكلاسيك المعاصرون ، كما نتعرض لبعض الاسهامات الأخرى فى هذا الخصوص .

أولاً الطبيعيين : Les physiocrates

ظهر فكر الطبيعيين وتبلور فى القرن الثامن عشر ، أى فى أعقاب فكري التجاريين . وتعرض الطبيعيون للفكر الأخير بالنقد والتقويم ، مما أدى الى مخالفتهم له فى الكثير من الأصول التى بنى عليها ، خاصة فى السياسة الاقتصادية دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، دور الأفراد وحرياتهم ، مصادر الثروة وطبيعتها الخ . وتأثر فكر الطبيعيين الاقتصادى كذلك بما ساد من افكار وفلسفات عامة سادت عصرهم والتى كانت تدور حول تقديس الفرد والحرية الفردية وتأثروا أيضاً بطبيعة المرحلة وماشهدته من تحولات ، وتطورات فى العلوم الطبيعىة مثل الفيزياء ، الكيمياء ، والفلك وغيرها (١) .

وكان الطبيعيون يؤمنون بفكرة النظام الطبيعى natural order الذى تخضع له كافة الأنشطة الاجتماعية ومن بينها النشاط الاقتصادى . ومقتضى هذا النظام - كما أعتقدوا - أن الله - سبحانه وتعالى - اعطى كل شئ ، خلقه قانونه الخاص الذى يحركه ويحدد مساره بطريقه ذاتيه . ومن ثم رتبوا على ذلك ضرورة وجوب ترك الأفراد أحراراً فى ممارسة أنشطتهم الاقتصادية دون تدخل خارجي ، وأن هذه الحرية لا يحددها الا حريه الآخرين الذين تحركهم الرغبة فى تحقيق مصالحهم الشخصية فى ذات الوقت .

ويضيف الطبيعيون أن الأفراد فى سعيهم لتحقيق مصالحهم واشباع رغباتهم انما يعملون - فى ذات الوقت - على تحقيق مصلحة الجماعة ككل . اذ الجماعة (١) عبد الرحمن يسرى "تطور الفكر الاقتصادى" دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ١٧٠ .

هى عبارة عن مجموع الأفراد ومن ثم لاتعارض بين المصالح . ويلخص " فرنسيس دى لافريير ذلك بقوله : " ان من جوهر النظام الطبيعى أن المصلحة الخاصة لكل فرد لايمكن أن تنفصل عن المصلحة العامة للجميع ، وهذا يتحقق فى ظل الحرية " (١) .

وتتميز القوانين التى تحكم النظام الطبيعى بأنها ماله - فى نظرهم - لكل زمان ومكان بغض النظر عن خصوصيات كل مرحلة يمر بها المجتمع فى تطوره عبر الزمن . إذ يرون أنها أبدية مطلقة من حيث الزمان وكذلك عالمية التطبيق من حيث المكان .

أكثر من هذا ، كان الطبيعيون يرون أن الأنظمة الطبيعية لايمكن أن تخطئ ، ومن ثم فهى لاتشوبها شائبه . على هذا فهى كفيله بتحقيق التوازن الطبيعى بين كل المصالح والرغبات دون تعارض . وأن القصور الذى قد يظهر فى وقت ما وفى مكان ما ، يعود اما الى الجهل بهذه القوانين والأنظمة وإما تحت تأثير تدخل خارجى أفسد عملها وأخرجه عن طبيعته . وهذا يدعوهم مرة أخرى على تأكيد ضرورة ترك النشاط الاقتصادى ليمارس بحرية من قبل الأفراد .

أما عن رأيهم فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى - تأسيساً على ما سبق - كانوا يرون - كقاعدة - عدم تدخلها فى هذا النشاط . وأنه اذا حدث وتدخلت فيجب أن يكون فى أضيق نطاق ممكن ، وأن ينصرف أساساً الى بعض المهام ذات الطبيعى الادارية مثل الأمن الداخلى ، الأمن الخارجى ، حماية الملكية الفردية ، ضمان تنفيذ الالتزامات التعاقدية ، وفى مجال الاقتصاد ، يمكن للدولة - فى أضيق نطاق ممكن - أن تفضل بيع بعض المهام مثل تنفيذ بعض الأعمال العامة التى تشبع (١) محمد لبيب شقير ، " تاريخ الفكر الاقتصادى " . دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة ، بدون ، ١٤٢ .

حاجات جماعية collective wants ، لا يستطيع وربما لا يقبل عليها الافراد . اذ أن دور الدولة - فى نظرهم - هو دور كاشف عن القوانين الطبيعية وترجمتها فى صورة أنظمة وتشريعات ووضعها موضع التطبيق .

من هذا نخلص الى أن الفكر الطبيعى ، كما ظهر فى القرن ١٨ ، قد وضع البذرة الأولى والاساسية لمذهب الحرية الاقتصادية والفردية ، وفى المقابل عدم تدخل الدولة فى هذا المجال إلا بالقدر الضرورى والذى تستلزمه مهامها الادارية والتنظيمية ، وبعض الأنشطة العامة التى لاينجذب اليها الأفراد (١) .

إلا أنه يمكن ابداء بعض التحفظات بخصوص فكر الطبيعيين الاقتصادى ، اذ يؤخذ عليهم القول بأبديه الأنظمة والقوانين الطبيعىه ، فمن المعروف أن النظام الاقتصادى هو نظام اجتماعى يتغير مع تغير وتطور المجتمع وتحولهِ من مرحلة الى مرحلة أخرى . ويتطلب هذا تغيراً وتحولاً فى القوانين التى تحكمه إذ أن هذه الأخيرة نسبية من حيث الزمان - كما يؤخذ عليهم القول بأنها نظم عالمية التطبيق . هذا نظراً لأن ظروف المجتمعات والاقتصادات تتفاوت من حيث درجة التطور والتغير ، من ناحية وما يسود فيها من افكار وقيم ومعتقدات من ناحية أخرى - لهذا فإن ما يملح من نظم فى مكان ولاقتصاد ما قد لا يملح لغيره . فهى نظم نسبية من حيث المكان كذلك - يضاف الى ما سبق - ان الفكر الاقتصادى الطبيعى أهمل أنشطه اقتصاديه هامه مثل المصانع والتجاره واعتبارها أنشطه عقيمه . ولاشك أن ذلك . يجعل هذا الفكر غير مطابق للواقع من ناحية ، وغير قادر على مسايرة التطور من ناحية أخرى ، وأخيراً ، يمكن القول أن ليس كل ما يوجد فى الطبيعة هو مثالى أو نموذجى ، خاصة فى الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية اذ (١) لبيب شقير ، مرجع سابق ، ١٤٠ - ١٥٣ . وأنظر كذلك مصطفى رشدى ، مرجع سابق ، ٧٢ .

تطور الحياة وتعقدتها قد يمليان ضرورة التغيير والتطوير والتهديب ، وهذا يتم من خلال الفكر المكتسب من خلال المران والاحتكاك بالغير الخ .

ثانيا : الكلاسيك : l'ecole classique

يمثل بناء الفكر الاقتصادي الكلاسيكي The Orthodox Thought ، الذى تبلور على ايدي مفكرين كبار مثل آدم سميث ، ريكاردو وجون ستينورات ميلل وغيرهم كثيرون ، الاساس الفكر والعقدى للإيمان بالحرية الاقتصادية واقتصاد المشروع الحر ، وأهمية السوق والمنافسة ... الخ . ولقد تأثر هذا الفكر بفكر الطبيعيين السابق حول الحرية الاقتصادية إلا أنه تميز بأن الكلاسيك حاولوا اتباع المنهج العلمى فى التفكير لوضع بناء نظرى متماسك حول أهمية الحرية الاقتصادية وآليات السوق والمنافسة الكاملة وكيف أنها تؤدى الى نتائج أفضل فى استغلال الموارد الاقتصادية فى الاستخدامات المختلفة .

والواقع ان التغيير فى فكر الكلاسيك يرتبط فى جانب منه بالتطور الطبيعى فى فكر ومدارك الانسان نفسه . اذ يصبح صاحب رؤية وقدرة تحليلية أوسع ، خاصة واذا كان أمامه لبنات بعض الأفكار التى يبنى عليها . كذلك يرى البعض أن كثيراً من معتقدات الكلاسيك وخاصة آدم سميث كانت عقيدة أكثر منها منطقية . فهى تتفق الى حد كبير مع المعتقدات الدينية التى سادت القرن ١٨ بأن النظام الطبيعى سيظل يعمل دون تشويه طالما أن الانسان لم يتدخل فى القوانين الالهيه (١)
Divine laws .

وتأثر الفكر الكلاسيكى فى مجال الاقتصاد كذلك ، بما ساد المناخ العام

(1) A.Schotter " Free Market Economics - A critical Appria - sal " . St. Martin's Press , New york , 1985:11 .

وقتئذ من أفكار عامه كان محورها الحرية الفردية والشخصية . إذ كان ينظر الى الفرد individual على أنه العنصر الاساسى للمجتمع وأنه هو المرجع النهائى لما يجب أن يسود المجتمع من قيم وحقوق . ومن هنا ظهرت توجهات فلسفية وفكرية تؤكد على النزعة الذاتية الفردية والاستقلالية . ولقد عكست كتابات ديكارت ولوك وروسو وغيرهم مثل تلك الأفكار ^(١) . لذا نجد الكلاسيك نادوا بالحرية فى المجال الاقتصادى وروجوا للمبدأ الشهير دعه يعمل - دعه يمر laissez passer - laissez faire وظهر كذلك مدرسة المنفعة Utilitarians ، ومن أشهر كتابها بنتام ١٧٤٨ - ١٨٣٢ وكان لارائها حول الفرد وحكمته وقدرته على تحقيق أكبر قدر من مصالحه بأقل قدر من التضحية وكيف أن السعادة الفردية هي أساس سعادة المجتمع ككل ، أثر كبير على الفكر الاقتصادى ^(٢) . ولقد دعم موقف الكلاسيك سيادة روح التفاؤل والتطلع نحو مستقبل أفضل مفعم بالحيوية والنجاح ، بعد ما شهدته أوروبا من ظهور الممنع ، والمشروع واستخدام الآله والانتاج الكبير واتسعت الأسواق وأصبحت التجارة تخدم الصناعة . إذ رأى هؤلاء الكتاب أن التنظيم الاقتصادى القائم على المنافسة والملكية الفردية وآليات السوق هو نظام كفء قادر على التجديد والتطوير ذاتيا .

أما عن مصلحة المجتمع فكان الكلاسيك يؤمنون بفكرة التناغم بين مصالح الفرد ومصلحة المجتمع Harmony Noctrine . إذ كانوا يرون الفرد فى سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة مدفوعا بالنزعات الطبيعیه مثل حب الذات

(١) لبيب شقير ، مرجع سابق ، بدون : ١٦٦ - ١٦٨ .

(٢) عبد الرحمن يسرى ، مرجع سابق ، ١٩٨٧ : ١٧١ - ١٧٢ .

الإنانية ، إنما تدفعه يد خفيه Invisible hand ، لتحقيق مصلحة المجتمع ، حيث لا يوجد تعارض - من وجهة نظرهم - على الإطلاق وأكثر من هذا رأى آدم سميث أن الإنسان في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ، إنما يحقق مصالح المجتمع بدرجه أكبر وأفضل مما لو خصص وقته وجهده لخدمة المجتمع متعمداً (١) .

ورتبوا على هذه الرؤيه ، وجوب عدم تدخل الدولة بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي ووضع القوانين وإتخاذ السياسات التي تعرقل أداء وسير القوانين الطبيعية الثابتة التي تسيره على أفضل وجه . إذ أن هذه القوانين تكفل تلقائية أداء النظام الاقتصادي في ظل الحرية الاقتصادية والمنافسة . على نحو متوازن وكذلك تخلق مناعة طبيعيه ذاتيه تولد الآليات والقوى القادرة على معالجة ما قد يظهر من اختلالات لأسباب خارجية وإعادة التوازن للنظام مرة أخرى ، دون حاجة لتدخل الحكومة .

وعلى هذا فإن الحكومه يمكن أن تقوم بأداء بعض الأنشطة التقليديه على النحو الذى قال به الطبيعيون سابقاً . فوظيفه الدوله طبقاً للكلاسيك هـى وظيفه اداريه تنظيميه وليست اقتصاديه . وهو الدور الذى عرفت به فى الأدب الاقتصادي بالدوله الحارسه L'Etat guard (٢) . ولقد لخص كينز نظره التقليديين الى دور الدوله فى كتابه 1927 The End of leussez-faire ، بقوله ان نطاق دور الدوله ينصرف أساساً الى ما يشبه الحارس الليلى night watchman كما أن الحكومه عليها اتخاذ القرارات التى لن يتخذها أحد ان لم تتخذها هـى (٣) .

(١) جمال الدين محمد سعيد ، " النظرية العامه لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية " ، القاهرة ١٩٦٢ : ٣٩ - ٤٣ .

(٢) لبيب شقير ، مرجع سابق : ١٦٣ .
(٣) L.p.Jones IL - Sakong, op.cit, 6-7 .

ومن ثم فإن النظام الرأسمالى الذى يقوم على الحرية الاقتصادية ، الفردية وعدم تدخل الدولة ، التوافق بين العام والخاص والمنافسة الكاملة والربح يكون فى نظر الكلاسيك هو أفضل النظم وأقربها الى طبيعة الانسان والقطر الانسانى التى طبعت على حب التملك والاستثمار بناتج الملكية والعمل . كما يرون أن نظاما يقوم على المبادىء السابقة كفيل بتحقيق النمو والتطور . فتزايد الارباح لدى الرأسماليين بدفعهم الى مزيد من الاستثمار وتحقيق التقدم العلمى والتكنولوجيا بهدف إيجاد اسلوب الانتاج الذى يؤدى الى خلق منتج جيد أو خفض تكلفة الانتاج أو الاثنين معاً ، لكى يكتسب المنافسة . وفى ظل المنافسة الكاملة يكون تحقيق الربح غير العادى مشروط بتحقيق التقدم العلمى والتطوير مما يؤدى فى النهاية الى حسن تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة وتحقيق رفاهية المستهلك بالإضافة الى مصلحة المنتج (١) .

ما سبق يمثل جوهر الفكر الكلاسيكى حول السياسة الاقتصادية الواجبه الاتباع ولقد اثار منطق النظرية الكلاسيكية العديد من التحفظات والانتقادات بل ان بعض هذه الانتقادات حاول هدم الكثير من القروض الأساسية التى تستند عليها وإظهار كيف أنها لاتعكس حقيقة ما يجرى على أرض الواقع الاقتصادى كما أن البعض الآخر ، تعرض بالنقد لمنهجها فى التحليل ، وغير ذلك مما تزخر به كتب تاريخ الفكر الاقتصادى المدرسيه . هذا مع التسليم بمحة الكثير من الانتقادات والتحفظات التى وجهت اليها .

إلا أننا نستطيع القول أن الكلاسيك وإن تأثروا بالطبيين فى بعض أفكارهم ، خاصة حول الحرية الاقتصادية . إلا أن اسلوبهم فى التحليل إتسم بالعمق

(١) عبد الرحمن يسرى ، مرجع سابق : ٢٢٦ ، جمال الدين محمد سعيد ، مرجع سابق : ٤٤ .

والمنهجية والربط بين المقومات واستخلاص النتائج منها من خلال ابراز أهمية الحرية والمنافسة وآليات السوق والكفاءة الاقتصادية وتوليد الفائض الاقتصادي وأثر ذلك على النمو والتنمية على المستوى الكلى .

ولكن - مع ما سبق - نجد أن الكثير من الأفكار الكلاسيكية حول القانون الطبيعى وتلقائيته والمنافسة الكامله والتشغيل الكامل وغيرها هي فروض عكست - ربما - طبيعة المرحلة فى فترة زمنية معينة . ومن ثم من الصعب ترديدها . كما هي فى فترة مختلفة اختلافاً كبيراً لأن حدوث ذلك يعد تجاهل لعنصرى الزمان والمكان فى التحليل الاقتصادى - كما يتجاهل عامل المؤثرات الخارجيه وهو عامل له دور كبير فيما تشهده المجتمعات من تحولات فكرية وعملية (١) .

ثالثاً : النيو كلاسيك : le nec - classique

شهدت أوروبا منذ الثورة الصناعية نمواً مستمرا لدرجة أنه كان ينظر اليه أنه يتم بطريقه ميكانيكيه بفضل النظام والقوى القائمة . مثل هذا التطور يكسب المجتمعات كما يقول عالم الاجتماع هيرت سينسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) أبعاداً جديدة أكثر تنوعاً وتعقيداً ، لدرجة يصبح معها المجتمع بعد فترة زمنية معينة مغايراً فى كثير من جوانبه لما كان عليه فى مرحله سابقة . وهذا التطور يسفر - طبقا لسينسر - عن أن يصبح المجتمع أكثر نضجاً واستقراراً ويبرز التعاون بين الأفراد على أساس الاتفاق المبني على الارادة الحرة من أجل تحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة وهى ما يطلق عليها - متفقاً فى ذلك مع آدم سميث - المجتمعات الصناعية (٢) .

(١) Schotten, op. cit . 28 .

(٢) محمد الجوهري وآخرون " الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث " كتاب مترجم ضمن سلسلة علم الاجتماع المعاصر (٤٥) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ٢٣ - ٢٤ .

ولقد أثر هذا التطور فى طبيعة وتركيبه المجتمع الغربى - بالاضافة الى ما شهده من تطور فى العلوم الطبيعى والرياضيات ، وكذلك الفلسفات والأفكار العديده التى تتمحور حول الفرد ودوره - الى التأثير فى فكر المدرسة الحديده - النيوكلاسيكيه فيما بعد ، بزيادة ليون فالرأس ، كارل منجر ، ستانلى جيفونز وغيرهم .

ولاشك كذلك أن هؤلاء الكتاب قد تأثروا بما سبقهم من افكار المدرسة الكلاسيكيه ذاتها ، بل انهم ظلوا يدقون على طبول المقولات الرئيسيه التى قال بها التقليديون مثل الحريه الاقتصاديه ، السوق ، المنافسه ، جهاز الاثمان وأفضليه كل ذلك على غيره من صور التنظيم الاقتصادى .

إلا أن النيوكلاسيك - متأثرين بعامل الزمان وتطور المكان - قد إختلفوا مع الكلاسيك فى منهج التحليل وأسلوبه وألوياته . إذ تميز تحليلهم بالتركيز على التحليل الوحى على مستوى المشروع والوحدة الاقتصاديه . وركزوا على دراسة الرشاده الاقتصاديه economic rationality لسلوك الفرد واعتباره الوحده الأساسيه fundamental unit فى تحليلهم ، كما أنهم أتبعوا منهج التحليل الجزئى . كما تميز تحليل النيو كلاسيك بالتعمق النسبى . إذ احتل السوق وآليه جهاز الأثمان والمنافسه قدرا كبيرا من تحليلهم وبدأوا فى دراسة آليه عمل كل عنصر واجزائه المختلفه ، مركزين فى ذلك على التحليل الوظيفى لعناصر السوق المختلفه وليس التحليل الطبقي كما كان يفعل الكلاسيك (١) .

والتحليل النيوكلاسيك يرى أن آليه جهاز الاثمان التى تعمل فى ظل المنافسه فى اقتصاد السوق كفيله بتحقيق حسن استغلال وتخصيص allocating (١) عبد الرحمن يسرى ، مرجع سابق : ٢٦٣ - ٢٦٥ .

الموارد بين أفضل الاستخدامات الممكنة . وهذا يتحقق من خلال قيام هذه الآلية بترجمة القرارات الفردية للمستهلكين ونقلها للمشروعات والعكس بالعكس . ومن ثم تتجسد تلك القرارات المتقابلة في انتاج السلع والخدمات بما يحقق مصلحة الجميع فالمجتمع ما هو الا مجموعة من الأفراد . ويؤكد النيوكلاسيك على ذلك من اعتقادهم في فكرة رشادة التفضيلات الفردية - individual preferences كما تعكسها قراراتهم بالتوجه نحو سلعه أو خدمه ما أكثر من غيرها . وطالما أن غالبية أفراد المجتمع يكون لديهم هذا التوجه ، كما تجسده آلية الثمن فإن ذلك يؤدي الى حسن تخصيص الموارد ، بما يؤمن التفضيلات المجتمعية Societal preferences من ناحية . ويحقق بما يعرف بمبدأ سيادة المستهلك Consumer sovereignty ، من ناحية أخرى . إذ أن المتحكم الفعلي في كيفية توزيع الموارد هي قرارات المستهلكين الذين يمثلون المجتمع . وبذلك يتحقق ما يعرف بمثالية باريتو pareto-optimal والذي يرى بالابقاء على الوضع الذي ينشأ بالاتفاق الحر للأفراد على ما هو عليه ، طالما أنه لا يترتب عليه اضرار بوضع الآخرين . وإذا حدث نوع من الضرر بأن يحقق البعض مكاسب على حساب البعض الآخر فيطبق ما يعرف بمبدأ التعويض - Compensation principle حيث يعرض الذين تحسنت أحوالهم الذين ساءت مراكزهم ليعود التوازن الاجتماعي مره أخرى (١) .

بناءً على ذلك يرى النيوكلاسيك أن الوحدات الاقتصادية على جانب المستهلك وكذلك المنتج التي يتكون منها الاقتصاد تستطيع أن تحقق أكبر منفعة لها ومن ثم للمجتمع ككل . هذا فضلاً عن أنها تعمل على دفع النمو الاقتصادي من خلال حسن تخصيص الموارد ورفع مستوى الكفاءة والاداء الاقتصادي والقضاء

(1) Schottek , op. cit , 8-9 .

على الاحتكارات ، والتصحيح الآلى للاختلالات والاختناقات والبطالة وتحقق التشغيل الكامل ، على ضوء فعالية وواقعية جهاز الأثمان دون تدخل أو مؤثرات خارجية تفسد اداءه وتشوش على اختيارات المستهلكين وقراراتهم ، كل ذلك فى إطار السوق الذى يعمل فى مناخ الحرية الاقتصادية . وهذا هو المنهج المعروف بـ getting the price right ، أى الأثمان التى تعبر عن النفقة الحقيقية فى مواجهة الطلب الحقيقى .

هكذا يرى مارشال - أحد أشهر رواد هذه المدرسة - أن الحافز الإنسانى الذى يولده النظام السابق ، إنما يصيبه الضعف والوهن بتدخل الدولة على نطاق كبير فى النشاط الاقتصادى وخاصة المجال الإنتاجى ، وإذا سادت الملكية العامة لوسائل الإنتاج . ومن ثم رتب أنصار هذه المدرسة على ذلك أن هذا النوع من التدخل فى الدول النامية بالذات يعد السبب الرئيسى لانعدام الكفاءة وسوء توزيع الموارد والتشويش على عمل آلية جهاز الأثمان . وعلى الدولة - فى نظرهم - أن :

- تقلل تدخلها فى الأنشطة الاقتصادية الى أقل مستوى ممكن .

- كفالة الحرية الاقتصادية والمنافسة فى ظل الاعتماد على نظام السوق وتأمين عمل آلية جهاز الأثمان ويؤكدون على أهمية هذين المنصرين لتحقيق النمو الاقتصادى (١) .

إلا أن النيوكلاسيك وعلى رأسهم مارشال - تمشيا مع التطور فى ظروف المكان والزمان - حاولوا إعطاء وجه إنسانى على تحليلهم الحدى ، وذلك من خلال تدخل الدولة للقيام ببعض المهام ذات النفع العام . إذ رأى مارشال أن الدولة بالإضافة الى الوظائف التقليدية يمكن أن تدخل مجال الاحتكارات الطبيعية

(١) عبد الرحمن يسرى ، مرجع سابق ، ٢٨٤ - ٢٨٩ .

(١) natural monopolies، حيث لا يتوقع فيها المنافسة .

كما نادى مارشال بزيادة نصيب الدولة في الدخل الموزعة من خلال الضرائب حتى يستطيع ان يستخدمها في إعادة التوزيع ولكي تحقق بعض الأهداف الاجتماعية .

كما ظهرت بعض الكتابات في المالىه العامه والاقتصاد الجزئى فى اطار المدرسة النيوكلاسيكية حاولت إدخال بعض الأغراض الاجتماعيه ضمن هذا التحليل من خلال الربط بين تحقيق المنافع القموى للأفراد كما تطالب بذلك المدرسة الحدية وكذلك تحقيق الرفاهية الاقتصادية وبالتالي فإن الحكومات - كما قال بيچو ١٩١٢ - فى النظام الرأسمالى عليها أداء بعض الوظائف العامه وهى تحقيق الكفاءة من خلال التوزيع الأمثل للموارد حسب قاعدة التوازن الحدى . وهذا قد يعنى تدخلا من الحكومه بشكل غير مباشر عن طريق السياسات المالىيه والنقديه لتشجيع المشروعات الجيده على حساب غيرها ، وكذلك تحقيق عدالة النظام ، من خلال عدالة التوزيع للدخول واشباع الحاجات الاساسيه ، إتباع سياسة ضريبية عادله وأخيراً على الحكومات العمل على استقرار النظام والحد من التقلبات الاقتصادية .

والمدرسة الحديه فى اطار الرفاهيه الاقتصاديه ، قد وسعت من نطاق التحليل واكسبته بعض الأبعاد الهامة . إلا أنه يجب لفت الانتظار الى ان كل ذلك كان محكوما بأن الفرد هو الغايه والوسيله لتحقيق كل ما سبق ، ومن ثم فمملحته وحريته هى المعيار . والدوله عليها أن تسهل تحقيق الأفراد للمهام السابقه . والدولة عليها الا تتدخل وتحترم الأوضاع التى ارتضاها الأفراد ، هذا طالما أنها

(١) عبد الرحمن يسرى ، مرجع سابق ، ٢٨٥ .

(١) تحققت بوسيله سليمه . اذ يجب كفالة حرية الاختيار .

تقدير النظرية :

لاشك أن هذه النظرية اكسبت التحليل الاقتصادي ابعاداً اضافيه مما أثيرى النظرية الاقتصاديه من حيث المنهج والاسلوب والأفكار الجديده . الا أنه يشار بشأنها بعض التحفظات منها - بما يتفق وبحثنا - أنها تميل الى التجريد أكثر من ارتباطها بالواقع . إذ قامت على العديد من الفروض الغير متحققه مثل المنافسه الكامله- تلقائية عمل السوق آليه جهاز الاثمان - تجاهلها للمؤثرات الخارجيه الخ . وبالتالي فقدرتها على التعامل مع المشاكل الواقعيه يكون محدوداً . فمثلاً غيرها :

- ركزت على فكرة التفضيلات الفرديه والرشاده الاقتصاديه . أى أنها ركزت على عقلانيه السلوك الانسانى ، هذا فى حين - كما يرى فيلسن - أن هذا السلوك قد يكون غريزيا أو مدفوعاً بمؤثرات خارجيه (٢) .

- كما أن الاعتماد على العقلانيه فقط ، قد ينتهى بإفساد آليه السوق . اذ فى ظل الرشاده والعقلانيه تكون قرارات المنتج وكذلك المستهلك مدفوعه اساساً بالرغبه فى تنظيم المنافع التى يود الحصول عليها . وبالتالي فالمنتج لا يبالى سوى بالمقارنه بين النفقه الحديه والعائد الحدى عند كل مره يقرر فيها زياده الانتاج ولا يعير ما قد يترتب على قراره من آثار بالنسبة للمجتمع فى الحال

(١) مصطفى رشدى ، مرجع سابق ، ٨٦ - ٨٧ .

- Schotter : 1985 : 13 . 8-9 .

(٢) مصطفى رشدى ، مرجع سابق ، ٩١ ، عبد الرحمن يسرى ، مرجع سابق ، ٢٩٠ - ٢٩١ .

أو المآل إليه اهتمام . لذا يلزم هنا تدخلا من الدولة ووضع التنظيمات المناسبة مثل قوانين حقوق الملكية ، قوانين الضرائب ، قوانين البيئه وغير ذلك (١) .

- كما يجب أن نلاحظ أن التفضيلات الفرديه قد لاتعبر عن مصلحة المجتمع ككسل اذ أنها قد تعبر عن تفضيلات قله ذات تأثير نافذ لما تمتلكه من مقومات مادية واعلاميه . ومن ثم فإن ذلك قد يؤدي الى تشويه واختلال تخصيص الموارد الاقتصادية وغير صالح الأغلبيه .

ولقد عجزت افكار النيوكلاسيك عن مواجهة الازمات العالمية في حينها وأهمها أزمة الكساد العالمى فى نهاية العشرينات واولئل الثلاثينات من هذا القرن . هذا الوضع أدى الى لاد فعل فى صورة المطالبة بضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى التنظيمى والانتاجى وحتى الخدمى ، كما ترجمت ذلك الأفكار الكينزيه ولا يقتصر دورها فقط على دور الحارس الليلى ، واستمرت وانتشرت هذه الأفكار فترة الخمسينات والستينات فى أمريكا وانجلترا وبعض الدول الأوربيه .

رابعاً : الكلاسيك المعاصرون : le Contemporaine classique

لقد عاودت الدعوات الى التحرر الاقتصادى وإطلاق قوى السوق والمنافسه الظهور فى أواسط السبعينات الميلاديه تقريباً ، ففجر فريدمان الموقف فى عام ١٩٧٦ ، حينما وقف يخطب فى حشد من الاقتصاديين وبعض المسئولين فى معهد الشؤون الاقتصاديه بلندن ، وصار يتحدث عن كيفية علاج المرض البريطانى ، وطرح فى حديثه سؤالاً ، ماذا نفعل فى الصناعات المؤممه ؟ وطرح كذلك اقتراحاً بضرورة التخلص من بعض الصناعات التى تديرها الحكومة مثل صناعة الصلب ،

(1) Schotter, 1985 : 57 .

(١) السكك الحديدية وغيرها . هذا بعد أن ظلت أفكاراً تتردد في الكتابات والمقالات والندوات التي ينظمها المؤمنون بها من أمثال ، F.A.Hyek ، 1944 ، وكذلك 1948 ، 1960 ، R.solow ، J.Meed ، M.Freidman 1963 ، 1970 وغيرهم ويعود ظهور هذه الأفكار وانتشارها الى ما شهدته النظام الرأسمالي من أزمات حادة ، عجز الفكر الكينزي التدخلى ، وكذلك التدخل الفعلى للحكومات عن التوصل الى ايجاد حل لها . اذ على سبيل المثال عانى الاقتصاد الأمريكى فى أواخر الأربعينات الميلاديه من أزمات تمثلت فى نقص معدلات الاستثمار والانتاج وإفلاس العديد من الشركات وارتفاع معدل البطالة ليصل عدد المتعطلين ٣,٤ مليوناً فى يناير ١٩٤٩ ، وكذلك ما شهدته دول غربيه أخرى عديده مثل انجلترا . حيث جاءت السيده / تاتشر الى رئاسة الوزراء - فى اعقاب حكيم حزب العمال ذات التوجهات التدخليه - وبريطانيا تعاني من مشاكل حادة ، اذ كان معدل الاستثمار سالباً (- ١,٤ ٪) ، وارتفاع معدل البطالة وتزاجها مع التضخم لتنشأ ظاهره التضخم الركودى ، المعروف بـ stagflation وفشل ما يعرف بمنحنى فليبس فى حل أى منهما لأنه قام على تصور المقابله بين المشكلتين ، وعجز ميزان المدفوعات ، وكذلك عجز الموازنه العامه ، وارتفاع معدلات التضخم لتكون عشريه الأرقام الخ (٢) .

وهذا الفكر سمي كلاسيكيا لأنه ظل يضرب على أوتار الفكر الكلاسيكى

(١) J.Williams . A case study in privatizing a major public corporation , in : M. Walker (ed) "Privatization , Factors and Techniques " . Fraser Institue, Vancouvery, Canada, 1988: 23 .

(٢) رمزى زكى " مأزق النظام الرأسمالى " سلسلة مقالات (٢٥) مقالة نشرت فى الأهرام الاقتصادى من اكتوبر ١٩٨٢ حتى مارس ١٩٨٣ .

والنيوكلاسيكى بوجه عام ، من حيث التركيز على ضرورة تخليص الاقتصاد من القيود و العراقيل والمؤثرات الخارجية ومنها تدخل الدولة ، اطلاق العنان لقوى السوق ولطاقات الأفراد والمبادره الفرديه *l'initiative individuelle* وآليات المنافسه وجهاز الأثمان دون تعطيل أو تشويش .

إلأننا يجب أن نسجل أن الفكر الكلاسيكى المعاصر يختلف عن الفكر النيوكلاسيكى من حيث اتجاهه الى التركيز على التحليل الكلى . اذ يدور تحليلهم حول كيفية تحقيق النمو والتنمية ، التوازن الكلى فى الاقتصاد ، مستويات الادخار ، الاستثمار ، السياسات المالية والنقديه ، سعر الفائدة ، معدلات التشغيل والبطاله وسياسات الأجور ... الخ . كما أنهم يختلفون عن الكلاسيك بالتركيز على التحليل الوظيفى لعناصر الانتاج فى الاطار وليس التحليل الطبقي من ناحية . كما شغلت مسألة كفاءة عناصر الانتاج المختلفه وكيفية زيادة فعاليتها والتقدم الفنى وأهميته حيزاً كبيراً من تفكيرهم ^(١) .

والكلاسيك المعاصرون يؤمنون بحتمية النظام الرأسمالى الذى يقوم على الحرية الاقتصادية واطلاق آليات السوق والمنافسه والملكية الخاصة الذى فيه يتقلص دور الدولة الى أكبر حد ممكن . فهذا النظام فى رأيهم يؤدى الى تحقيق التوازن الاقتصادى بطريقة آليه وتلقائيه دون حاجة الى تدخل الحكومة والتوازن الكلى - فى تقديرهم - يعد من الخصائص اللصيقه بهذا النظام ^(٢) . ويضيف هؤلاء الى أن الملكية الخاصة والمنافسة الكاملة فى اطار الحرية الاقتصادية كفيلا بتحقيق أفضل استخدام واستغلال لموارد المجتمع وخلق الدافع لزيادة

(١) رمزى زكى ، مرجع سابق .

(٢) رمزى زكى ، مرجع سابق ، ١٩ .

الانتاج والانتاجية والتجديد والابتكار . فهذا النظام يعتمد فى نموه وتطوره على تنميه قوى الانتاج . لذا فإن الرأسمالية - بالمفهوم السابق - إنما هى نظام قسادر على تجديد ذاته وتطويرها باستمرار (١) .

كما تعود كفاءة هذا النظام - كما يرى هايك - الى أنه الاقدر على خلق الآليات القادرة على تنسيق المعلومات حول خطط الأشخاص الاقتصادية المختلفة من مستهلكين ومنتجين وتحقيق الالتقاء بينهما دون فرض . اذ فى ظل هذا النظام والتطور فى الحياه وتعقيدها تكتسب قضية توافر المعلومات وحسن توظيفها واستغلالها أهمية كبرى من أجل إتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة . فتوجد حاجة الى معلومات تتعلق بتفضيلات المستهلك ، التكنولوجيا المطلوبه وأنواعها ، مدى توافر الموارد المحلية والأجنبية ، حجم السوق وحاجاته الحالية والمستقبله الخ . والسوق بما يقوم عليه من مبدأ المقابلة بين العائد /النفقه والرغبة فى تعظيم الأول وتقليل الثانى ، يخلق الدافع الذاتى لبحث الاشخاص الاقتصاديه للسعى لتوفير المعلومات وسرعة الحصول عليها . ذلك على عكس التكنوقراط والعاملين فى المؤسسات العامه والزمن قد لا تعنيهم كثيراً نتيجة إتخاذ القرارات ومدى سلامتها (٢) .

ومما يكسب تحليل الكلاسيك المعاصرين ميزه جعلته مقبولا لدى الكثيرين هو ربطهم ، خاصة " فريدمان " بين الحريه الاقتصاديه والسوق والحريه السياسيه . اذ يقول فى كتابه Capitalism & Freedom ، 1962 ، أنه

(١) سمير أمين ، " ما بعد الرأسمالية " ، مركز دراسات الوحدة العربيه ، يناير ١٩٨٨ : ٥٥ - ٥٦ .

(2) L.p. Jones & Il Sakong , o; , cit : 9-10 ,Schotter,Op.cit . 39 - 40 .

لا يوجد مجتمع حر من الناحية السياسية دون أن يكون لديه نظام إقتصادي رأسمالي حر . لذا فإنه من المصلحة المحافظة والابقاء على هذا النظام (١) . وهم في ذلك تأثروا بكتابات وأفكار John Lock, 1960 حول مفهومه السياسي للفردية ، وكيف أن الفرد هو مكن Reservoir لكل الحقوق والالتزامات . وهذا هو التصور الذي يمثل أساس الدولة السياسية لديهم . على هذا فإن الفرد يكون حراً طليفاً من حيث الأصل ويجب على الدولة ألا تغير أي نتيجة تعاقدية تمت بتراضي كامل بين الأفراد . كما أن الآخرين أحراراً في ممارسة أنشطتهم وكذلك في الاستئثار بثمرة هذه الأنشطة ، طالما أن تلك الثمرة كانت نتيجة لممارسة اتبعت فيها قواعد اللعبة على نحو عادل وسليم . أي أن الوسيلة تبرر الغاية في نظرهم . (٢)

The means Justify the end and not vice versa

ويضيف هؤلاء ، أن مبدأ اليد الخفية الذي يحقق التوافق - في نظرهم - بين المصلحة الفردية والمصلحة المجتمعية على نحو أفضل ، إنما يقود الأفراد الى الى خلق وتطوير مجموعة متنوعة من المؤسسات والتنظيمات التي يكون هدفها تحقيق المصلحة الاجتماعية (٣) .

وبناءً على ما سبق ، يرى هؤلاء ، أن السياسات الاقتصادية المثلى تخلص في افساح المجال امام الحرية الاقتصادية وطاقات الأفراد وقدراتهم وضرورة تراجع الدور التدخلية للدولة والقطاع العام ، فهم ينسبون كل الممائب التي تعانيها ومازالت تعاني منها الاقتصادات المختلفة الى أفكار كينز التدخلية . اذ قال F . Hayek في تمريح لمجلة The Economist البريطانية في ١٩٧٥/١١/١

(١) Schotter , op,cit , 39 - 40 .

(٢) Schotter , op.cit , 6 - 7 , 12 - 13 .

(٣) Schotter , op.cit , 6 , 12 .

ان واقعنا المعاصر بما فيه من تجارب هو فى الواقع نتاج للورد كينز . اذ رأى هايك أن تطبيق الأفكار الكينزية أدى الى حدوث شلل فى عمل آليات السوق وخاصة الأثمان والأجور . كما أدى الى ما يعرف بالكساد التضخمى عجز الميزانية ، البطالة ... الخ . كما يزعم أن ذلك أدى الى التنافس بين الاستثمارات العامه والخاصه على الموارد المتاحة ومن ثم لم يؤد الى زيادة الاستثمارات الصافية وزيادة الضرائب عن معدلاتها الطبيعىه ، وقتل الحوافز الفرديه ... الخ (١) .

ويردد هؤلاء أن مزايا اليد الخفيه The merits of the invisible hand فى ظل قوى السوق والحرية الاقتصادية والمنافسة ، أفضل بكثير من اليد المرئيه أو الظاهره The visible hand للحكومه وهيئاتها من خلال التدخل فى قوى السوق والنشاط الاقتصادى . وشم ينادون بضرورة إطلاق قوى السوق غير المعاقه Untrommelled forces of market كآليه للعمل من ناحية ، وكحكم على نتيجة هذا العمل من ناحية أخرى (٢) .

لذلك لاندعش أن نجد هؤلاء الليبراليون أمثال هايك وفريدمان يهاجمون حتى الاقتصاد المختلط The Mixed economy ويطالبون بحتمية العودة الى مبدأ اليد الخفيه . إذ أن هذا النظام قد مكن للدولة التدخل من أن تنظم ، تتحكم وتمارس انشطه انتاجيه بشكل مباشر بالشكل الذى أفسد المبادئ الفرديه والخاصة ومن ثم حال دون تحقيق مستويات إنتاجيه أفضل prodigious productivity ويضيف فريدمان أن تدخل الدوله يؤدى الى انحطاط المستوى الاقتصادى للشعوب بدلاً من تحسينها ، وان كل إجراء حكومى يخلف وراءه

(١) مشار اليه فى رمزى زكى ، مرجع سابق : ٢٥ .

(2) Jones & IL . Sakong , op.cit , 1980 , p.s .

سحابه من الدخان يصعب معها تحديد الأوضاع بدقه ، ويزيد من تدهورها . ويقول هايك أن الدول التي أفرطت في التدخل الاقتصادي مثل إنجلترا وفرنسا قد تخلفت نسبياً عن غيرها من الدول التي لم تتبع نفس الأسلوب مثل ألمانيا^(١) . على هذا فإن الدولة - في نظرهم - يجب أن تقتصر دورها كما يقول هايك على اصدار القوانين The passing of laws ، التي تعبر عن قواعد موضوعية تعكس ركائز فكرهم على النحو السابق . والحكومات عليها تنفيذ تلك القوانين بحيدة ، وكذلك تقديم بعض الخدمات العامة دون استبعاد امكانيات تقديمها من خلال السوق ، وان تكون هذه الخدمات موجهة لصالح الجميع وليس لمصلحة طبقة معينة particular group^(٢) . كما أن على الدولة - في نظر النقديين - وهم شريحه رئيسيه في هذا الفكر - اتباع السياسات النقديه السليمه وتمحيح الأسعار والأجور ، خفض ضرائب الدخل ورأس المال وكل ما من شأنه تهيئة المناخ العام الذي يستطيع أن يعمل في ظله القطاع الخاص بحريه وانطلاقه ومن أهم ما يترتب على ذلك بالطبع في مجال الملكية ، نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص .

وكان للأفكار الرئيسية للكلاسيك المعاصرين ، فضلا عن الظروف الواقعية ، تأثير كبير على الفكر الاقتصادي بوجه عام وكذلك السياسات الاقتصادية لكثير من الحكومات مثلما في امريكا وإنجلترا ، وأثرت أيضاً على بعض الهيئات الدولية ذات النشاط الاقتصادي ، مثل صندوق النقد ، البنك الدولي ، ومنظمة

(١) Hayek , op. cit : 383 - 384 .

(٢) F.A, Hayek " Economic Freedom " Basil Black well, the Fourth wincotl Memorial Lecture, Institute of Economic Affaires , London , occasional paper , no,59, 1913 .

التعاون الاقتصادي OECD التي أوصت أعضائها باتباع تعاليم مدرسة فريدمان خلال السبعينات والثمانيات وحتى الآن (١) .

ولقد تمت ترجمة الكثير من أفكار هايك وفريدمان الى سياسات وبرامج على المستويين الوطنى والدولى ، ووجدت العديد من الانصار الذين يدعون ويروجون لها فى مختلف وسائل الاعلام ويحاولون تبسيطها وعرضها بطريقة جذابه تصبح معها أكثر فهماً وقبولاً . ولم يقف الأمر عند حد ابراز أهميه هذه الأفكار وتفوقها على غيرها ، وإنما ابرزت الحملات المروجة لها ، عيوب ومساوى الأفكار المقابله والسياسات التدخليه الحكوميه والتبعيه للدوله ونحو ذلك من أفكار ظهرت فى ظل ما يعرف بالرأسماليه الديمقراطيه الاجتماعيه .

ومما ساعد على إنجاح حملته هؤلاء ، توظيف مواهبهم فى اختيار لغة التخاطب المناسبه والتي تخاطب الوتر الحساس لدى الجماهير ، فنجدها مثلاً تركز على فكرتين هامتين هما الحرية Freedom والاختيار الحر Free choice واستطاعوا بفضل هذه المهاره أن يخلعوا على هاتين الفكرتين وحولهما هالة من القدسيه التي لاتمس . ولم يكن من السهل مقابله هذه اللغة بلفظه أخرى مضاده (٢) .

وسوف نتناول بعض الأفكار ذات الصلة بالتحليل ، مثل فكرة الكفاءة ، أهمية الملكيه وذلك بمناسبه دراسة الآس والدوافع الواقعيه لعملية التحول فى المبحث القادم ان شاء الله . وفى الجزء التالى مباشرة نتعرض لبعض الأفكار

(١) رمزى زكى ، مرجع سابق ، ٤٨ .

(2) Ian Taylor " The concept of social cost " in : I. Taylor (ed) " The social effects of frdd market policies " . , Harvester , London , 1990 : 4 - 6 .

التقدمية التي تفسر محاولة نشر النظام الرأسمالي على أسس أخرى .

خامساً : الراديكاليون : The Radicals Views

فى الوقت الذى يرى فيه البعض أن الدعوه الى التحول من العام الى الخاص يستند الى النظريات التى تعتقد فى الليبرالية الاقتصادية وآليات السوق والمنافسة وأفضلية جهاز الاثمان فى تخصيص الموارد على القرارات الحكومية توجد آراء ترى أن هذا التوجه إنما تحركه بواعث أخرى . فىرى هؤلاء أن النظام الرأسمالى هو نظام ذو طبيعه توسعيه على نحو مستمر . كما أنه نظام قادر على التجديد والتطوير فى آلياته حسب المتغيرات والتحويلات التى تحدث على الساحة العالميه ، طالما أن ذلك سيحقق له التوسع والانتشار المطلوبين .

لذا نجد أن الدول الرأسمالية تارة تستخدم المساعدات العسكرية ، وتارة الاستدانه الدوليه ، والتجاره العالميه ، آلية نقل التكنولوجيا المتطوره وأحدث تلك الآليات هو ما يعرف بالاصلاح أو التكيف الاقتصادى - Economic Adjust ment فى الدول النامية لتحقيق هذا الهدف . هذا وكأن التوسع والانتشار فى أمتاع عديده من العالم هو قانون بقاء واستمراريه هذا النظام .

وبزعم أصحاب هذه الرؤيه أن الدول الرأسماليه بزعامه الولايات المتحده ترمى لرسم دور لكل دوله فى إطار النظام الرأسمالى لتحقيق أهداف اقتصاديه وسياسية عديدة لاقتصاداتها وشعوبها هى . فما يشهده العالم الثالث من برامج تدعى برامج الاصلاح أو التكيف الاقتصادى إنما هو نوع من الهجوم المشترك من دول الشمال الرأسمالى ضد دول الجنوب ، بما ينتهى بإعادة الكومبرادوريه للجنوب مره أخرى ، ولكن هذه المره تحت اشراف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ونادى العشره فتعمل هذه الدول على التوصل الى وضع يمكن من خلاله

لهذه القوى تعظيم عمليات التراكم الرأسمالى فيها ومعدلات أرباح مرتفعه، وفتح أسواق بقيه العالم أمام منتجاتها^(١) .

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الدول المدينه هى الدول المرشحه أكثر من غيرها للقيام بهذا الدور . ويستدلون على ذلك بأن انسياب المساعدات الى دول العالم الثالث مرتبط بمدى السير فى برامج التكيف الاقتصادى وسواء فى ذلك المساعدات المتعددة الأطراف من الهيئات الدولية ، أو الثنائية الحكوميه^(٢) . وكأن هؤلاء يريدون القول أن الدول المتقدمه استخدمت المديونية كسلاح لاعادة هيكله اقتصادات الدول الناميه ودمجها الاقتصاد العالمى بما يحقق صالحها .

ومن خلال خلق الآليات الخبيثه لتطويع اقتصادات الدول الناميه التى هى فى وضع غير متكافى، فى اطار الرأسمالية العالميه ، يمكن للأخير تحمیل هذه الاقتصادات بععب ما تعانيه من مشاكل اقتصاديه مثل مشكله فائض الانتاج والعرض فيها ، ارتفاع نفقة الانتاج بالنسبة للطلب^(٣) . كما أن الأقتصادات الناميه تستخدم كوسيلة تلجأ اليها الدول الأوروبيه كمخرج من أزمتها التنافسيه مع غيرها مثل الولايات المتحده واليابان^(٤) .

(١) سمير أمين ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ : ١٩٩ .

(٢) رمزى زكى ، " السياسات التصحيحه والتنميه فى الوطن العربى " بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالكويت تحت نفس العنوان فى الفترة من ٢٠ - ٢٢ فبراير ، ١٩٨٨ : ٥٢ ، ٦٢ .

(٣) رمزى زكى ، " مآزق النظام الرأسمالى ، الحلقة الثالثة والتاسعة والعشيرة والسادسة عشر من سلسلة حلقات نشرت بالأهرام الاقتصادى فى الفترة من أكتوبر ١٩٨٠ الى مارس ١٩٨٣ .

(٤) سمير أمين ، مرجع سابق ، ١٩٩ ، و ابراهيم العيسوى ، مرجع سابق ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ٢٢ .

ويعتقد بعض المحللين السياسيين فى وسائل الاعلام وغيره أن هناك أسباباً سياسية ، فضلاً عن الممالح الاقتصادية دفعت الدول المتقدمة لأن تنشر دعوة التحول فى الدول النامية . اذ يرى هؤلاء أن هذه الدعوات تهدف الى نشر روح وقيم المشروع الخاص private enterprise فى هذه الدول ، لما يمكن أن يؤدى اليه ذلك من تغيرات فى فكر الأنظمة السياسية القائمة وتحويلها من أنظمة معادية أو شديدة النزعه القومية الى أنظمة صديقه أو على الأقل اضعاف الروح القومية فيها وخلق الاعتقاد بأنه لاغنى عن التعامل مع الدول التى تتبع أنظمة مشابهة ، وهى الأنظمة الرأسمالية الغربية بالطبع . ويستدل على ذلك - مرة أخرى - بأن المساعدات من قروض ومنح لا تيسر سوى فى اتجاه مثل هذه الأنظمة وبذلك تصبح السياسه والاقتصاد يسيران يداً فى يد فى هذا الخصوص .

ولاشك أن تمكن ونجاح مثل هذا التوجه وانتشاره فى بعض الدول الأخرى ، يؤدى الى تحقيق مكاسب هامة للدول الرأسمالية الرائدة .

- إذ يصبح نموذجها التنموى رائداً ويجب الاقتداء به وكأن لسان حالهم يقول We are the best , follow us ووقت أن يتم ذلك تستطيع الاقتصادات الرأسمالية ، تحقيق أهدافها على النحو المشار اليه سابقاً . هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية ، تستطيع الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة نتيجة تقليص الاتجاهات العدائيه أن تخفض من انفاقها على برامج التسليح وتوجيهها وجهه اقتصاديه واجتماعية ، ربما أكثر فائدة لاقتصادها .

- كما أنه من ناحية ثالثة ، يرتبط الاقتصاد بالسياسة برباط الممالح حيث تكسب الدول المتقدمة أصدقاءً سياسيين يؤيدونها فى المحافل السياسية والأقتصادية العالمية فيما تتخذه من قرارات وتوجهات ، تعكس ممالح شعوبها بالدرجة الأولى .

ولقد استطاعت دول الهيمنة الاقتصادية إستخدام وتوظيف الهيئات الاقتصادية الدولية بما يحقق أغراضها مثل صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة الجات شأنها شأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID . إذ من خلال هذه الهيئات استطاعت أن تنقذ الى الاقتصادات النامية محددة الشروط الموضوعية والهيكل المطلوب والدور المنشود من هذه الاقتصادات في إطار منظومة الرأسمالية العالمية . أى أن الدول الرأسمالية توصلت الى خلق مايمكن تسميته باستراتيجية لإدارة الاقتصاد العالمى ادارة دولية تنفذها المؤسسات والهيئات العالمية نيابة عنها (١) .

ويلاحظ على هذه الآراء أنها احادية الجانب ، بمعنى أن الكثير منها يميل الى :

أ- نقد عملية التحول من العام الى الخاص ، دون أن يناقشها مناقشه مستفيضة على أسس علميه واقعيه مكتفياً بترديد الاتهامات فى هذا الخصوص . كما أنها تقدم البديل العملى لكيفية حل المشكلة الاقتصادية التى تزداد تفاقمأ فى

(١) رمزى زكى " مآزق النظام الراسمالى " ، مرجع سابق ، الحلقة ١٨ ، رمزى زكى " نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لمندوق النقد الدولى " . مرجع سابق ١٧ - ١٨ ، ٤٩ .

أنظر كذلك THE Economist , November, 8th, 1989: 76

ومايكل أوبادان وبرايث اكيوهارى " الاسس النظرية لبرامج الاصلاحات البنوية التى يوصى بها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، المجلدة الدولية للعلوم الاجتماعية ، مايو سنة ١٩٨٩ : ٨٩ - ٩٦ .

chang - H & Singh. A " public Enterprise in Developing and economic efficieney. A discussion paper,no.48,MNctAD, وانظر كذلك فى الدوافع الايدولوجية وأثر الضغوط الخارجيه : 1992:1 . J.Aylen,privatization in developing conutries "LLyods Bank Revuew , no.163 , January 1987 : 15 .

الدول النامية وخاصة تلك التي تسيطر فيها الدولة على النشاط الاقتصادي .
وأخيرا ، لم يقدم هؤلاء رؤية حول ما يجب أن يكون عليه موقف الدول النامية
من التحولات الفكرية والعملية التي تدور حولها في الشمال والشرق والغرب
واكتفوا بالوقوف عند نقطة البداية في تحليلهم .

ب - كما يؤخذ على هذه الآراء ، أنها تتجاهل أو لم تفسر ما تشهده السدول
المتقدمة ذاتها من تركيز التحول نحو القطاع الخاص وتقليص دور الدولة
والقطاع العام .

ولكى نوجز ما سبق يمكن القول أن الاساس النظرى الرئيسى الذى
يرتبط بالدعوة الى التحول من العام الى الخاص يخلص فى افساح المجال للحرية
الاقتصادية و قوى السوق ، المنافسة وجهاز الائتمان ، فى الوقت الذى يجب فيه
انكماش دور القطاع العام والدولة فى المجال الاقتصادى . وهذه الافكار ، إنما
نشأت وتبلورت منذ الطبيعيين فى القرن ١٨ ومرورا بالعديد من المدارس
الفكرية وصولا للكلاسيك المعاصرين الذين خرجت افكارهم لتترى النور فى
سبعينات هذا القرن . إلا أنه يلاحظ أن فكرة الحرية الاقتصادية والفردية بجميع
مضامينها قد اكتسبت أبعاداً ومعان عديدة خلال رحلة تطویرها التى تبلغ
عشرات العقود من السنين ، تجعلها مغايرة لما كان يقصد بها قديماً .
إذ تطورت المجتمعات حجماً وكيفاً لدرجة أنها ذاتها أصبحت مختلفة تماماً
عن المجتمعات القديمة . وبالتالي فلم تعد الفردية لها ذات المعنى ، ولا الحرية
هى الحرية فى ظل افكار الكلاسيك والنيوكلاسيك . إذ مع تغير المجتمعات وبروز
المصلحة المجتمعية الى جانب المصلحة الفردية يجعل من غير المقبول سيادة
روح الانانية والأثرة وتغليبها على مصلحة المجتمع بل الحرية تحتاج الى

التنظيم والترتيب لكى تراعى مملحة المجتمع لأنه قد يوجد تعارض وليس كما قيل بالتطابق والتوافق ، بل يجب السعى لتحقيق الأخيره . لذا ظهر العديد من المؤسسات والتنظيمات التى ترعى ذلك .

ونخلص كذلك مما سبق ، أنه يوجد تفاوت فى منهج التفسير للشئ الواحد على ضوء المستجدات فى طبيعة المرحلة عبر الزمان وكذلك فى رؤية الأشخاص وتقييمهم لها ، ومن ثم نجد أن الفكر الاقتصادى هو نسبى من حيث الزمان والمكان ومن ثم فهو ليس أبديا .

وهنا تتأتى أهمية دراسة هذا المبحث ومحاولة ابراز العوامل الدافعه للتطور الفكرى لكى تستخلص منها الدروس والعبر على طريق التحول من العام الى الخاص بوجه عام . ولعلنا نستفيد من قول راجنار نيركسه فى كتابه ١٩٦٩ تعليقا على مجرد تريد أفكار السابقين والتى كانت سائدة فى القرن ١٩ وابرار أهمية عنصرى الزمان والمكان :

" ولكن كلما بعد بنا الزمن عن القرن ١٩ تبين لنا بوضوح يزداد بالتدريج أن هذا النموذج ليس إلا نتاج ظروف خاصة الى حد بعيد . ونحن الاقتصاديون علينا دائما أن نكون على استعداد لتعديل الاطار الذى يجرى فيه تفكيرنا ، إذا كنا نريد لبحثنا أن يكون متمشيا مع ظروف العالم الواقعى المتطور " (١) .

ولما كان التحول - كما قلنا - لايعكس الفكر فقط ، بل يعكس الظروف الواقعية - ظروف المكان - فإننا ننتقل فى المبحث التالى لدراسة أهم الدوافع على أرض الواقع التى تسهم فى تفسير التحول من العام الى الخاص فى كثير من أجزاء ودول المعمورة .

(١) راجنا نيركسه ، " أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية " الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع ، ترجمة جلال أمين ، القاهرة ١٩٦٩ : ١٥ .

الدوافع العملية

pragmatic Motives



ترتبط عملية التحول من العام الى الخاص - كما رأينا في المبحث السابق - بالأفكار والمعتقدات الايدولوجية التي رأت أفضلية وتميز نظام الملكية الخاصة والسوق المنافسة وآلية جهاز الأثمان في إطار من الحرية الاقتصادية . وتعكس هذه الأفكار والمعتقدات في جانب منها خصوصية المكان والزمان *La specialité d'une époque et d'un lieu* التي ينتسب اليها القائلون بها . ولما كانت السياسات وما يتبعها من تحولات قد لا تكون ذات آثار ممتدة يجسب الا تعكس فقط التحليلات والآراء النظرية أيا كان مصدرها ، وانما يجب أن تستند الى اعتبارات يشارك الواقع العملي في صنعها ومن ثم تخرج القرارات لتعكس الأهداف المراد تحقيقها من وراء التحول .

لذلك رأينا أن نحلل في هذا المبحث الأسس والدوافع العملية التي تمثل الجانب الآخر للدوافع للتحول من القطاع العام نحو التركيز على القطاع الخاص وآليات الحرية الاقتصادية . والواقع أن هذه الدوافع تتعدد وقد تتباين من اقتصاد لآخر حسب درجة تطوره من ناحيه وكذلك الأهمية النسبية التي يمثلها فيه القطاع العام من ناحية أخرى . الا أنه يمكن القول أنه توجد قواسم مشتركة عامة ، يمكن معها تقسيم الدوافع العملية الى ثلاثة مجموعات رئيسية على النحو التالي :

أولا : الدوافع الاقتصادية . ثانياً : الدوافع المالية

ثالثا : الدوافع المرتكزة الى أهمية توسيع دائرة المشاركة الشعبية في عملية التنمية من خلال نشر وتوسيع نطاق الملكية الخاصة وقبل البدء في تحليل هذه الدوافع ، يجب أن ننوه أننا في كل مجموعة سنبدأها ببعض الجدل الخاص بها والمستمد أساساً من الدراسات العملية الواقعية *empirical and pratical*

studies ولذلك يمكن أن يطلق على هذا النوع من الجدل empirical Literature

أولاً : الدوافع الاقتصادية :

تشمل الدوافع الاقتصادية المتعلقة بالقطاع العام والقطاع الخاص عناصر عديدة يأتي في طليعتها تلك المتعلقة بحسن استخدام الموارد الاقتصادية وتخصيصها بين أفضل الاستخدامات الممكنة ، مستوى الكفاءة الانتاجية والتسويقية ، إصلاح الهيكل الاقتصادي ... الخ . وتحتل قضية الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام مقارنا بالقطاع الخاص أهمية محورية في عملية التحول نحو الأخير بوجه عام . ويزداد التركيز عليها خاصة في الاقتمادات الشديدة التأثير بأداء القطاع العام ، حيث يمثل نسبه كبيرة من الاستثمارات الكلية ، الناتج القومي ، المادرات ، العمالة ... الخ .

١- ماهية الكفاءة الاقتصادية : Economic Efficiency

✓ الكفاءة الاقتصادية مصطلح ذو أبعاد عديدة بعضها كمى مثل حجم الانتاج ، الجوانب المالية ، التشغيلية للمشروع ، وبعضها نوعى مثل جودة المنتج أو الكفاءة الاقتصادية تشير بوجه عام الى حجم معين من المنتجات تم الحصول عليه باستخدام كمية معينة من المدخلات ذات المواصفات المحدودة . وتكون الكفاءة الانتاجية مرتفعة إذ أدت العملية الانتاجية الى :

أ- زيادة المخرجات out put مع ثبات المدخلات in put

ب- ثبات المخرجات مع خفض المدخلات .

(١)

ج- زيادة المخرجات مع خفض المدخلات .

(١) عبد الوهاب حميد رشيد ، " الانتاجية والتنمية الاقتصادية " دار الشباب ==

هذا بالإضافة الى أن الكفاءة الاقتصادية يستدل عليها من خلال ادخال المشروع تحسينات حقيقية على نوعية السلعة أو من خلال التغيير فى المواصفات والخصائص والتغليف والتعبئة وهو ما يجعلها متمييزة differentiated عن غيرها ومن ثم أكثر قبولا للمستهلكين .

ومن دلائل الكفاءة الاقتصادية كذلك ارتفاع مستوى الفعالية . والفعالية تشير الى العلاقة بين ما تم إنجازه فعلاً من انتاج مقارنة بالاهداف المخططة خلال فتره زمنية محددة . هذا لما لعنصر الزمن من أهمية كبرى فى العملية الانتاجية بالنسبة للتكاليف الثابتة والمتغيرة ، كما أنه له أهمية بالنظر الى ارتباطاتها بغيرها من المنشآت التى تزودها بالمواد الأولية أو الممتدة عليها وكذلك بالنسبة لامداد السوق بالسلع المتوقعة .

وفضلاً عن أن هذا المعيار يربط بين الانتاج الفعلى والانتاج المعيارى خلال زمن معين ، نجد أنه يشير أيضاً الى درجة تشغيل عناصر الانتاج المتاحة وما اذا كان هناك توقف أو اعطال ، بحيث يعمل المشروع بأقل من طاقة (٥٠% - ٧٠% مثلاً) .

(١) الانتاج الفعلى
وتقاس الكفاءة الفعالية أو التشغيلية هذه بـ الانتاج الكامل

ويرتبط بالمؤشر السابق ، ما يعرف بالتشغيل الصحيح . ويصل المشروع الى التشغيل حينما يصل متوسط تكلفة الوحدة المنتجة الى أدنى حد لها . ويتحقق ذلك من خلال وصول المشروع للحجم الأمثل من الانتاج ويعرف من خلال = الانتاج الفعلى / الانتاج الأمثل .

== للنشر والترجمة والتوزيع ، قبرص ، ١٩٨٨ : ٢٧ .

(١) جميل توفيق وصبحى تادرس قريمه وعلى شريف ، " اقتصاديات الأعمال " . ==

هذا المؤشر والذي يسبقه يعطيان دلالة واضحة على مدى حصافه الادارة ومهارة العاملين في حسن استخدام الموارد ، مما ينعكس ولاشك على معدل الربحية . ويمكن التأكد من ذلك من خلال ما يعرف بنفقة الفرص البديله (١) . والمؤشرات السابقة بما تنطوي عليه من دلالات افقيه ورأسيه عن مستوى الانتاج والانتاجيه فإنها تعبر عن مستوى التقدم التقنى ، استخدام الآلات والمعدات ، المهارات ومستوى التنظيم والادارة بالنسبه للمنشأة . كما أنها من ناحية أخرى تكون ذات أهمية للاقتصاد الوطنى ككل بما لها من علاقة بالأجور ، الاستثمار ، التراكم الرأسمالى ، الادخار ، مدى استخدام الموارد... الخ . كل هذا ينعكس ولاشك على عنصر النفقة ومن ثم على ثمن المنتج ، كما أنه ينعكس على نوعيه من ناحيه أخرى - وهذان عاملان رئيسيان فى جعل سلعة ما أكثر قدرة على التنافس أم لا (٢) .

٢- معدل الربحية والكفاءة الاقتصادية :

وأكثر المعايير شيوعاً فى الاستعمال للحكم على الكفاءة الاقتصادية للمشروعات ، معيار الربحية *profitability* ، هذا لأن تحقيق الربح الحقيقى فى هذه المشروعات خاصة الخاص منها هو سبب وجودها *l'raison d'etre* والمبرر لاستمرارها (٣) . مع ذلك قد لايشكل الربح هدفاً فى الآجل القمير للمنشأة بل يأتى هدف النمو والانتشار فى هذه المرحلة . كما قد == دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ : ١٣٥ - ١٣٧ .

(١) جميل توفيق وآخرون ، المرجع السابق : ١٣٨ .

(٢) عبد الوهاب رشيد ، مرجع سابق ، ٣١ - ٣٨ .

(٣) جميل توفيق وآخرون ، مرجع سابق ٩١ - ٩٤ .

لا يعد الربح المتحمل من نشاط ما هو المعيار ، بل يعتد بالربح الكلى المتحمل من جميع الفروع وذلك على حسب حجم واستراتيجية المنشأة الاقتصادية .

وبالنسبة للمنشآت العامة ، فكثيرا ما أدعى أنها لا تستهدف تحقيق الربح . مع هذا يظل هذا المعيار هاما لمقارنة الاداء النسبى لها خلال فترات مختلفة وكذلك للمقارنة بينها وبين المنشأة المماثلة الأخرى . كما أن تحقيق الربح فى المنشآت العامة يعد هاما ، وذلك لتوفير الأموال اللازمة للاستثمار الجديد ، التوسع فى الاستثمارات القائمة ، التطوير الكمى والكيفى فى العملية الانتاجية . كما أن مثل هذه الأرباح تدعم قدرات الاقتصاد الوطنى ، بدلا من أن تكون عبئا ثقيلا على ميزانيته ومغذيا لمديونيته .

وعلى المستوى الوطنى ، ومن المنظور الاقتصادى الصحيح ، يجب ألا يعتد بالربح المصورى أو الوهمى ، أو الربح الاحتكارى الناشئ عن مركز قانونى معين ، أو عن تمتع المنشأة بميزة نسبية أضيفت إليها أو ناشئة عن طبيعة السوق الاحتكارى . فهذه أرباح لا تدل عادة على كفاءة المنشأة . إلا أن الربح الواجب التعويل عليه ، هو ذلك الذى يعود الى إختراع أو إبتكار ما فى فن الانتاج وتطبيقه فى احدى مراحل العملية الانتاجية أو التسويقية ^(١) . وقد تعود الى مهارة الادارة وحسن التنظيم ، إذ أن هذا النوع يعد ترجمة لكفاءة المنشأة كما أنه قد يدفع غيرها من المنشآت للتنافس معها بما يعود على الاقتصاد الوطنى بالنفع والفائدة .

مع ذلك قد يمكن القول أن الربحية المادية ليست هى المعيار الأمثل للكفاءة . كما يجب أن تضاف إليها الربحية الاجتماعية من ناحية . ومن

(١) جميل توفيق وآخرون ، مرجع سابق : ٩٨ .

ناحية ثانية ، فإن الربحية تعكس فضلاً عن العوامل المتعلقة بالمشروع
مؤثرات أخرى قد تتعلق بالمناعه التي يعمل فيها ، أو حتى بالسياسات
الاقتصادية الكلية في الدولة الخ ^(١) .

٣- الكفاءة الاقتصادية وأداء القطاع العام :

وبأخذ المؤشرات السابقة في الحسبان ، وبالنظر الى واقع شركات القطاع
العام في الغالبية العظمى من الدول ، يتفق معظم الدارسين لهذا الموضوع ،
على أن أداء شركاته اتسم بضعف الكفاءة والأداء السيء les mauvaises
performances ، بوجه عام . لذا ينظر اليه على أنه عجز عن تحقيق الأهداف
الاقتصادية والاجتماعية التي علقت عليه منذ البداية . بل أكثر من هذا يحمل
البعض ^(٢) سوء أداء هذا القطاع ، كافة المشاكل والأزمات التي تعاني منها
الاقتصادات المختلفة ، خاصة تلك التي احتل فيها ثقلا اقتصاديا كبيراً هذا
العجز أو القصور في الاداء الاقتصادي لهذه الشركات يمثل أحد العوامل
الدافعة للتحويل من العام الى الخاص : pushing factors

ومن أهم هذه العوامل كما كشفت عنها الدراسات الواقعية بالنسبة لمصر مثلاً :
- انخفاض معدل الربحية أو العائد على الأصول الماليه المستثمره في القطاع
العام بوجه عام . اذ في دراسة تطبيقية على مصر وصل العائد على رأس المال
المستثمر الى ٢٪ في حالات قليلة وفي معظم الحالات كان العائد صفراً
أو بالسالب ^(٣) . ودراسة أخرى تبين أن عدد الشركات الصناعية البالغ عددها

(1) Ha - joon Chang & A Jit singh 1992 : 19 - 33 .

(٢) سعيد النجار ، " نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي " . دار الشروق .
القاهرة . ، ١٩٩١ : ٣٧ .

(٣) سعيد النجار ، مرجع سابق : ٣٧ .

(١) ١١٦ شركة تجاوز مافى خسائرها ٢٦٧ مليوناً في ١٩٨٦ و ٢٢٩ مليوناً في ١٩٨٧ .
وفى دراسة تحليلية للمزانيات الختامية لشركات القطاع العام فى مختلف
القطاعات ، ثبت أن بعض الشركات التى كانت تحقق أرباحاً إنما كانت تحققها
من أنشطة ثانوية غير نشاطها الرئيسى أنشئت من أجله ، مثل المتاجره أو أرباح
رأسمالية (٢) .

كما توجد أمثلة كثيرة لمنشآت فى قطاعات عديدة مثل شركة معسر
للألبان حيث قدرت خسائرها بـ ٣٩ مليوناً جنيته خلال ٨٢ - ١٩٨٦ ، الشركة
العامة للثروة الداجنه والحيوانيه وخسائر بلغت ٦٥ مليوناً فى ١٩٩٠ ، وهذا
قليل من كثير (٣) . ولقد دفع هذا الاداء برئيس وزراء سابق الى القول بأن
الاداء المالى والاقتصادى للقطاع العام يتسم بالتدهور المستمر . اذ خلال
الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧/٨٦ ، زاد العجز الجارى المرحل من ٣٧ مليوناً الى
٣٧٣ مليون جنيته ، أى زاد حوالى عشره أضعاف خلال المدة المذكورة . لذا فإن
عائد الاستثمار هبط من ١٠,٣٪ الى ٣,٨٪ ، كما هبطت انتاجية الجنيه /الأجر
من ٦,٦ الى ٥,٧ جنيته وربحيه الجنيه من ٩٣٪ الى ٤٤٪ (٤) . ولقد أدى كل
ذلك الى مزيد من اعتماد شركات القطاع العام على الميزانية العامة واثقال
كاهلها .

- وكان من الطبيعى أن ينعكس الأداء الضعيف للقطاع العام ، على جوانب أخرى

(١) ابراهيم حلمى عبد الرحمن ومحمد سلطان أبو على ، " دور القطاعين العام
والخاص مع التركيز على التخصميته - حالة مصر " فى سعيد النجار " محرر ،
التخصميته والتخمسات الهيكلية " مرجع سابق : ٢٩٦ - ٢٧٤ .

(٢) حسنى حافظ ، الاهرام ، ١٥ / ٦ / ١٩٩٠ .

(٣) صلاح فهمى ، مرجع سابق ، ٨١ .

(٤) د . على لطفى استاذ اقتصاد ، ووزير مالىه - الاهرام فى ٥ / ٢ / ١٩٩٠

عديده ، مثل :

١- انخفاض المعدل السنوى المتوسط للتوظيف (٢,٧ ٪) خلال الفترة ٧٦ - ٨٤ /

١٩٨٥ فى حين بلغ ١٠,٢ ٪ فى الخدمات الحكومية .

وهذا الانخفاض يفسر - فى جانب منه - باعتماد الاسلوب المكثف لرأس المال.

حيث يقدر أن نفقات تكلفة فرص العمل قد ازدادت بمقدار خمسة أضعاف خلال

الفترة ٧٥ ، ٧٦ - ٨٠ / ٨٤ . كما يمكن تفسيرها بضعف العائد ومن ثم قلة

الاستثمارات الجديدة وتطوير القائم منها .

٢- ضعف صادرات القطاع العام الصناعى حيث تراوحت النسبة بين ٢ - ٧,٢ ٪ من

اجمالى الانتاج الصناعى المصرى فى ١٩٨٥/٨٤، وظلت الأرقام المطلقة تتراوح

حول ٥٠٠ مليون دولار فى العام (١) .

وفى ذات الاتجاه كشفت دراسة لمركز البحوث والدراسات التجارية عن

أن شركات القطاع العام المصرى ، تعمل فى ظل طاقات عاطلة تبلغ (٢٥ ٪) من

اجمالى الطاقة المتاحة . وهذا لاشك يخفض من معدل الكفاءة الفعلية والمثلى

وكذلك الكفاءة الاقتصادية بوجه عام . كما أنه ينطوى على هدر للموارد

الاقتصادية ويضخم من حدة المشكلة الاقتصادية التى تعاني منها

البلاد بالفعل (٢) .

(١) انظر الدراسة التفصيلية لخالد شريف ، " التجربة الليبرالية فى مصر وأداء

شركات القطاع العام . كتاب الاهرام الاقتصادى ، عدد ٢٩ يوليو ١٩٩٠ : ١٠-٢٨

٢٨ ، هبه حندوسه ، " تصورات عن القطاع العام الصناعى فى سنوات الخططة

٨٧ / ١٩٨٨ - ١٩٩٢/٩١ " ، مؤتمر الاقتصاديين المصريين رقم (١١) ، جمعية

الاقتصاد ، نوفمبر ١٩٨٦ : ٣-١٢ ، فؤاد مرسى ، مرجع سابق : ٢٣-٥٨ ، كذلك

مقالته فى اليقظة العربية ، السنة (٤) عدد (٦) يونيو ١٩٨٨ ، أحمد الغندور

فى الاهرام ١٩٩٠/٦/٤ وكذلك فى ندوة سياسات الاستثمار فى البلاد العربية

التي عقدت فى الكويت فى ١٩٨٩ .

(٢) ابراهيم العيسوى ، مرجع سابق : ١٢ ، ٥٠ .

أمام كل ذلك لا عجب أن نرى أن المعدل الحقيقي للإنتاج القومي كان منخفضاً ليستقر دون الحد الأدنى للنمو السكاني ، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي في نهاية الثمانينات ^(١) .

ومصر لا تنفرد بالاداء الضعيف للقطاع العام ، بل توجد عشرات النماذج لدول نامية أخرى مثل كينيا ، تايلاند ، الأرجنتين ، البرازيل ، المكسيك... الخ إذ تبين من دراسة أجريت على (٢٥) بلداً نامياً أنه خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٥ ، بلغ عجز المؤسسات العامة الإجمالي حوالي نصف العجز في القطاع الحكومي ككل ^(٢) . والواقع توجد نماذج لعشرات بل لمئات الحالات لسوء الاداء ومن ثم لا داعي للتكرار هنا . و نكتفي بالاشارة السابقة بالنسبة للدول النامية .

وفي دول متقدمه كإنجلترا حيث مثل القطاع العام فيها ١٠٪ من الناتج القومي ١٥٪ من الاستثمار الإجمالي ، قدر أن العائد الكلي على رأس المال منذ بدايه السبعينات كان صفراً . كما أن تكلفة العمالة ازدادت في المتوسط بنسبة ٣٨٪ في قطاع الغاز و ٢١٪ في صناعة الفحم دون زيادة تذكر في مستوى الانتاجية التشغيلية ^(٣) .

ورغم الجدل أن شركات القطاع العام جاءت لتحقيق اهداف اجتماعيه هامه مثل المساواه ، تكافؤ الفرص والعداله التوزيعيه ، الا أن البعض يقدر

(١) سعيد النجار، مرجع سابق : ٣٧ .

(٢) جون فيليبس وسونيتا كوكيرو ، " التخصيميه والمؤسسات العامة " في سعيد النجار ، " محرر " التخصيميه والتصحيحات " . مرجع سابق : ٨٤ .

(٣) تقرير وزاره الخزانة البريطانيه :

- Her Majesty's Treasury " guide to the U.K:privatization programme " London, june 1992 : 3 The Economist, Novembre 8, 1986 : 83; 21 Decembre , 1985 : 83 .

أنها لم تنجح تماماً فى ذلك . إذ ان اتباع هذه الشركات لاسلوب الانتاج المكثف لرأس المال ، أدى الى تقليص فرص العمل من ناحيه . ومن ناحية أخرى ، يتسم التعيين فى هذا القطاع بعدم التكافؤ إذ يعمل فيه ذو النفوذ والحظوة ، ومن ناحية ثالثة الوضع الاجتماعى والعيش لهؤلاء من رواتب ومزايا يفوق نظرائهم فى القطاع الحكومى وهذا إخلال بمبدأ المساواة . وأخيراً ، كشفت دراسات عديدة أن الدعم الذى يمنح للانتاج وبعض السلع الاستهلاكية لا يصل الى مستحقيه ، بل يستفيد منه الاحسن حالاً من خلال مكانتهم وعلاقاتهم الاجتماعية ، وانظر ، مثلاً لدعم الغاز ، الكهرباء ، السلع الغذائية بكافة أشكالها الخ (١) .

٤ تفسير القصور فى أداء القطاع العام :

ويرجع اغلبيه الكتاب الاقتصاديين وغيرهم القصور فى أداء القطاع العام الى أسباب لصيقه بطبيعة الملكيه فيه وكذلك الى الهدف من انشائه وتنظيمه الادارى والفنى والتنظيمى ونحو ذلك من الامور التى أدت الى اصابته بالعجز عن تحقيق الأهداف المنوطه به (٢) . إذ أن وضع تركيبة هذا القطاع أدت الى:

(1) Cook & Kirkpatrick " privatization in less developed countries " . Harvester wheatsheaf , London, 1988:18 .

(2) M.Ayub & S.Hegstad " Deferminants of public entrpri-ses performance " Finance and Devlopment Decembre.1987: 26 .

فى هذا المدد يقول تقرير وزارة الخزانة البريطانىة المادر ١٩٩٢ ، والسابق
الإشارة اليه :

" The nature of state ownership itself was to blame, because state ownership inescapably produces poor pergormance " . p. 51 .

- التدخل من قبل الجهات الحكومية وكبار منسوبيها في عمل تحقيقا لأغراض سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية وأحيانا لخدمة فئة معينة ... الخ . كما ينظر بصفه عامه الى وحدات القطاع العام الاقتصادي كدوائر حكوميه يسرى عليها ما يسرى على تلك الدوائر من نظم خاصة فيما يتعلق بالهرم الوظيفي وإتخاذ القرارات والتوغل في التفضيلات الممليه ^(١) . وتعانى الشركات العامه من وجود جهاز بيروقراطي متضخم يقوم بالاشراف والتنفيذ والرقابه والمتابعه . هذا الوضع أدى بدوره الى التدخل والتضارب فى الاختصاصات . كما استلزم هذا الوضع إصدار سيل من التشريعات واللوائح والقرارات الاداريه ، لدرجة أنه يصعب على المختصين ملاحقتها . والاداره فى ظل وضع كهذا تصبح مسلوبه الارادة والحرية فى اتخاذ القرارات على ضوء المستجدات التى تواجهها ، مماينعكس ولاشك على نوعية الأداء .

- ولقد تأثرت قيم العمل ومفاهيمه سلبا بالوضع السابق ، حيث تتمدد ولاءات العاملين فى شركات هذا القطاع . فيتملكهم شعور بالخضوع للإدارة والسلطه الأعلى دائما ووجوب كسب رضائها والتفاهم معها من ناحيه . كما أن فتح المجال للتدخلات الخارجيه عن الشركه ، وخاصة فيما يتعلق بقضايا هامه للعاملين والمديرين ، مثل العلاوات ، الترقيات ، التطلع الى منصب أعلى ... الخ ، يؤدى الى خلق ولاء لتلك المؤثرات الفاعله والتى تقع خارج دائره الشركه . هذا التعدد فى الولاءات حسب موقع منسوبى هذه الشركات يزيح الولاء للشركه وللعمل والمفاهيم التجاريه الى المرتبه الأخيره . فالحبل السرى لربطهم بالعمل وترقياتهم هو الولاء للاداره و / أو الولاء الخارجى . وهنا لاشك تتدهور

(١) آلان والترز ، " التحرير الاقتصادى والتخصيمية " نظره عامة : سعيد النجار (محرر) ندوة التخصيمية ، مرجع سابق : ٦٢ .

قيم العمل وتفقد الشركة وحدتها وشخصيتها ويضعف كذلك التنسيق والترابط بين أقسامها ، مما يؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها وخدمة المنتفعين بها (١) .

- كما أن التدخلات في الإدارة ، وتعدد جهات الاشراف والمتابعة والرقابة ، يؤدي - فضلاً عما سبق - الى اصابة القرار الادارى بالعقم ويؤثر المبادرات الفردية ويكسبها البطء والتعقيد ويفقدها الاحساس بعنصر الزمن واحترام الوقت من حيث :

أ- عدم الملاءمة . فإحلال روح البيروقراطية واستلزام مرور القرار بدرجات عديدة في الهرم الادارى ، قد يجعله يصدر بعد تغير ظروف السوق أو العمل التي استدعت إصداره في البدايه . ولقد عانت الكثير من شركات القطاع العام من كثيراً فيما يتعلق بالتمويل ، التجديد ، التسويق ، نوعية الانتاج ونسب مزج عناصره الخ . لذا يقول آلان والترز أن ملكية الدولة هي بمثابة قيد على العاملين بالمؤسسات ولا تسمح لهم بتطوير قدراتهم (٢) .

ب- فقدان التوقيت المناسب للقرار : يرى Galbraith أن التوقيت Timing element - يعد حيويًا بالنسبة للشركات . وهذه الأهمية تعود - أساساً - الى طبيعته التشابك والاعتماد المتبادل بين مراحل العمل المختلفه داخل الشركة ، وكذلك بين الشركات بعضها البعض . خاصة في الشركات

(1) J.K.Galbraith " Economic Development" Yohan publications INC. Tokyo, 8th edition , 1983 : 93 - 94 .

(2) Par Lind " Some Notes on Egypton Industry Related Problems - An external Perspective ". L'Egypte contemporaine . Jan - Avril, Lxxixeme Anee, No.411-412 . Le Caire, pp.153-162 . وللمزيد أنظر آلان والترز ، مرجع ، سابق : ٦٢ - ٦٣ .

الحديثة . لذا فإن تأخر قرار إدارى عن وقته المناسب قد يؤدي الى سلسله متراكمة من التأخير فى المراحل الأخرى ذات الملة ، ويعوق الشركة عن أداء التزاماتها تجاه غيرها من الشركات الأخرى ، وهكذا الأمر الذى يصيب أداء المجموع بنقص الكفاءة . ويعلق Galbraith على هذا الوضع قائلاً :

" ان القرار السيء الذى يتخذ فى التوقيت المناسب ، ربما لا يكون مكلفاً أو مسبباً لمشاكل مثل القرار الجيد الذى يتخذ متأخراً أو فى توقيت غير مناسب . إذ قد يصبح مستحيلاً تعويض الوقت الذى تأخر عنه القرار الجيد المنتظر " (١) .

- تعدد طبيعة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أنشئ القطاع العام من أجلها ، أدى الى تداخلها وتعارضها نظراً لاختلاف أسس العمل والتقدير فى كل منها . ولقد أدى ذلك الى عدم وضوح الرؤية أمام العاملين فى تلك الشركات مما جعل بعضهم يضل الطريق ، كما أن البعض الآخر حاول التهرب من المحاسبة - فى ظل انعدام الشفافيه - بخصوص التحديد الدقيق للمسئولية (٢) .

- ويتهم القطاع العام بالترهل والضعف فى الرقابة والمحاسبه على الاداء . فمن المعروف أن السلطة الرقابية هى من الموظفين البيروقراط بحكم وظائفهم فى السلم الادارى . لذا فإن درجة حساسية هؤلاء بنوعية الاداء ونتيجته تكون ضعيفه . كيف لا وهم يحصلون على اجورهم ومكافآتهم مقابل العمل وحضور

(١) Galbraith , op.cit : 90 .

(٢) D.Weiss " Managing a Public sector in a mixed economy within the framework of increasing international cooperation and competition " . L'Egypte contemporaine , Lxx Viieme Annee, No. Juillet 1986 , Glbraith, op.cit : 96 .

الجلسات بغض النظر عن نوعية الأداء ، ومحملته ، وكيف لا وهم يحملون نتيجة أعمالهم ورقابتهم غيرهم من دافعي الضرائب والخزينة العامة للدولة بشكل مباشر أو للمستهلكين - الذين هم أيضاً دافعي الضرائب - بشكل غير مباشر عن طريق شراء السلع والخدمات التي تنتجها هذه الشركات (١) .

- يضاف الى ما سبق ، ما يتردد من أن هذا القطاع بتركيبته والتدخلات فيه يفسح المجال الى نشر الفساد . إذ تستخدم شركات هذا القطاع كمنفذ لتوزيع الامتيازات والمنافع داخل الدوائر ذات السطوة والسلطة والأقارب . كما يزعم أن جرائم الرشوة المحسوبية الاسراف والانفاق غير المرشد تنتفش في القطاع العام أكثر بالنظر الى القطاع الخاص (٢) .

- ومن المثير للسخرية كذلك أن بعض السياسات التي إتخذتها الدوله لدعم القطاع العام ، أسهمت في اضعاف أدائه . من بين تلك السياسات : توفير الحماية له من المنافسة الداخليه ، الاقراط في حمايته من المنافسة الخارجيّه ، مما حرّمه من الاحتكاك وكذلك وأد الدافع الذاتي للتطوير والتغيير للوقوف أمام هذه المنافسة . كما أن سياسة الحماية لم يتم ربطها بتحقيق أهداف معينة في الداخل والخارج ، مثل الوصول الى حجم معين من الانتاج من نوعية معينة ، الوصول الى درجة معينة من الجودة أو من تحقيق الاكتفاء الذاتي
الح .

(١) Galbraith , op.cit , 98 .

(٢) فيصل باشير ، " الأزمة وسياسات التصحيح في البلدان العربية " . المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، القاهرة ، مايو ١٩٨٩ : ١١٠ ، البنك الدولي ، " تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ - تحديات التنمية " البنك الدولي ، واشنطن . ١٩٩٢ - الفصل السابع - اعادة التفكير في دور الدولة .

- ويضيف البعض أن الكثير من الدول النامية منحت شركات القطاع العام حصانة ضد الإفلاس أو التوقف عن العمل . بدعوى مراعاة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الى انجازها . وهذا لاشك لم يخلق الحافز لمثل تلك الشركات على تحسين الأداء والربحية . إذ أن بقاءها واستمرارها ليس مرهوناً بهذا الاداء وإنما بالحبل السرى الذى يربطها بالموازنة العامة أو الاقتراض الخارجى . ولقد ثبت أن نسبة كبيرة من ديون دول أمريكا الجنوبية تعود الى الشركات المملوكة للدولة (١) .

- هذا بالإضافة الى بعض السياسات الأخرى المتعلقة بالتوظيف والفصل، hiring & Firing حيث تم تحمين العمال ضد الفصل وكذلك ضد خفض الأجور ... الخ .

- وبصفة عامة يمكن القول بأن القطاع العام عمل فى معظم الدول بعيداً عن جو ومناخ قواعد العمل الاقتصادى السليم .

أيضا كانت ظروف وأسباب تدنى الأداء الاقتصادى للقطاع العام ، فإنه قد اسهم فى إصابة اقتصاداته خاصة النامية منها ، بنقص الاستثمارات ، قصور وضعف القوى الانتاجية ، مما أثر بالسلب على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وثم وصولها الى أشبه ما تكون بالاليميا الحاده أو تملب الشرايين .

(٢) Sclerosis of The economy arteries

(١) جون وول ، " كفاءة الاستثمارات العامة - دروس مستفادة من تجربة البنسك الدولى . سعيد النجار (محرر) " ندوة سياسات الاستثمار فى البلاد العربية" الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى . الكويت : ١٩٨٩ : ٩٤-٩٧ ، وانظر كذلك دراسة الكاتب : السيد أحمد عبد الخالق ، البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية ، الجلاء الجديد ، المنصوره : ١٩٨٩ .

(2) V. W., Bhatt. " Structural Adaptation and public Enterprise performance " in : Beyond Adjystement ==

هذا الوضع السيء ، أدى الى تغيير عقيدته الشعوب والأفراد حتى الحكومات تجاه دور الدولة ، ليحل محله اعتقاد آخر ، مقادة أن الدولة الكبيرة ليست بالضرورة هي الدولة الأكفأ أو أن تدخلها هو الوسيلة المثلى لزيادة الانتاج ورفع الكفاءة وتحقيق أهداف اجتماعية معينة . بل على العكس أدى ذلك الى دولة مترهلة بالمفهوم الاقتصادي ، التنظيمي ، الاداري . وهذا كله يدفع مرة أخرى الى التحول من الدولة الأبوية a paternalistic government الى حكومة تعمل في اتجاه السوق بقوة وفاعلية دون تراخي أو اهمال (١) .

وتعبيراً عن روح التشاؤم والاحباط التي حلت في السبعينات والثمانينات محل روح التفاؤل والامل التي سادت في الخمسينات والستينات حول دور الدولة يقول " peter F. Drucke " لم نعد نتوقع نتائج من الحكومة ، فلقد تحول العشق بين الشعوب والحكومات الى علاقة مملّة ، لانعرف كيف نتخلص منها (٢) .

== " The Asian Experience " . (ed) . The I M F . February , 1988 : 181 .

(1) Pedro Aspe & J.A .Gurria " The state and Economic Development : A Mexican perspective " . The World Bank proceedings of the Annual conference on development Economies " . 1992 : 12 .

(٢) جيمس جوارتنى وريتشارد استروب " الاقتصاد الجزئي - الاختيار الخاص والعام " ترجمة محمد عبد الصبور على وآخرين ، دار المريخ ، الرياض السعودية ، ١٩٨٧ : ٦٣٥ ، وأنظر كذلك مسن ٦١٧ - ٦٤٩ .

وفى ذات الاتجاه يزعم كلا من "بيلا بالاسا" (١٩٨٦) ، " وقرنون " (١٩٨٨)
أن انتشار القطاع العام على نطاق واسع فى دول أمريكا الجنوبية هو سبب أزماتها
الاقتصادية الاجتماعية . ومن ثم يجادل " فيرون " أن التحول من العام إلى الخاص
اليوم مدفوع بروح عملية كرد فعل لفشل القطاع العام على مدى ثلاثة عقود
متتالية (١) .

٥- التحول إلى القطاع الخاص . لم ؟

لكن التساؤل ، لم المطالبه بالتحول إلى القطاع الخاص كبديل للقطاع
العام ؟ وهل يمثل الحل الأمثل ؟ وهل ذلك يمثل مطلباً فى حد ذاته ؟
الواقع أنه لا يوجد حل وحيد ولا كذلك حل أمثل فريد لمشاكل القطاع
العام . إذ توجد بدائل مختلفة يمكن للدول المختلفة أن تلجأ إليها . ومع
هذا يظل التحول صوب القطاع الخاص يمثل أكثر البدائل المطروحة أهميته ،
خاصة بالنظر إلى الكفاءة الاقتصادية .

ويمكن أن نطلق على العوامل التى ترجح أهمية القطاع الخاص بعوامل
الجذب pulling factors ، وذلك بالمقابل لعوامل الدفع pushing
factors على جانب القطاع العام . حيث يزعم البعض أن التحول الاقتصادى
وما ينطوى عليه من اضطلاع القطاع الخاص بأشباع الحاجات العامة والخاصة
على السواء ، يؤدي إلى غرس قيم واخلاقيات السوق market disciplines وخضوع

(١) Ha - Joon chang & Ajit Singh " Public Enterprises in
Developing countries and Economic Efficiency " A Dis -
cussion paper No.48 , UNCTAD , 1992 .

وأنظر فى ذلك ، جون نيليس ومن كوكيرو ، مرجع سابق : ١٩٨٨ : ١٩٨٦ ، سعيد
النجار ، مرجع سابق ١٩٩١ : ٧ .

قرارات العناصر الاقتصادية الانتاجية والاستهلاكية للرشادة الاقتصادية يؤدي الى حفز الهمم وتنشيطها . حيث أن السوق لا يرحم متراخي أو متكاسل . كما أنه في ظل أعمال مبادىء المنافسة الحقيقية يكون البقاء للأصلح والأقوى . لذا يصبح القطاع الخاص قادراً على أداء دوره - المشار اليه - على نحو اكفاً من حيث خفض النفقة ، ارتفاع معدلات الانتاجية وزيادة مستويات الفعالية (١) .

ففي ظل المنافسة وقوى السوق تسعى العناصر الاقتصادية الخاصة الى كسب ميزه بالنسبة لبعضهم البعض . والتميز قد يكون من خلال ابتكار أسلوب إنتاج جديد ، منتج جديد ، تطور الانتاج القائم . كما يكون التميز في مرحلة التوزيع وخدمات ما بعد البيع أو حتى في مرحلة التمويل الخ . ولكسب ميزه تنافسيه Competitive edge . يلزم المزيد من البحث والتنمية والتطوير (٢) . والواقع أن هذا المناخ يعد أحد القوى التي دفعت الى تطور النظم الرأسمالية .

والتحول الاقتصادي بالمفهوم السابق قد يؤدي الى تحقيق رفاهة المستهلك من خلال رفع مستوى الكفاءة بما يؤدي الى اشباع حاجاته . كما يؤدي الى تحسين نوعية السلعة وخص ثمنها وتقديم خدمة أفضل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يصبح مبدأ حرية المستهلك Consumer - Freedom وسيادته (٣) Consumer Sovereignty حقيقة ماثله . حيث تتعدد نوعية السلع

(١) مصطفى رشدي ، " الاقتصاد العام للرفاهيين " . دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية . بدون ، ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(2) Commander & Killick " Privatization in developing countries - A survey of the Issues " in : Cook & Kirkpatrick , 1988: 102 , Brett " States, Markets and Private power: problems & possibilities " in: Cook & Kirkpatrick, op.cit, : 51 .

(3) J. Williams , op.cit, 1988 : 26 .

ودرجة جودتها ويصبح في مكنة المستهلك الاختيار فيما بينها بحرية كاملة ،
أخذاً في الاعتبار أثمانها وما يمتلكه من دخل مخصص للانفاق عليها . كما أن
قراراتهم تعمل على توجيه قرارات المنتجين .

وتحت تأثير قوى السوق يقوم المنتجون بإنتاج السلع المطلوبه بأفضل
الطرق وفي الوقت الصحيح . هذا على عكس الحال في ظل القطاع العام حيث يسود
غالبا الاحتكار ، إذ تقل حرية المستهلك ، كما تنعدم قاعدة سيادة المستهلك ،
اذ يتم اتخاذ قرارات الاستثمار بناءا على ارادة البيروقراطية المتحكمه فى
هذه العملية .

وفي ظل القطاع الخاص والمنافسه ورغبه فى كسب السوق الذى يمثل القانون
الحديدى لبقاء ونمو واستمرارية الشركات ، يلجأ المديرون الذين يتمتعون
بحريه نسبیه أكبر - مقارنة بالحريه المقيده فى ظل القطاع العام - الى المراجعة
المستمرة والدؤوبه لسياسة منشآتهم الانتاجيه والتسويقيه على ضوء ما تشهده
السوق من تطور وتحول . لذا نجدهم يقررون توسيع بعض خطوط الانتاج فى حين
قد يقرروا غلق البعض الآخر الذى لم يعد محل طلب outdated . هذا فى
الوقت الذى لاتكف فيه محاولاتهم عن البحث عن أسواق جديده وفنون تسويقيه
مبتكره (١) .

(1) C.Frischtak " Competition as a Tool of LDCS Industrial
policy " . Finance and Development , 1, Septembre 1989:
27 ; S.K.Jones " The Road to privatization " F. & D ,
march 1991 : 40; J.Craig " Privatisation in Malaysia :
present Trends and Future Prospects " in : Cook &
Kirkpatrick , op.cit, 1988: 250 ; The Economist 21,
Decembre , 1985; Bhatt , op.cit, 187 .

إلا أنه يجب ألا نغفل الدور التأثيرى الذى تمارسه الشركات على قرارات المستهلكين من خلال حملات الدعاية والاعلان لحثهم ولاقناعهم لشراء سلعة ما وأنها أفضل من غيرها . كذلك لا تعبر قرارات المستهلكين ومن ثم المنتجين سوى عن رغبة قلة من المجتمع هذه القلة التى تمتلك القوة الشرائية، وتكون ما يعرف بالطلب الفعال effective demand .

كما أنه من المتوقع - بناءً على ماسبق - ونظراً لأن القطاع الخاص يطبق قواعد الحساب الاقتصادى الخاص ، أن يوازن بدقه بين التكلفة / العائد ، وهو فى ذلك إنما يحاول تعظيم الربح المحاسبى وكذلك الاقتصادى فى آن واحد من خلال خفض النفقه وزيادة العائد . لذا نجد أنه عند اتخاذ القرارات بشراء التكنولوجيا اللازمة للانتاج أو التسويق يتم اتباع الاجراءات السليمه من قبل الادارة ، فى ظل الرقابه النشطه من جانب الجمعيه العموميه وممثليها . وفى ظل الخضوع لقواعد السوق الماليه التى تفرض ما يعرف بالقيود المالى الصعب وليس القيد السهل فى ظل القطاع العام طبقاً لبيانوس كورناى .

على هذا يتم التسوق على نطاق كبير والبحث عن أنسب الأنواع وأكثرها ملائمة (١) من حيث السعر .

وفى ظل هذه المبادئ ، يندر أن يلجأ القطاع الخاص الى شراء تكنولوجيا فى صورة آلات أو معدات ويتركها دون استخدام فى مخازنه سنوات حتى تتقادم فنياً وزمنياً ، كما يحدث كثيراً فى القطاع العام . وهذا يعنى ارتفاع مستوى

(١) منصور وهيمانج ، " هل التمويل الى القطاع الخاص هو الاجابه ؟ " التمويل والتنمية سبتمبر ١٩٨٨ : ٣١ ، آلان والترز " التحرر الاقتصادى والتخصيصية نظره عامة فى سعيد النجار " ندوة التخصيصية " - مرجع سابق ٤٩ - ٥٠ .

الكفاءة الاقتصادية التشغيلية وخفض نسبه الهدر في الموارد . الأمر الذي ينعكس على مستوى الانتاجيه وحجم التكلفة نحو الأفضل . ولقد عول كثيراً على أهميه التحول من العام الى الخاص بالنسبه لعنصر الإدارة . إذ في القطاع الخاص يختلف الهيكل الإداري ، نظام الحوافز ، كيفية إتخاذ القرار ، درجة الحرية التي يتمتع بها المدبرون في اعمالهم اليوميه ، قواعد المحاسبه ومفاهيم الرقابة والمتابعة الخ ، عما هو موجود في القطاع العام . ويمكن القول بصفة عامة أن هناك تركزاً في الولاء ، وتمحوره حول أهداف الشركة ذاتها . وفي نفس الوقت تعمل الادارة باستقلاليه أكبر في القطاع الخاص عنها في القطاع العام .

ويرى Galbraith أن الشخميّه المعنوية للشركة تحقق ذاتها في ظل مناخ الحرية وما تتمتع به من استقلال في سبيل متابعتها تحقيق أهدافها . ويجادل أنه كلما ازدادت درجة استقلاليه الشركة وحرية الادارة ، كلما ازدادت كفاءتها إلا أن الحرية لاتعني تخلص الشركة والادارة من المحاسبة والرقابه . إذ أن جوهر الحرية هو تقبل المسؤولية والمحاسبة والرقابة : The essence of liberty is To accept responsibility & accountability أن الرقابة والمحاسبه القويه تكون حول مدى تحقيق الشركة لأهدافها و العبره بالنتيجة (١) . فالاستقلالية تعني تخلص الادارة من عيوب التدخل على النحو الذي ذكرناه فيما يتعلق بأداء القطاع العام .

كما أن التحول يهيئ الفرص لإيجاد نظام حوافز مرن وفعال ، بالنظر لاداء الشركة وضبط أعمالها على طريق تحقيق النتيجة المرجوة . وهذا يتحقق كما يقول N.Stern ، من خلال تطبيق منظومة متكاملة للحوافز تركز على مقدار

(1) Galbraith , op.cit , 1983 : 91 , 98 .

ونوعية العطاء من العاملين في الشركات ، وليس على اعتبارات خارجة عن موضوع العمل ، كما يجري في القطاع العام . وفي هذا الخصوص ، لن يبذل المديرون الجهد والوقت والمال لأن يكونوا أكثر كفاءة ، إلا إذا حفزوا على ذلك . والتحفيز harnessing وشحذ الهمم لا يكون إلا بمكافأة المحسن ومعاقبة السيء ، أى مبدأ الثواب والعقاب Stick & Carrot policy .

وتعد إمكانية تعرض مديري الشركات ومنسوبيها لفقدان وظائفهم في حالة تدهور الاداء وانخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية من بين أهم مور المحفزات لهم على حسن الاداء ورفع مستوى الكفاءة (١) . إذ في ظل المنافسة وقوى السوق بالتحول الى الخاص يسود جو ومناخ تسيطر عليه روح العمل والجديه business - like milieu وتركز الولاء بدلاً من ازدواجيته أو تشتته . وفي ظل هذه البيئة يدرك المديرون والعاملون أن ما يربطهم بشركاتهم ويحفظ لهم أعمالهم ويحقق لهم ترقيةاتهم هو العمل أولاً وأخيراً للشركة .

ويؤدي التحول من العام الى الخاص ، اذا ما أخذ شكل تحويل في الملكية الى تغيير في طبيعته الرقابيه والمتابعه ومدى جديتها . إذ أن ذلك ينقل الرقابة (١) للمزيد أنظر :

- N.Stern in : " Proceedings of the World Bank annual conference on development economics 1990, supplement to the World Bank economic Report & The World Bank observer 1990 S.K. Jones , op.cit : 40 .

وفي هذا يقول :

- Kay & Thompson " The View That privatization contributes to economic efficiency is derived from the belief That private sector managers are subject to incentives and disciplines different from and more demanding than those which apply to their public sector counterparts " in : Commander & Killick , op. cit , 105 .

من قبل موظفين بيروقراطيين متشعبي الولاء والانتماء ، ولا يتأثرون بنتيجة أداء الشركة الى الملاك الحقيقيين لها ، الذين يتأثرون بشكل مباشر بنتيجة عملها . هنا تصبح الرقابة فعالة حيث ان هؤلاء ينعكس عليهم الاداء خاصة في دخولهم وربما حياتهم العملية والاقتصادية بوجه عام ايجابا وسلبا . والاحتجاج هنا ، بأن الرقابة هنا أشبه بالقطاع العام ، نظرا لكبر حجم الشركات الحديثه وانفصال الملكية عن الادارة وانتشار ظاهرة ما يعرف بالملكية الغائبة لايمكن التسليم به على إطلاقه . إذ أنه بصفه عامه : أولا يميل كبار المساهمين لان يكونوا أعضاء في مجلس ادارة الشركة ، ان لم يكن على رأسها ، ثانيا : دافع المصلحة الشخصية يدفع المساهمين لممارسة رقابة فعالة وجديه . وثالثا : بالنسبة للدول النامية نعتقد أن الشركات لم تمل فيها الملكية الغائبة لدرجة الظاهره ، وإنما تظل عقول وقلوب المساهمين متعلقه بمصالحهم الشخصية في الشركات التي يساهمون فيها . رابعا : نظرا لأنه مع ازدهار القطاع الخاص ، تصبح الفرصه مهيأه لازدهار سوق الأوراق الماليه ، ومن ثم ينعكس سوء أو حسن الاداء في الشركه على أسعار أسهمها فيها . وهو ما يؤدي الى توسيع نطاق الرقابه على أدائها وليس فقط من قبل المساهمين فيها .

ومع التحول يصبح ممكناً طبقاً لـ Cook & Kirkpatrick التخلص من التدخلات السياسيه والبيروقراطيه التي تفرض على الادارة . كما يمكن فك الارتباط بين الاهداف المتعدده التي تفرض على شركات القطاع العام . وبتحقيق ذلك يتم تركيز الانتباه وتوجيه الجهود الى الاعتبارات الاقتصادية والتجارية في الادارة والانتاج والتسويق وجعلها تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للشركات ،

مما يؤدي الى رفع كفاءتها^(١) .

وبإيجاز تعد الخصوصية عملية تستهدف إفساح المجال أمام قوى السوق والمنافسة وجهاز الأثمان وذلك من خلال الملكية الخاصة ، لكي تعمل بمثابة آليات في توجيه عناصر الانتاج وعملية الانتاج والتوزيع يهدف الى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية على المستويان الجزئي والكلّي^(٢) .

٦- بعض نتائج التحول من الملكية العامة الى الخاصة :

ويدعم التخصيمه ، خاصة في الدول النامية ، الدوافع السابقة بالاستعانة ببعض النتائج الايجابية للتخصيمه في مجالات مختلفه من الدول التي سبقت في تطبيقها .

فبالنسبه لأن التحول يمنح شعوراً بنشوة الحريه euphoric sense of freedom مع أخذ جميع الاعتبارات السابقة في الحسبان - فإنه يؤثر على مستوى الكفاءه بالايجاب . إذ على سبيل المثال :

- شركة الشحن البريطانيه ، تم بيعها للعاملين والادارة فيها أساساً في عام ١٩٨٢ ومنذ ذلك التاريخ حققت ارباحاً مضاعفه وأصبح لأسهمها قيمه في سوق الأوراق الماليه تبلغ حوالى ١٢ ضعف قيمتها السابقه .

- شركة الطيران البريطانيه ، كانت تحقق خسائر كلييه بلغت ٥٤٤,٨ مليون جنيه استرليني وقت أن عرضت للبيع في العام المنتهى ١٩٨٢/٣/٣١ . إلا أنها بعد

(1) Cook & Kirkpatrick " Privatisation in LDCS " Harvester wheatsheaf , London , 1988: 19. see also Commander & Killick , op. cit . 105 . 109 .

(٢) ممطفى رشدي ، مرجع سابق : ٢٨٠ .

ذلك حققت تحولاً جذرياً في أدائها ، اذ ارتفع معدل الانتاجيه فيها بمعدل ٢٠٪
وأصبحت تحقق أرباحاً كثيرة وتم تخفيض القوة العاملة من ٥٨ ألف عام ١٩٧٩
الى ٣٥ الفا ، وأصبح العمال الآن يستفيدون بالعائدات الناجمة عن المشاركة في
الأرباح بالإضافة الى كونهم عاملين فيها (١) .

- وتكشف الدراسة المقارنة بين شركات تعمل في نفس الظروف ، أن الخاص أكفأ
من العام فيما يتعلق بخفض نفقات التشغيل (٢) .

- تتعدد الأمثلة على ذلك بشكل كبير في شركات الخدمات الاقتصادية مثل
الكهرباء والغاز والتليفونات (٣) . إذ بالنسبة لشركه B . T هبط الفشل
في الاتصال من ١ في كل ٢٥ حالة الى ١ في كل ٢٠٠ حالة . كما اختفت تقريباً
قائمة الانتظار للتركيب ، وانتشر عدد التليفونات العاملة المألحة للاستخدام
وهبطت اسعارها للمستهلكين بنسبة ٢٧٪ وبالنسبة لشركة الغاز هبطت الأسعار
للمستهلك ب ٢٩٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة . وتعدد فرص الاختيار أمام
مستهلكي الكهرباء حيث ترتب على تحولها الى القطاع الخاص تفكيك
احتكارها (٤) .

(١) Her Majesty's Treasury , op.cit . 5 . 54 The Economist,
December 21, 1985 , pp. 69 - 344 .

آلان والترز ، مرجع سابق : ٤٨ .

(٢) آلان والترز ، مرجع سابق : ٤٧ - ٤٨ .

(٣) للمتابعة وللمزيد أنظر المرجع السابق ، تقرير وزارة الخزانة المشار اليه
سابقا : ٥٤ ، والأمثلة الحديثه والمعدل من اعداد مختلفه من مجلة
The Economist المشار اليها .

(٤) Her Majesty's Treasury , op.cit : 5 .

أما في مجال الانتاج ، فيرى البعض أن شركة الصلب البريطانية كانت سببا رئيسيا لتعثر الاداء في الاقتصاد البريطاني ، بسبب ضخامة الخسائر التي كانت تحققها والاعباء التي كانت تحملها للميزانية العامة . إذ لم تحقق الأهداف التشغيلية لها في ظل خضوعها للسيطره الحكوميه . لكن على العكس تحسن أدائها وأرتفع مستوى الكفاءه الانتاجيه بمقدار خمسة أضعاف بعد تخصيصها وخلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٧/٨٦ . وتحولت الخسائر الى أرباح ، ونفس التطور يصدق على شركة السيارات البريطانية الشهيره جاجوار (١) .

وعلى نحو عام نذكر بالنسبه لانجلترا :

عن تقرير لوزارة الخزانة البريطانية حول برنامج التخميمه فيها فى يونيو سنة ١٩٩٢ ويخلص فى أن المشروعات العامه فى انجلترا كانت تحقق خسائر وتحصل على قروض حوالى ٣ بليون جنيه استرليني سنوياً . ثم منذ التخصيص وحتى عام ١٩٩٠/٨٩ عاد الى الخزينه العامه وفر بلغ ٢ بليون جنيه استرليني . هذا عدا العائد المباشر لعملية البيع والتي تجاوز الـ ٢٨ بليون جنيهــاً أسترلينيـاً (٢) .

وبالنسبة لمصر كشفت مقارنه بين أداء بعض شركات القطاع العام والشركات الخاصه الخاضعه لقانون الاستثمار الاجنبى تبين أن الأخيره تحقق أرباحاً تبلغ ستة أضعاف مثيلتها فى القطاع العام ، نتيجة التميز فى الاداء الاقتصادى والمالى (٣) .

(١) آلان والترز ، المرجع السابق : ٤٧ .

(٢) Her Majesty's , op.cit , 1992 : 49 .

(٣) ابراهيم حلمى عبدالرحمن وسلطان أبو على ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ : ٢٦٩-٢٧٤ .

وفى النهاية يجب أن نلاحظ أن هذه الأمثلة تعبر عن مجرد مؤشر عام يوجد فى العديد من دول العالم التى تجمع بين القطاعين العام والخاص وليس مقارنة دقيقة نظرا لصعوبة وجود شركات تعمل فى نفس المجال بذات الحجم والظروف وهو أمر مطلوب فى المقارنات السليمة to compare like with like وقد يكون مفيدا فى هذا الصدد ذكر قول صاملسون بأنه اذا استمر نظام ما فى الاداء الجيد لفترة زمنية فإن ذلك قد يؤدي الى اكسابه القبول العام ومن ثم قد تتغير اتجاهات المؤسسات الاجتماعية والسياسية وحتى معتقدات الناس وأفكارهم صوب الاقتناع بذلك النوع من التنظيم الاقتصادى ، مما يكسبه دعما (١) وتأيداً .

ثانيا : الدوافع المالية :

تعد الدوافع المالية بجوانبها المتشعبة من أهم الدوافع فى اتخاذ القرار بالتحول من القطاع العام الى القطاع الخاص واتباع سياسته الحرية الاقتصادية اذ توجد العديد من القنوات Channels التى تربط بين شركات القطاع العام والميزانية العامة للدولة ، يتم من خلالها التأثير المتبادل ايجاباً وسلباً ، بما ينعكس بقوه على القدرات المالية للاقتصاد ككل . كما يجب أن نشير هنا الى العلاقة العضوية بين الاداء الاقتصادى لشركات القطاع العام والاداء المالى اذ أن الأولى تنعكس على محملة الاخيرة ، كما تتأثر بها ولاشك ، كما ظهر من خلال الجزء السابق .

(1) P.Samuelson " Economics " Tenth Edition , Mac Graw - hill
Kogakusha Ltd , London, 1976: 149 - 157 .

وتتفاوت الأهمية النسبية التي تمثلها هذه الدوافع في مسألة التحول من دولة لأخرى حسب مستوى تطورها وتقدمها وظروفها الاقتصادية حيث أنه من المعتقد أنها تكون أكثر أهمية وأشد وضوحاً في تجربة الدول النامية عنها في الدول المتقدمة . لكن أيا كان الأمر ، يمكن القول أن الدول قد ترمى - في هذا الخصوص - الى تحقيق بعض الأغراض المالية من خلال عملية التحول هذه و / أو التخلص من بعض الأعباء والمشاكل المالية .

أ- فقد تتمثل الدوافع المالية للدولة في الرغبة في الحصول على عائدات نتيجة بيع بعض الشركات العامة المملوكة لها ، لكي تستخدمها لتمويل بعض أوجه الانفاق العام الأخرى ، بسبب وجود عجز دائم في الميزانية العامة أو صعوبة الاقتراض . كما قد يدفعها الى ذلك ، عدم الرغبة في اللجوء الى فرض ضرائب أو رسوم جديدة أو رفع معدلات القوائم منها ، لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية .

وفي هذا الصدد تتوقف المكاسب الناجمة عن بيع على - بالإضافة الى اعتبارات أخرى - مدى حماسة المسؤولين وتقديرهم للمسئولية في كيفية توظيف واستخدام حمولة البيع وتوجيهها الوجهه المائبة ، خاصة في حالة تنافس وتعدد الاستخدامات التي يمكن أن توجه اليها ، مثل إقامة مشروعات جديدة ، استخدامها لأغراض استهلاكية ، سداد جزء من المديونية العامة الداخليه أو الخارجييه الخ (١) .

(1) The Economist , November 7 , 1987 : 17, A Mansoor ,
" The Fiscal impact of privatization " in Cook &
Kirkpatrick , op.cit , 1988 : 182 .

إلا أن القضية ليست بهذه البساطة حيث يجب التمييز بين العائدات فى الأجل القصير والأجل الطويل . إذ فى الأجل القصير ، قد تعتبر الحميلة عاملاً إيجابياً يضع تحت يد الدولة موارد مالية يمكنها أن تخصصها حسب الأولويات التى تقدرها فى مجالات أخرى . إلا أن الأمر قد يختلف بالنظر على الأجل الطويل فعملية التحول قد تعنى حرمان الميزانية العامة من التحويلات التى اعتادت أن تحمل عليها من الشركات الربحية ، والتى تفوق العائدات المتحصلة من بيعها . وهنا يحتاج الأمر الى دقة الحساب من ناحية ، وأخذ مختلف الدوافع للتحول فى الحسبان وإجراء موازنات بين كل هذه الأمور ككل أو على نحو جزئى على مستوى القطاع أو على مستوى الشركات ذاتها والتفرقة بين الخاسر والربح والعبره فى النهايه بمافى التحويلات ، فيما يتعلق بالاعتبارات المالية . كما يجب ألا تغفل التطور فى مستوى الكفاءة فى الشركات ومعدلات نموها ومن ثم ارتفاع حميلة الضرائب ، كما حدث فى بعض الشركات البريطانية مثل شركة الغاز ، والتليفونات . وكذلك ملاحظة الأعباء المالية المباشرة وغير المباشرة الأخرى والتى تم نقلها الى الشركات المموله بدلاً من تحميلها الموازنه العامة فى صورة نفقات نقدية وعينية (١) .

ب - ومن بين الأهداف المالية للتحول من العام الى الخاص ، دعم سوق الأوراق المالية (البورصة) وتنشيطها ، لما تمثله من آليه هامه لتوفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية . إذ تساعد على جذب رؤوس الأموال الوطنيه على اختلاف

(1) O'Levin " Inernational Experience in the Politics of privatization in : M.Walker . " privatization : Tactics and Techniques " The Fraser institute , Vancouver, 1988 50 - 52 .

أحجامها ، وكذلك رأس المال الأجنبي للاستثمار فى السوق المحلى ، من ثم يصبح فى الامكان توفير مصدر تمويل من مصادر حقيقيه ، هذا من ناحيه . ومن ناحية ثانيه ، جذب المدخرات الوطنيه وتوسيع قاعدة المستثمرين يخلق إهتمام العناصر الاقتصاديه الوطنيه بما يدور فى اقتصادهم ومن ثم يشكلون سلطه رقابيه فاعلة على الشركات لكى ترفع من مستوى كفاءتها وتحسين أداؤها . كما أنه من ناحيه ثالثه ، التعامل فى سوق الأوراق الماليه ، يولد قوة ضغط أخرى لتحسين أداء الشركات المموله . إذ أن تعريضها لهذه السوق للحصول على التمويل يخضعها لما أسماه الاقتصادى " يانوس كورناى " القيد المالى الصعب بدلا من القيد السهل فى ظل القطاع العام . كما يلزم على الشركة لكى ترفع من قيمة أسهمها أن ترفع من مستوى الأداء الاقتصادى والمالى وتشتهر بالسمعه الطيبه . وأيضاً لكى تحمل على قروض بالسندات ، فعليها الالتزام بالوفاء وهذا لايتحقق كذلك الا بتحقيق العاملين السابقين و هكذا .

ج - كما قد يكون الهدف من التحول هو إعفاء الدولة من كثير من الأعباء الماليه التى تثقل كاهلها : هذا إذا علمنا أن شركات القطاع العام - كما أثبتت معظم الدراسات التطبيقية - تعاني من إختناقات فى السيولة والاختلال فى الهياكل الماليه لكثير فيها حيث تبلغ قروضها عدة أضعاف رأسمالها وموارها الذاتيه . ناهيك عن الخسائر الضخمة فى كثير من تلك الشركات ومحاوله سد كل ذلك من الموازنه العامه أو الاقتراض الخارجى ، مما يعد هدراً واستنزافاً للموارد الاقتصاديه المحدوده فى الكثير من الدول . ولقد قدر أن سوء الاداء المالى للشركات العامه فى الدول الناميه يفوق بكثير مثيله فى الدول المتقدمه (١) .

(1) Bhatt , op. cit , 1988 : 179 - 181 .

وتتعدد الأدلة على سوء الأداء المالي للقطاع العام وكيف أن معدلات الدعم والاعانات وأحجامها وصلت إلى مستويات لا يمكن التسامح فيها أو التساهل بشأنها . هذا في الوقت الذي كان ينظر إليه كمضخة قادرة على توليد القوائض المالية اللازمة لرفع معدلات الادخار والاستثمار والتنمية الاقتصادية بوجه عام . ومن أهم الصور تلك الأدلة :

في مصر :

أثبتت دراسة تطبيقية أن الدولة قدمت دعماً لمدخلات شركات القطاع العام الاقتصادية في الطاقة والمواد الأولية فقط ، بمل يصل إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٨ ^(١) . كما قدر أن العجز المالي الذي تسببت فيه هذه الشركات يبلغ ٦٪ من العجز المالي على المستوى القومي ^(٢) .

في زامبيا :

وصلت نسبة مطالبات الشركات غير المالية المملوكة للدولة حوالي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٦٦ - ١٩٦٩ ، ثم ١٠٪ في عام ١٩٧٨ - ١٩٨٠ . أي أن أداء الشركات العامة في تدهور مستمر مع ما تلقاه من دعم من الموازنه العامة .

في تنزانيا :

قدر أن مشروعات الدولة ، إذا استطاعت أن تخفض من نفقاتها وتزيد عائداتها بمقدار ٥٪ فقط ، فإن هذه النسبة كافية لتمويل كافة أوجه الانفاق العام على قطاع هام مثل قطاع الصحة .

(١) خالد شريف ، مرجع سابق ، ١٩٩٠ : (٣٦ ، ٣٧) .

(٢) خالد شريف ، مرجع سابق ، ١٩٩٠ ، ١٠ .

فى تركييا :

قدر أن مشروعات الدولة إذا زادت العائدات وخففت النفقات

ب ٥٪ ، فان ذلك كفيلا بخفض الضرائب ب ١٠٪ .

وفى ليبيريا :

قدر أنه إذا خفض الدعم ب ٥٠٪ لاستطاعت أن تضاعف جهودها

فى التعليم ب ١٠٠٪ الخ (١) .

وتوجد دراسات أخرى جماعية أجريت فى الدول النامية فى تقارير البنك

الدولى وغيره تشير الى ذات الاتجاه (٢) .

وفى بعض الدول المتقدمة :

تدعى بعض المصادر أن حكومة المانيا الاتحاديه لجأت الى تحويل بعض

شركاتها الى القطاع الخاص لتخفيض الحاحه الى الاقتراض ، ومن ثم خففت

مساهمتها فى شركة الطاقة من ٤٣,٧٪ الى ٣٠٪ فى ١٩٨٤ ، ونفس الأمر فى

شركات مثل لوفتهانزا ، الالمونيوم ، الملب ، البنوك ، وشركات استخراج

المعادن ... الخ . وذات الاتجاه ساد دولاً مثل ايطاليا فى عهد حكومة كراكس

الاشتراكية ، وفى كندا ، أسبانيا ، فرنسا ، اليابان ونيوزيلاند فى عهد حكومة

العمال فيها (٣) .

ومن صور المشاكل الماليه لشركات القطاع العام والتي ترغب الدول فى

الخلاص منها المتأخرات البينييه ، إذ قد تتعثر بعض هذه الشركات فى الوفاء

. 83 : 1985 , The Economist 21 Decembre (1)

(٢) تقرير البنك الدولى ، ١٩٨٨ : ١٩٦ ، سعيد النجار ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ :

. ٢٨

. 82 - 81 : 1986 , The Economist , Novembre 8 (3)

بالتزاماتها للحكومة في صورة ضرائب ، تحويلات أرباح (إن وجدت) وخدمة ديون ... الخ . ويعود السبب في ذلك - في هذا الصدد - الى شركات قطاع عام أخرى أو جهات حكومية ، لعدم وفائها بالتزاماتها تجاه الشركات الدائنة في الميعاد . وهكذا تترتب سلسلة من الالتزامات المتراكمة والمتقابلة ، ناهيك عن إنعدام الشفافيه اللازمه للمتابعه والمراقبه والمحاسبه وإضعاف قدرة الحكومة على النهوض بالتزاماتها . فعلى سبيل المثال ، بلغت مديونية شركة الكهرباء للخزانة العامة في جامبيا ما يتساوى ١٦٪ من الإيرادات الجارية للدولة في عام ١٩٨٤ . وتبين أن ذلك يعود - في جانب أساسي منه - الى مديونيات شركات عامة أخرى وبلديات للشركه المدينه (١) .

ومن المشاكل المثارة على نطاق واسع أيضاً ، دور شركات القطاع العام في المديونية الخارجيه للدولة . إذ يشترط الدائنون ضمان الحكومات لكسبي تقرض شركات القطاع العام فيها . هذا الأمر أسفر في النهاية عن تحمل هذه الحكومات لجزء كبير من تلك المديونيات . إذ قدر البنك الدولي أنه في ٩٩ بلداً يمثل استدانه القطاع العام فيها أكثر من ٢٠٪ من اجمالي ديونها الخارجيه خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ ، ولقد تجاوزت هذه النسبة بكثير في أثقل دول العالم مديونيه ، حيث بلغت أكثر من ٥٠٪ من الديون الخارجيه في البرازيل ، المكسيك ، البرتغال ، الفلبين وغيرها (٢) .

(١) البنك الدولي ، تقرير ١٩٨٨ ، مرجع سابق : ١٩٨٨ : ١٩٧ .

(٢) البنك الدولي ، تقرير ١٩٨٨ : ١٩٨ .

* قدرت الخسائر المتراكمة لمجمع الملب sidermex في المكسيك خلال عقد عقد واحد (عقد السبعينات) حوالى ١٠ بليون دولار أمريكي . وتمت تغطية هذه الخسائر في جزء كبير بالاستدانه الدولية ، وكذلك بالاعتماد على عائدات النفط .

==

كما أنه مما لاشك فيه تسهم شركات القطاع العام في زيادة المديونية الداخلية وهذا لاشك له آثار سيئة :

١- أنه يزيد من إقبال كاهل المديونية الحكومية ، ومن ثم قد تضطر الدولة في النهاية الى الاقتراض لسداد تلك المديونية في مواعيدها . وكأن الديون تلد الديون في ظل عدم كفاءة القطاع العام وعجزه عن سداد جزء منها .

٢- كما قد تضطر الدولة الى اللجوء الى الامداد النقدي الجديد لسداد هذه الديون أو لتمويل الشركات مباشرة . وهذا له آثار سيئة فيما يتعلق برفع معدلات التضخم الى مستويات ضاره اقتصاديا واجتماعيا ، خاصة الفئات التي قصد القطاع العام حمايتها في بادئ الأمر .

٣- ولجوء الدولة الى الاقتراض الداخلي من السوق النقدية أو المالية قد يؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص في ذلك وحرمانه من بعض الأموال التي كان يمكن أن يحصل عليها أو هو ما يعرف بـ Crowding - out effect وفي هذه الحالة يصبح الأثر مضرًا بالاقتصاد القوي ككل . وهذا الأثر الفار يعود الى :
أولا : التنافس بين القطاعين في سبيل الحصول على التمويل الداخلي ، قد يؤدي الى اضعاف قدرة القطاع الخاص على الاستثمار ، الذي ربما يكون أكثر فعالية خاصة اذا كان القطاعان يعملان في نفس الصناعة ، وتصبح الصورة أكثر سوءاً اذا كان الاستثمار العام يوجه الى مجالات لا يتمتع فيها القطاع العام بخصوميّة أو ميزه تذكر ، تجعله مفضلاً على القطاع الخاص .

ثانيا : التنافس بين القطاعين قد يؤدي - في ظل سياسة اقتصادية متحرره - الى رفع سعر الفائدة بما يفوق معدل الكفاية الحديه لرأس المال The marginal

efficiency of capital . وهذا من شأنه تشبيط وإضعاف الحافز على الاستثمار .

ثالثاً : هذه المضاعفات تكون - بالإضافة الى ما ورد في التحليل السابق - حُبلَى بِإِتْجَاهَات تَضْخِمْهِ تَغْذَى بَعْضُهَا بَعْضاً عَلَى نَحْوِ قَدْ يَنْتَهَى بِحَالِهِ مِنَ الْكَسَادِ (١) العام .

ولاشك أن سوء الاداء المالى والاقتصادى على النحو السابق يمثل هدرًا للموارد المالية والاقتصادية من ناحية واخلاقاً بمبدأ العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى .

وفى هذا الصدد يذكر الدولى فى تقريره ١٩٨٣ :

" ان تحدى البلدان النامية ، على المدى الطويل ، يكمن فى قدرتها على استخدام مواردها المحدوده استخدّاما أكثر فاعليه وأكثر عدالة . وكل حكومة تواجه هذا التحدى فمهما كانت الأهداف السياسية ، فإن الهدف الحقيقى هو ايجاد انجح الوسائل لتحقيقها فتكاثر الدلائل على المكاسب الكبيره التى يمكن أن تأتى من الفعالية الاكبر ... وفى أغلب الدول ، نجد أن آثار عدم الكفاية اكثر من يشعر بها هم أولئك الذين يملكون الأقل ، وهم الفقراء " (٢) .

وبوجه عام يؤدى الافراط فى الاقتراض من أجل دعم مشروعات " الفيل الأبيض " فى القطاع العام غير الفعال الى ما أطلق عليه مدير صندوق النقد الدولى فى أوائل الثمانينات " الاسترخاء المالى " وهذا النوع من الاسترخاء لايمكن تحمله

(١) محمد عمر شابر "نحو نظام نقدي عادل : دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية فى ضوء الاسلام " . ترجمة سيد سكر . المعهد العالمى للفكر الاسلامى ، واشنطن ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠ / ١٤١٠ هـ : ١٨٨ - ١٨٩ .

(٢) البنك الدولى : " تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٣ " واشنطن ، ١٩٨٣ : ١٢٦ .

قطعاً في الأجل المتوسط ، ناهيك عن الاجل الطويل ، إذ يؤدي الى الاضرار بالاقتصاد بوجه عام في صورة تضخم ، إختلال ميزان المدفوعات ، ارتفاع معدلات الفوائد ، سوء تخصيص الموارد ، انخفاض معدل النمو ، ارتفاع معدل البطالة ، خلق التوترات الاجتماعيه (١) .

ومن ناحية أخرى ، تشتت إهتمام الدولة وبعبثرة الموارد بين القطاع العام الاقتصادي وغيره من أوجه الانفاق العام الاساسيه قد يكون على حساب الأخير ، الذي قد يكون أكثر اهميه والحاحاً من وجهة نظر المصلحة العامة (٢) .

على الجانب المقابل يمكن للتحويل من العام الى الخاص أن يفيد الموازنه العامه ، بما ينعكس على الالتزامات والاعباء الماليه على دافعي الضرائب ، كما قد يؤدي الى تركيز نفقات الدولة في المجالات التي تستوجب ضرورة إضطلاعها بها . ففي انجلترا تقدر وزارة الخزانة البريطانيه أن دافعي الضرائب سوف يستفيدون من نواحي عدة :

١- حميله البيع للقطاع العام والتي تقدر ب ٥٠ مليار جنيه استرليني بنهاية السنه الماليه ١٩٩٣/٩٢ .

٢- خفض التمويل المقدم لشركات القطاع العام بما يؤدي الى خفض المطالبات على الخزانه العامه بما يقدر ب ٣,٥ مليار جنيه استرليني فسي ٩١ / ١٩٩٢ بالاسعار الحقيقيه مقارنة بعام ١٩٧٩ .

(١) محمد عمر شابرا ، مرجع سابق ، ١٩٩٠ : ١٨٥ : ١٨٦

(2) Beesley & S. Little child " Privatization : principles, problems and Priorites " Llyods Bank Review, July 1983 pp: 1 - 20 .

٣- العائدات للخزينة العامة ، حيث تلقت في ١٩٩٢/٩١ ضريبة شركات corporation tax بلغت قيمتها حوالي ٢ بليون جنيه استرليني (١) .

وفي النهاية نؤكد ما سبق ذكره في بداية هذا الجزء من أن التحول يجب ألا ينظر اليه فقط من الناحية المالية . فهذه وإن كانت مهمة من حيث توفير الموارد ، وخفض الضرائب والحد من الانفاق الخ ، إلا أن ذلك لن يدوم على الأجل الطويل ما لم تتحقق الكفاءة الاقتصادية بالنسبة لتلك الشركات (٢) .

ويلخص ساملسون ذلك بقوله أنه لتخفيض الانفاق الحكومي والهدر في الموارد العامة يمكن أن يتحقق من خلال :

أ- جعل الأنشطة الاقتصادية أكثر كفاءة وفعالية من حيث التنظيم والادارة... الخ .
ب- كما أن الشعب عليه أن يعمل على تقليص الأنشطة الحكومية التي تفضلع بها (٣) .

ثالثا : توسيع نطاق الملكية الخاصة :

يعد توسيع نطاق الملكية الخاصة أحد أهم الدوافع التي يكثر ترديدها بمناسبة عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ، في الدول المتقدمة والنامية على السواء . إذ في الواقع أن تحويل الملكية من القطاع العام الى الخاص ، أيا كانت الوسيلة ، يمثل لب وجوهر essence عملية التحول بمفحة عامة ، فطبيعة الملكية وبما يترتب عليها من آثار وعلاقات والتزامات قانونية واقتصادية بين الافراد بعضهم البعض وبينهم وبين السلطة الحاكمة تمثل جوهر وروح النظام الاقتصادي ، وتعد العامل الحاسم في التفرقة بين نظام وآخر . هذا مع

(1) Her Majesty's Treasury , op . cit , 1992 : 4

(٢) للمزيد أنظر : آلان والترز ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ : ٤١ - ٤٢ .

(3) P.Samuelson , op . cit , 157 .

العلم أنها لاتمثل الشكل الوحيد للتحويل لكنها تمثل الشكل المقصود عند الحديث عن هذه المسألة دون تحديد .

وتوسيع نطاق الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة ، يرمى الى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسيه . هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن الكثير من تلك الأهداف يتداخل مع المجموعات السابقه من الدوافع الاقتصادية والماليه وما ثار بشأنها من جدل على المستوى النظرى والتطبيقي . لذا فإننا فى هذا الجزء سنقتصر على هدف توسيع نطاق الملكية الخاصة كهدف مقصود فى حد ذاته ولذا فهو يندرج ضمن الدوافع لعملية التحويل . وتنقسم الأهداف من وراء توسيع نطاق الملكية الى :

أولا ... أهداف اقتصادية :

تحويل الملكية يعمل على نشر روح المشروع الخاص وثقافته فى الاقتصاد . وفى ظل هذا الوضع يصبح من الأيسر العمل طبقاً لقواعد السوق والمنافسه . إذ أن المنافسه وجهاز الاثمان وقوى السوق يعدون رفقاء طبيعيين للملكية الخاصة ، حيث يجب أن تُعطى هذه الملكية فرصتها الكامله فى العمل بما يمكن أن يؤدي الى رفع الكفاءه الاقتصادية كما سبق شرحه فى الاسس النظرية والعملية السابقه . كما أن توسيع نطاق الملكية الخاصة هو أمر يتفق مع ما طبعت عليه النفس البشرية من حب التملك ، وتوقد الروح الحافز للعمل والنجاح من أجل جنى ثمرة كل ذلك فى نهاية الأمر . هذا فى ظل ما يعرف بخصوصيه العائد الذى يعد أحد أهم الدوافع النفسيه للعمل الجاد والمثمر . ولنا أن نتخيل الوضع العكسى ، حيث ينعدم الدافع فى ظل وضع لايتحمل الانسان فيه مسئولية عمله كما لايجنى ثمرته كلها أو بعضها . وهنا يعتقد أن تسود روح شريره يغلب عليها الاحباط والتكاسل .

توسيع نطاق التملك الخاص تهيئ، الفرمة للمشاركة الشعبية الفعلية فى عملية التنمية إذ يتحول الكثيرون الى شركاء فى التنمية بالتملك وليس فقط بكونهم موظفين بيروقراط يتلقون تعليمات وعليهم مجرد التنفيذ / أى يصبح الكثيرون لهم مصلحة خاصة self-interest and stake فى تنمية الاقتصاد وانهاج هذه التنمية . ومن ثم يعملون ويشاركون فى زيادة وتحسين نوعية الانتاج لان كل هذا عائد عليهم ، وفى الحالة العكسيه هم المتحملون للنتيجه . هذا الوضع الجديد يخلق ، بل يعمق الشعور بالانتماء الاقتصادى - أى انتماء المصالح ويتزاج بذلك هذا الانتماء الجوهرى مع الانتماء السياسى والاجتماعى ومن ثم يشعر المواطن أنه ذات قيمه ويعول عليه اقتصادياً واجتماعياً . هذا ، بدلاً من الاعتماد على الملكيه العامه كقاعدة ، حيث يسود نوع من الاغتراب أو التغريب alienating لكثير من العناصر الاقتصاديه لشعورهم أنهم على هامش المجتمع والاقتصاد . هذا الاغتراب يخلق بدوره ظاهرة أخرى تعرف بالامتناع " . أى الامتناع عن المشاركة فى عملية التنمية ، وخلق روح التواكل واذا استمر هذا الامر فقد يؤدى الى تشوه وضعف فى شخصية الانسان وتركيبته النفسيه والمعنويه (١) . ويرتبط بما سبق ، أن توسيع نطاق الملكيه الخاصة وتهيئة المناخ الملائم لها قد يغرس قيم الاقدام على العمل وتحمل المخاطره . هذان الامران ، يساعدان ولاشك على خلق طبقة من جال الأعمال أو المنظمين ، القادره على الاقدام على ولوج مجالات الانتاج والتسويق للقيام بدورها فى اشباع الحاجات الاجتماعيه العامه والخاصه . ومثل هذه الطبقة ذات العقلية التنظيمية entrepreneurially

(١) لمزيد من الاستفادة حول ظاهرتى الاغتراب والامتناع . انظر التحليل القيم للاستاذ الدكتور / مصطفى رشدى ، المرجع السابق ، ١١٠ - ١١٢ .

minded ، هى التى تفتقر اليها الكثير من الدول النامية . إذ يوجد فرق كبير بين الثراء وبين قدره على اتخاذ القرار بإقامه منشأه أو مشروع وتحمل نتائج عمله .

كما أن توسيع نطاق الملكية الخاصة يمكن أن يعمل على الحد من التقلبات فى أسعار الأسهم ، فى حالة ما اذا تم تحويل الملكية على نطاق ضيق بحيث تستطيع بعض العناصر الاقتصادية الكبيرة مثل شركات التأمين أو الشركات الاحتكارية شراء أكبر نسبة من أسهم الشركات الممولة . فهذه الأخيرة قد ترغب فى تحقيق أرباح رأسمالية فى الأجل القصير . لذا هى تكون على استعداد دائم لبيع مكوكها الماليه وقد تلجأ الى البيع بكميات كبيره عند مواجهة الشركات أية مشكلة مثل نقص السيولة .

ومع ما فى هذا التكتيك الأخير من مآخذ ، الا أننا نلاحظ أنه فى ظل التحول يتم نقل المخاطر ومشاكل الشركات الى السوق بدلاً من تحميلها للخزانه العامه أو لدافعى الضرائب فى حالة الشركات العامة . كما أن التحول وتوسيع نطاق الملكية يخفف من احتكار الشركات العامة للسوق المحليه وما قد يترتب على ذلك من مساوىء (١) .

ثانياً ... أهداف اجتماعية :

يحقق توسيع نطاق الملكية بعض الاغراض الاجتماعية مثل تقريب الفوارق بين العمال والملاك ، خاصة فى الشركات التى يشتري العاملون والادارة نسبة كبيرة من أسهمها حيث يتم خلق مصادر دخل اضافيه لهم بجوار الرواتب والاجور

(1) R.Seth " Distributional issues in privatization " Federal Reserve Bank of New York, Quarterly Review , Summer 1989 : pp. 29 - 30 .

كما أن خلق مجتمع من الملاك يخلق شعور عام بالاطمئنان والاستقرار الاجتماعى .
وهذا الوضع هو ما يمكن أن يطلق عليه تحقيق غايات اجتماعية بوسائل اقتصادية
رأسمالية تتمثل فى قوى السوق والملكية الخاصة Attaining socialist
goals by using capitalist means .

ثالثاً ... أهداف سياسية :

يؤدى توسيع نطاق الملكية الخاصة - بالإضافة الى الاهداف السابقة - الى
احداث تغييرات فى خريطة التركيبة الاجتماعيه والسياسيه الداخليه فى وقـع
الدول التى تقطع شوطاً كبيراً فى عملية التحول . اذ تؤدى هذه العملية ، الى
احداث نوع من اعاده التوازنات السياسيه لمالح الحزب الذى يشجعها ويلتقى
فى أفكاره معها ، مثل الاحزاب اليمينييه المحافظه فى كثير من الدول المتقدمه .
كما أن عملية توسيع نطاق الملكيه ، تجعل امكانيه اعاده تأميم المشروعات
المحولـه عملـيه ذات ثمن باهظ اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، إن لم تكن
مستحيله (١) .

إلا أنه يجب أن نشير أنه بعد فترة واستقرار عملية التحول هذه ، يصبح
الحكم على صلاحية حزب أو آخر بمدى فاعلية ونجاح سياساته الاقتصادية والمالية
وتلك المتعلقة بالبطالة والتشغيل . وليس فقط من نشر الملكية الخاصة .
وبصفة عامه يمكن القول بأن سياسة توسيع نطاق الملكية قد حققت أهدافها
أم لا تعتمد على عدة معايير هامه :

١- الزيادة فى العدد الاجمالى للمساهمين .

(1) The Economist , Novembre 8 , 1986 : 81 , Decembre 21 ,
1985 : 83 , R.Seth , Op.cit : 30 .

٢- عدد المساهمين من المستخدمين ، ومن الاداريين والعمال .

٣- نسبة الاسهم التي يملكها الأفراد مقارنة بتلك التي تملكها المؤسسات الكبيرة في الدولة .

وأيا كان الأمر فإن مدى مناسبة المعايير ، انما يعتمد على الهدف من توسيع نطاق الملكية . فاذا كان ذلك هو كسر الاحتكار ، ونشر المنافسة ، وكذلك ملكية الثروة على اكبر عدد ممكن من المواطنين وعدم تركيز القرار الاقتصادي يكون المعيار المناسب هو رقم (١) . اما اذا كانت الاولوية لازالة التفرقة بين العمال والملاك بالاضافة الى خلق الدافع والحرص لدى الاداره والعمال يكون المعيار رقم (٢) هو المناسب . هذا بينما يكون المعيار رقم (٣) هو الأكثر ملاءمة في حالة ما اذا كان الهدف هو خلق الاستقرار في السوق الماليه (١) .

وتطبيقاً لذلك نجد أن بعض الدول مثل شيلي عملت على خلق ما يعرف بالرأسمالية الشعبيه popular Capitalism ، وكذلك رأسمالية العمال Labor Capitalism ، لذا إتخذت اجراءات واتبعت أساليب تحقيق الهدفين (٢) . كما نجد في بريطانيا أفرادا ينتمون الى مختلف الفئات والطبقات اشتروا أسهماً في الـ ٤٦ شركه العملاقة التي تم تحويل الملكية فيها حتى نهاية ١٩٩١ ، كما تم تحويل ثلثي شركات القطاع العام الى القطاع الخاص والمستهدف الاستمرار في ذلك حتى تقتصر ملكية الدولة على ٦,٥٪ فقط . ولقد أسفرت هذه الاجراءات عن ارتفاع نسبة الأفراد الملاك بشكل مباشر من ١٤:١ في

(1) R . Seth , op . cit : 31 .

(2) Nankan , op . cit : 44 .

عام ١٩٢٩م الى ١ : ٤ في عام ١٩٩١م أى ٢٥٪ من الشعب البريطانى . هذا بالاضافة الى ملكية المؤسسات والهيئات الأخرى مثل صندوق المعاشات والتمويل^(١) .

وقد يكون مفيداً أن نذكر فى هذا الخصوص أنهم فى بريطانيا يربطون بين الهبوط فى اداء الاقتصاد وانخفاض نسبة ملكيه الافراد للاصول الانتاجيه من ٥٤٪ عام ١٩٦٣ الى ٢٨٪ عام ١٩٨١م ، هذا فى الوقت الذى بلغت فيه النسبـه المماثله ٦٠٪ فى الولايات المتحده الامريكـيه^(٢) .

رابعاً ... دوافع وأهداف أخرى : Other Motives

وقد ترمى سياسة التحول الى تحقيق بعض الأهداف الهامه الأخرى ذات الطابع السياسى ، الاقتصادى والاجتماعى على المستوى الداخلى والخارجى . هذا مع الأخذ فى الحسبان التداخل بين هذه الدوافع المختلفه لكن نرى مع ذلك أنه لا بأس من الاشاره اليها ، مع العلم بأن بعضها يستحق أن يكون موضع بحث خاص .

إذ قد يرى أن التحول يغيد فى حل مشكله المديونيه من خلال ما يعرف بنظام المقاصه ، وكذلك باستخدام بعض الإيرادات من عمليه البيع لسداد الديون ، وتحلل الدوله من بعض أعباء هذا القطاع ومن ثم تخفيف وترشيد الحاجه الى الاقتراض ... الخ . كما قد يزعم أن التحول يسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعيه ، كما يربط الكثيرون بين الحرية الاقتصاديه والحرية السياسيه وأنهما يسيران يداً فى يد . فالحرية السياسيه تدعم وتقود الى تحقيق الحرية الاقتصاديه ، وهذه الأخيره ، تقوى من أركان الديمقراطيه السياسيه لتصبح ديمقراطيه حقيقيه قائمه

(1) Her Majesty's Treasury , op. cit, 1992:4 , 62 .

(2) The Economist November 10 1986 : 83 .

على الملكية الخاصة Property Owning democracy^(١) . وهذا هو ما يطلق
برأسمالية people's democracy . مما يزيد من المشاركة الشعبية
في عملية التنمية . ومن ثم تصبح القرارات الاقتصادية أكثر تعبيرا عن مطالب
المستهلكين والمنتجين . وهذا عامل هام لانجاح الكثير من هذه القرارات ، إذ أن
اقتناع هؤلاء بسلامتها ضرورة في هذا الخصوص . وفي هذا الإطار يقول
أن غياب الديمقراطية يكمن خلف فشل الكثير من استراتيجيات التنمية ، كما
يرى البعض أن التحول يخفف من حدة الفساد الاقتصادي ... الخ^(٢) .

(١) Her Majesty's Treasury , op. cit , 1992 : 63 .

(٢) A.Sen et al " Development strategies : The Roles of the
state and the private sector : Round table Discussion " .
The World Bank observer , 1990 : 424 .

المبحث الرابع

" رؤى تقديرية للدوافع السابقة "



أظهرت دراسة الدوافع السابقة الكثير من سواء الاداء فى القطاع العام وكيف أنها وقفت - بالاضافة الى غيرها من الاسس النظرية - خلف الدعوة للتحويل من القطاع العام الى القطاع الخاص واستمرار المطالبة بالتوسع فيها ، من قبل معظم الكتاب . لكن فى حقيقة الأمر مازال البعض الآخر يقدر أن القطاع العام لاغنى عنه وأن التحويل نحو القطاع الخاص لايمثل الحل الامثل أو الانسب لكل الدول وفى كل الأحوال .

ويمكن مناقشة بعض الرؤى حول قضية التحويل على النحو التالى :

- يدافع البعض عن تدخل الدولة بواسطة القطاع العام ، ويرى أن الأخير مازال يمثل حجر الأساس فى الكثير من اقتصاديات الدول ويعمل كقاطرة تجر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة فيها ، فى مجالات الصناعة ، الزراعة ، ونحو ذلك من القطاعات المتعدية الأهمية والتأثير . كما يجادلون أنه ضرورة للحفاظ على المحالح القومية . ويضيفون الى ذلك أن القطاع الخاص ، ربما يتسردد أو لايقبل على ولوج بعض القطاعات ، رغم أهميتها ، لأنها لاتحقق له الربح الكبير والسريع الذى ينشده (١) .

ومن ناحية ثانية ، يزعم أنصار القطاع العام por-public sector ، أنه ليست كل شركات القطاع العام خاسرة ، بل توجد شركات رابحة جنباً الى جنب مع الخاسرة . ويضربون أمثلة على ذلك من مصر ، جنوب شرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية وأمريكا اللاتينية والنسما وغيرها كثير (٢) .

(١) اسماعيل العوامرى ، مقال فى الاهرام ١٩٨٧/١٢/٢ ، وانظر ابراهيم العيسوى مرجع سابق ، فبراير سنة ١٩٨٨ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(2) V.Bhatt " Structural Adaptation and public Enterprise

كما أنهم من ناحية ثالثة ، يرون أن القصور في أداء القطاع العام ليس لميقاً بطبيعته ، وإنما يعزى ذلك - أساساً - الى مؤثرات خارجية عنه ذات جوانب تشريعية ، اجتماعية واقتصادية . هذه المؤثرات وتلك جعلت أيدي الشركات مغلوله عن أن تعمل طبقا لقواعد المحاسبة الاقتصادية السليمة (١) .

ويمكن مناقشة أهم الرؤى التي قيل بها بخصوص عملية التحول على النحو

التالى :

أولا : مع أخذ الموقف السابق فى الحسبان يرى المدافعون عن القطاع العام أنه لا حاجة الى التحول من العام الى الخاص . بل أن القطاع العام يمكن اصلاحه واعادة تأهيله ورفع كفاءته من خلال :

أ- فصل الملكية عن الادارة ، إذ ليس المهم هو طبيعة الملكية ومن يتلقى الربح فى النهاية . بل المهم هو كيفية ادارة الشركة (٢) . لذا يمتقدون أن تتمكن

==performance " in : P.Streeten " Beyond Adjustment - The Asian Experience " IMF, Feb ., 1988 : 186 .

وأنظر كذلك H.Chang & A.Singh, op.cit,1992:9 , 34 .

(١) ابراهيم العيسوى " نظرة تنموية لمسألة بيع مشروعات القطاع العام الممصرى " مؤتمر الاقتصاديين المصريين (١٣) ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٨ .
- وأنظر كذلك لنفس الكاتب : المسار الاقتصادى المصرى وسياسات تصحيحه " ندوه عقدت بالكويت ١٩٨٨ : ٢٣٦ .
- للمزيد من الايضاح والتفصيل أنظر :

- V.Bhaskar " Privatization and the developing countries: The Issues and The Evidence " Adiscussion paper no . 47 . UNCTAD . 1992 .

- H. chang & A . Singh , op.cit , 1992 : 13 .

(2) Cook & Kirkpatric , op . cit , 1988 : 19 .

شركات القطاع من أن تدار على أسس اقتصادية وتجارية مثلها مثل شركات القطاع الخاص كقيل بحل مشاكله .

إلا أن الواقع العملي في بعض الدول يثبت عكس الرأي السابق . إذ أثبتت التجربة البريطانية فشل المحاولات التشريعية المتعددة التي استهدفت فصل الملكية عن الإدارة ومحاولة تحسين أداء الشركات المؤممة في السنوات ١٩٦١ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٨ . بل أن الاوضاع تفاقمّت سوءاً . فعلى سبيل المثال ، حملت مناعات الفحم والصلب ، والسكك الحديدية في إنجلترا دعماً في ١٩٨٥/٨٤ ، قـدّر بـ ٤ بليون جنيه استرليني ، بعد أن كان ١,٨ بليوناً في ١٩٨٠/٧٩ و ٦٨٠ مليوناً في ٧٤ / ١٩٧٥ ^(١) . كذلك فشلت التجربة المصرية في تحسين الاداء بفـصل الملكية عن الادارة . هذا رغم تعدد المحاولات منذ أوائل الستينات حتى الآن ^(٢) .

بـ - تعريض شركات القطاع العام للمنافسة : ويخيف أصحاب هذا الرأي أن الحل يكمن لا في تحويل الملكية وإنما في تعريض هذا القطاع للمنافسة واعطائه الفرصة كاملة ليعمل حسب قوى السوق . إذ ان التحويل في الملكية لايعنسى بالضرورة التحول الى المنافسة والخضوع لآليات السوق . فقد يتحول الاحتكار العام الى احتكار خاص . وهذا الأخير يعد أسوأ كثيراً من الاحتكار العام ، لما يترتب عليه من استغلال وتركز الثروات في أيدي فئة قليلة وتعميق التفاوت في توزيع

(١) سعيد النجار ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ : ٢١ .

(٢) The Economist , December 21 , 1985 . 83 .

وانظر كذلك سعيد النجار ، المرجع السابق ، ١٩٨٨ : ٢٢ .

الدخول . ومن ثم فهم يزعمون أن العلاقة بين الملكية الخاصة والكفاءة غير واضحة^(١) .

والواقع أن الآراء السابقة تكاد تتفق على أن المنافسة تعد حيوية وجوهرية لرفع الكفاءة الاقتصادية للمشروعات وأن مجرد تحويل شكل الملكية وتغيير الأيدي غير كاف في حد ذاته . إلا أنه يمكن ابداء بعض الملحوظات هنا :

الأولى : أن الفصل بين التحول من العام الى الخاص والمنافسة وقوى السوق ليس صحيحاً في ظل الاتجاه السائد . إذ التحول المقصود إنما هو جزء من اتجاه عام نحو التحرر الاقتصادي divestiture والتخلص من كثير من القواعد والنظم deregulation التي كبلت الشركات من أن تعمل على اسس اقتصاديه . وبالتالي فإن التحول يستهدف - ضمن أشياء أخرى - إفساح المجال للمنافسة ولقوى السوق لكي تعود مرة أخرى الى العمل .

الثانية : القول بأن إفساخ المجال أمام القطاع العام ليعمل على اسس اقتصادية وتجارية قد يتعارض مع كثير من الأهداف التي أنشئ من أجلها ، خاصة الأهداف السياسية والاجتماعية . إذ أن مراعاة تلك الأهداف تخضع لقواعد حساب عام تختلف عن قواعد الحساب الخاص في القطاع الخاص ، والمراد تطبيقها على القطاع العام .

الثالثة : إذا كان هناك تسليم بأن الكفاءة مرتبطة بالعمل وفقاً لقوانين السوق والمنافسة وجهاز الائتمان ، فلم الإصرار على الإفراط في التدخل من جانب القطاع

(١) جون نيليس ومس كوكيرو ، مرجع سابق - ١٩٨٨ : ٨٧ - ٩٠ .

- A.Mansoor , op.cit : 187 . S.K.Jones, op,cit: 32 , 39 .

(J. Aylen , 1987 : 20) P.Mosley , op.cit :

1988 : 27 . C.Frischtak,op.cit : 1988 : 127 .

العام ؟ كما يثور التساؤل كذلك ، لم التدخل فى مجالات يستطيع القطاع الخاص أن ينهض بها بكفاءة فى ظل القواعد والضوابط التى تضعها الدولة وتكفل تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة الوطنية العامة ؟ وإذا كان التدخل بغرض الحمل على إيرادات أو تحقيق عائد . فيجب ملاحظة أن التدخل يقابله مزيد من الانفاق العام على الاستثمارات ، العماله ، الاشراف وجهاز بيروقراطى ضخم . كما أثبتت تجربته عكس المقولة السابقة على نحو ما رأينا من قبل . والقطاع الخاص أيسن تذهب أمواله ؟ اليس لاعادة الاستثمار اذا ما توافر السياسات والمناخ الملائم والمستقر ؟ واليس من الاصوب أن نترك للقطاع الخاص يمتلكها ويديرها ويتحمل المخاطره حسب مبدأ الغرم بالغنم . وتستطيع الدولة أن تحصل الضرائب والرسوم على تلك الأنشطة وتتخفف من جهاز البيروقراطيه الاداريه . كما أن ذلك يعمل على أن تركز الدولة إهتمامها بالقطاعات الأخرى . ذات أهمية محوريه فى الاقتصاد لاغنى عن دور الدولة فيها مثل : التعليم ، الصحه الخ .

الرابعة : ويمكن الاستفادة هنا من بعض التجارب العملية التى ظهرت فى بعض الدول المتقدمة والنامية التى تغذت فعلاً التحول بالنسبة لبعض مشاريعها . فبالنسبة للمنافسه وخشية أن تتحول الشركات من احتكارات عامة الى احتكارات خاصة ، لجأت الحكومه البريطانيه الى تقسيم بعض الشركات - التى تسيطر على ما يعرف باحتكارات طبيعیه رديحاً من الدهر - الى عدة شركات مستقلة وجعلها تتنافس فيما بينها . كما أصبح من الممكن افساح المجال لشركات منافسه جديده لتدخل نفس ميدان العمل سواء فى مجالات الخدمات أو الانتاج . وهذا ما حدث فى بريطانيا بالنسبه لشركة التليفونات T . B حيث سمح لشركة Mercury وهى فرع من شركة Cable & Wireless أن تعمل بجوار T . B (١) وشركة (1) The Economist , 27 October , 1990 .

الأتوبيس البريطانية تم تقسيمها الى ٧٠ فرع تباع كل على حدة من أجل خلق منافسة جديدة ، هذا علماً بأن فروعها الأصلية كان حوالي ٢٧ فقط (١) .

وهذا المثال وغيره إنما يؤكد على ادراك أهمية المنافسة في تحسين ورفع مستوى الكفاءة من ناحية ، وكذلك على أن الحكومات بوسعها التأكيد على ذلك من خلال السماح بدخول شركات منافسه أو تقسيم شركات الاحتكار الطبيعي من ناحية أخرى ، كذلك أن بوسعها اصدار التشريعات اللازمة لمنع الاحتكار ، مثلما هو معمول به في دول رأسمالية كبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، كما أنه يمكن التغلب على مسألة الخوف من الاحتكار بالتوسع في نطاق الملكية الخاصة (٢) .

أكثر من هذا يزعم البعض أن الادارة في القطاع الخاص وحتى ولو كانت فسي ظل الاحتكار ستكون أفضل . إذ أن المديرين يعملون ويخططون ويستثمرون بعيداً عن التدخلات السياسية والادارية المفروضة على القطاع العام . وفي هذا المدد ذكر السيد / مور - الوزير البريطاني - المسئول عن التخصيصيه أن الدولة يمكن أن تسيء الوضع الاحتكاري شأنها شأن المالك الخاص ويضرب مثلاً على ذلك أن وزارة الخزانة البريطانية كانت تطلب من شركات الكهرباء ، والغاز والمياه أثماناً مرتفعة أكثر مما كانت تعتقد الاداره أنه مناسب (٣) .

الخامسة : يرى البعض أنه في ظل ملكية الدولة وحتى لو توافرات المنافسة لايتوافر الحافز spur الكافي لشركات القطاع العام لمجارة المنافسين الآخرين

(1) The Economist , May.23 , 1987 .

(2) O. Letwin , 1988 : 56 .

(3) The Economist , Dec. 21 , 1985

فى مستوى الإداء والانتاجيه ويستشهدون على ذلك بما يحدث فى بعض شركات السيارات فى أوروبا . إذ رغم توافر المنافسه الداخليه أمامها إلا أنها لم تستطيع أن تحسن من أدائها وظلت تعتمد على دافعى الضرائب كما كان هو الحال فى شركة جاجوار وويلاند البريطانيتين ورينو الفرنسيه (١) .

ثانيا : كما يحتج البعض ضد التحول بالقول أنه لاضمان بأن يعود ارتفاع مستوى الكفاءه بالفائده على المستهلكين (٢) .

إلا أنه يمكن الزعم أن الكفاءه الاقتصاديه التى يمكن أن تنشأ من التحول تؤدى الى خفض تكلفة الانتاج وتحسين نوعيته وكذلك تحسين مستوى الخدمة أثناء البيع وبعده . كذلك زيادة المنافسة والمعرض من السلع يزيد من فرص الاختيار أمام المستهلكين مما يرفع مستوى رفاهيتهم ، هذا من ناحية . ومن ناحيه أخرى أنه يمكن التغلب على استغلال القطاع الخاص الذى قد ينشأ من التحول من خلال خلق آليات تنظيميه تكفل حماية المستهلكين فيما يتعلق بالسعر والنوعيه . ولبريطانيا تجربه فى هذا المجال ، اذ أنشأت هيئة تنظيميه لمتابعة أسعار السلع والخدمات التى تقدمها الشركات المحوله وفرضت ما يعرف بنظام " الحسد الأقصى للأسعار " حيث لايحوز أن تتجاوز الأسعار فى ارتفاعها معدل التضخم كما أنه فى الولايات المتحده طُبق نظام يطلق عليه " المعدل الأقصى للعائد " (٣)

(١) للمزيد من الأمثله والتفصيل ، أنظر ، The Economist, February 23 , 1985 ، الآن والترز ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ : ٤٩ - ٥٣ ، وسعيد النجار ، مرجع سابق ، ١٩٨٨ : ٢٩ - ٣٠ .

(٢) P. Mosley , op .cit , 1988 : 127 .

(٣) الآن والترز : مرجع سابق ١٩٨٨ : ٥٢ ، ٥٣ .

== وأنظر فى استفادة المستهلكين والرفاهيه الاقتصاديه , M.Becesy et al

ثالثا : اعتبارات العدالة الاجتماعية :

تعد هذه الاعتبارات واحدة من أهم الحجج التي يسوقها أنصار القطاع العام ضد عملية التحول ، إذ يتخوفون من :

أ- ان التحول قد يؤدي الى تركيز الثروات في أيدي شريحة اجتماعية محدودة ومن ثم يتعمق التفاوت في توزيع الدخل بين الذين يملكون والذين لا يملكون

The haves and The have nots

ب - تعميق التفاوت بين الرأسماليين والعمال ومحاولة الطبقة الأولى تركيز أرباحها على حساب الأخير ، خاصة في ظل التحلل من كثير من التشريعات العمالية المتعلقة بالأجور والفصل من العمل وشروطه .

ج - ومن أخطر المحازير المتعلقة بعملية التحول خشية أن تؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة الكلية والجزئية .

الواقع أن الجوانب السابقة وغيرها هي على درجة كبيرة من الأهمية بما لا يمكن التغافل عنه أو إهماله . لكن يمكن القول أن مثل هذه المحازير يجب ألا تكون مجرد عثرة Stumbling block على طريق التحول الاقتصادي بل يجب البحث على حلول لها من خلال إيجار السياسات المناسبة على الأمد القصير والطويل .*

== 4 : 1988 , op.cit ، وانظر كذلك الجزء الأخير من الدوافع الاقتصادية السابقة J . Williams , 1988 : op. cit : 25

* نعتقد أن الجوانب الاجتماعية المذكورة سابقاً وغيرها تستأهل أن تكون محل دراسات خاصة لكي تنال حقها من البحث والتحليل والمعالجة المتعمقة بدلاً من التعرض لها على نحو هامشي .

،، الخلاصة ورؤية مستقبلية لدور الدولة ،،

أ- الخلاصة ...

تكشف لنا هذه الدراسة أن الأمم والشعوب تحاول دائماً وأبداً إعادة اكتشاف نفسها في ظل ما تشهده مجتمعاتها من تغيرات وتحولات جديدة. وهذا هو ما يطلق عليه الاستدعاء المكاني ، كما تتم هذه المحاولات تحت تأثير الاستدعاء الزمني ، اذ تختلف الظروف والاحوال وتتراكم التغيرات من فترة زمنية الى فترة أخرى . لكن هذا لايعنى أن كل فتره أو كل تغير نقطع المصلة بما سبقه من أزمنه أو أحوال ، بل أن التغير أو التحول هو عملية متصلة ، تعطي تحديثاً وتطويراً في الكثير من النظم على ضوء مستجدات ومتطلبات العصر . فلكل عصر رؤيته في ضوء واقعه ومشكلاته .

لذا ، تطور الفكر الاقتصادي - على النحو السابق - منذ التجاريين حتى الكلاسيك المعاصرين ، تحت تأثير العاملين السابقين وهما الاستدعاء المكاني والاستدعاء الزمني . وهو في تطوره ، إنما كان وما زال يعكس مصالح ومعطيات الدول والاقتصادات التي قيل به فيها والرغبة في الحفاظ على مكاسبها وتنميتها أي يعكس خصوصية الزمان والمكان .

والفكر الاقتصادي في تطوره عبر الأزمنه يربط بين مراحل المختلفة قاسم مشترك أعظم هو مراعاة المصالح العليا لموطنه - كما يراها أو يقدرها - والتي تظل ماثله أمامه وتعد مصدر الهامه . على هذا فان التعديل والتغيير في الفكر الاقتصادي - كما رأينا في المبحث الثاني - هو اختلاف في الأسلوب أو الطريقة وليس خلافا على النتيجة . ولكن المشكله بالنسبه له أنه يرى أن وسيلة ما دون غيرها هي الكفيلة بتحقيق النتيجة المنشوده دون غيرها .ولهذا غلب على هذا النوع من التفكير الطابع الايديولوجي .

أيا كان الأمر ، نجد أن أفكار الطبيعيين والكلاسيك والنيوكلاسيك ، وحتى الكلاسيك المعاصرين حول الحرية الاقتصادية وأفضلية جهاز السوق والائتمان وفعالية المنافسة ، تمثل الأساس الفكرى والنظرى لما يشهده العالم الآن من تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص . هذا رغم الاختلاف بين هذه المدارس المختلفة فى نطاق واسلوب ومنهج تحليلها . الا أن هذا الاختلاف يجد - مرة أخرى - اختلاف المرحلة الزمنية وطبيعة المرحلة التى تمر بها كل مدرسة والخلفية الفكرية لأقطابها .

يقابل ذلك ، بعض الآراء الراديكالية - التى تفسر عمليات التحويل هذه بأنها راجعه الي ضغوط من الدول الرأسمالية الكبرى لتحقيق مصالحها على حساب بقية دول العالم ، من خلال دمجها فى السوق العالميه وإيقاعه تحت هيمنتها - ويرون فى المنظمات والهيئات الدوليه الحكوميه والمتعددة الأطراف وسيلة لتحقيق هذا الهدف .

وأيا كانت الرؤى والتفسيرات النظرية ، يأتى دور الدوافع العملية التى كشفت عنها الدراسات التطبيقية لتقول كلمتها فى هذا الخصوص . اذ تخلص هذه الدراسات - على نحو ما بينا - أن أداء شركات القطاع العام يشوبه التدنى والقصور بمختلف المقاييس . أى منظوراً اليه من ناحيه الكفاءة الاقتصادية ، قدره على توليد الادخار والاستثمار ، خلق فرص العمل ، حسن تخصيص واستغلال الموارد المتاحة ، تحقيق العدالة الاجتماعية ... الخ ، أى لم يستطع هذا أن يكون بمثابة المضخه الفعالة لضخ الدماء فى جسم الاقتصادات خاصة النامية منها لتدب فيها الحياة وتنمو لتعتمد على ذاتها أساساً . بل على العكس زاد وهنها وضعف عودها ومن ثم ازداد اعتمادها على الاقتصادات الأخرى.

أمام هذا أصبحت البيئه مهيأه لتنفيذ فيها الأفكار الليبراليه الاقصاديه المطالبه بضرورة التحويل من العام الى الخاص وتحجيم الدور الاقصادى للدولة الى حد بعيد .

ب - التوصيات :

الواقع أننا نرى أن قضية تحويل العام الى خاص وافساح المجال أمام الأخير مسألة طبيعية اقتضتها ظروف المرحلة التى تمر بها بعض الاقتصادات فى الكثير من دول العالم . فالدولة فى كثير من الاقتصادات قد لعبت دورا غير منكور فى مجالات عديدة واساسية بل وحيويه حيث أقامت مشروعات البنيه الاساسية ، ووضعت القواعد والأطر الرئيسيه لكثير من الأنشطة فى الصناعه والزراعه ، كما باشرت الكثير منها بشكل مباشر سعيًا للاشباع اعام والخاص على السواء ، وحقت نتائج طيبة وضرورية . الا أنه مع مرور الوقت وتغيير الظروف فى المجتمع وتعقد المصالح وتشابكها اداريا واقتصاديا واجتماعيا ، لم تعد مشروعات الدولة تستجيب بفعالية وكفاءه للنهوض بكافه مسؤولياتها وتبعثت جهودها لدرجة انها توهلت وتشتت على جوانب عديده . مما أثار بالسالب على مهامها اللصيقه بها مثل الادارة والتشريع وتنفيذ القوانين ، وظهر ما يعرف بالدوله الرخوه ، الضعيفه ناهيك عما حدث فى عالم الاقتصاد . ومن ثم فما المانع من أن تتخلى عن الكثير من الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص طالما أن هذا الأخير لديه المقدره والكفاءه على النهوض بها . هذا على نحو عام . لكن يجب :

- ١- ألا تنزع الدول أسرى الافكار والمعتقدات التى ورثتها عن مرحلة ماضيه أو انحدرت اليها من دول اخرى ، مما يؤدى الى حجب الرؤيه وانكماش الفكر

والتخبط . لاننا رأينا أن لكل فكر دوافعه ولكل مرحلة ظروفها . وعلى هذا فالدولة في سعيها للتحويل يجب أن تضع نصب عينيها ما تتميز به من خصوصية تتميزها عن غيرها من الدول ، وكذلك عن مرحلة سابقة مرت بها ، ولا تظل تجتسر الماضى وترددة دون وعى . والخصوصية قد تتعلق بطبيعة ودرجة المرحلة التنموية التى تمر بها ، ومستويات النضج الاجتماعى والاقتصادى لافرادها ، ومستويات الدخل فيها ، وتأثير العوامل والمعتقدات الدينية وكذلك الظروف النفسى والمجتمعيه لأن كل ذلك يعد ضروريا لانجاح برامج التحول .

٢- يرتبط بذلك ضرورة أن تدرك الدولة أنه لا يوجد شكل واحد للتحويل من العام الى الخاص ، بل يجب أن تختار الاسلوب والشكل وكذلك الجرعة المناسبه لها فى ضوء خصوصية المرحلة التى تمر بها وتطلعاتها ويكمل هذا - بالطبع - عدم النقل الاعمى لتجارب الآخرين الذين قد يختلفون عنها كثيرا . وما اكثُر التجارب الفاشله فى مجال التنميه . ويعود فشلها اساساً فى تقليد ونقل أفكار وأراء الغير لزرعها فى بيئة ومناخ غير ملائمين .

٣- يجب ألا تبالغ الدولة فى التركيز على اسلوب ما كفاية فى حد ذاته فى سعيها للتحويل والتعامل مع مشكلتها الاقتصاديه . وانما يجب - بدلا من ذلك - أن تركز على الأهداف المراد تحقيقها واختيار أفضل السبل للوصول الى ذلك . أى وضع وتطبيق شعار : التنمية لا الايدولوجيا . ومن ثم نعتقد أنه ليس من الصواب تصوير كلا من القطاعين العام والخاص على أنهما متضادان غير قابلين للتعايش كما يروج البعض ووسائل الاعلام . وانما يجب تصحيح النظرة لهما على أنهما مجرد وسيلتين للتعامل مع المشكلة الاقتصادية وتحقيق التنمية ، وليس أيهما مقصوداً فى ذاته . وعلى هذا يمكن الاعتماد عليهما على نحو متكامل ومتساند بمرونة واقتدار .

فالقِطاع العام الذى تديره الدولة يمكن أن يتدخل حينما يفشل القِطاع الخاص ويتخلى عن بعض مهامه ، اذا استطاع الأخير أن ينهض بها فى اطار القواعد والنظم التى تضعها الدولة .

٤- والتحول من العام الى الخاص ، لايَعْنى - فى مفهومنا - أن تتراجع الدولة وتتخلى عن مسؤولياتها فى مجال الاقتصاد . اذ ان هذا لم يحدث على مر التاريخ . بل نرى على العكس أن دور الدولة أثناء وبعد التحول وافساح المجال للقِطاع الخاص ، يَسمح أكثر اهمية وضرورة بل لانبالغ اذا قلنا يصبح أكثر صعوبة ونزعم أن القِطاع الخاص لا يستطيع أن ينمو ويتطور ويؤدى دوره فى اشباع الحاجات الاجتماعية العامة والخاصة ويساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، الا فى ظل دولة قوية واعية ، تسن التشريعات والقواعد وتضعها موضع التطبيق وتحمى الملكية وتمونها ، وتكافى المصيب وتجازى المسىء . حينئذ تكسب احترام الجميع وتعاونهم لا اذدراهم وتهاونهم . والدولة الضعيفه - ويشهد الواقع بذلك - لا يعيش فيها الا قِطاع عام ضعيف وكذلك قِطاع خاص متعثر . ونحن نتفق فى ذلك مع Alkinson & Stigilitz فيما يقرران أنه من المستحيل تصور تحقيق الاقتصاد الحر والسوق فى ظل غياب الدولة ليصبح The non government economy . وأن دور الدولة هو جز ، أساسى من النظام الاقتصادى مهما اختلفت النظم .

٥- والدولة عليها القيام ببعض الانشطة الهامة والتى نطلق عليها الانشطة المتعدية والممتدة التأثير . أى التى يتجاوز تأثيرها نطاقها الضيق أو المحدود لتؤثر فى غيرها من الأنشطة الأخرى ، من أهمها التعليم ، التدريب والصحة .. الخ كما أن عليها القيام بشكل مباشر ببعض المشروعات الاقتصادية التى ترى أنها

استراتيجية الأهمية ، مثل مشروعات البنية الأساسية ومشروعات الاحتكاك الطبيعي . ودورها في ذلك يرتبط كذلك بطبيعة المرحلة التي تمر بها . اذ يزداد هذا الدور اذا اتسم القطاع الخاص بالتردد والضعف وعدم قدرته على النهوض بها . ومن ثم لايعنى سحب بعض الأنشطة من الدولة إضعافا لدورها . لكن على العكس يعنى مزيداً من التركيز على الأهداف الجوهرية والحيوية وتخلصها من الشحوم المعوقه لها . ويصف ساملسون ذلك بقوله : "Cutting out fat , wilhout cutting muscle" (١)

٦- أكثر من هذا ، نعتقد أنه من المائب أن تلعب الدولة دورا هاما في دعم وتقوية القطاع الخاص من خلال اتخاذ السياسات الماليه والنقديه المناسبه . وذلك من خلال منح الحوافز والتسهيلات والاعانات ، كما يمكن اتخاذ مثل هذه السياسات لتوجيه هذا القطاع الوجهه التي تتفق والأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدرها الدولة . وهذا هو ما يطلق عليه ادارة الاقتصاد بالحوافز وليس بالاوامر .

وهذا التوجيه يتطلب تغيير النظرة والتقدير الى القطاع الخاص ويجب التخلص من نظرة الريبه والشك التي تحيط به وان تحل محلها نظرة التقدير لمشاركته في البناء الاقتصادي وأن هذا الدور البناء لاغنى عنه لتحقيق الأهداف المنشودة من تحقيق تنمية ونحو ذلك . والمسألة في كل هذا ليست امكانية تخلي الدولة عن دورها وانما هو البحث دائماً عن الدور المناسب

لها The proper role of The state

(١) Samuelson , op . cit : 157 .

٧- كذلك نوصى بعدم التقاعس في عملية التحول ، تحت تأثير بعض الأفكار التي ترى أن ذلك انما يخدم فقط مصالح الدول الكبرى المهيمنة اقتصاديا . والا أسقطنا من دائرة التحول التي يشهدها العالم . بل يجب على العكس المضي في التحول والاستفادة من الأفكار الدولية ، طالما أن ذلك يتم في ضوء مراعاة خصوصية الاقتصاد والمجتمع والمصلحة الوطنية . كما يجب المضي فيها وعدم التقاعس تحت تأثير بعض المشكلات المتعلقة بعملية التحول ، بل يجب العمل على خلق الحلول لهذه المشكلات والتعامل معها بجديه وكفاءة .

٨- يجب الاستفادة من تجارب الكثير من الدول التي نهجت نهجاً برجماتيا في عملية التنمية والعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص فيها ونستعين في ذلك بالتجربة الكورية الجنوبية ، اذ رغم ان اقتصاد الأخير هو اقتصاد حر يسوده المشروع الخاص private enterprise economy . إلا ان هناك دورا رائدا للدولة وكذلك للقطاع الخاص في سبيل تحقيق هدف التنمية الاقتصادية. ويعزى البعض نجاح هذه التجربة الى تعاون وتساند القطاعين العام والخاص والثقة المتبادلة بينهما . ففي الوقت الذي تركت فيه الدولة الكثير من المسائل الاقتصادية تتحدد حسب قوى السوق وآلياته مثل الائتمان ، الأجور ، تدخلت في مسائل أخرى مثل انشاء مشروعات جديدة في مجالات حيوية ، ونقل التكنولوجيا ووضع عقود تحت اشرافها واستلزام تحقيق أهداف معينة بما يضمن نقلا حقيقيا للتكنولوجيا لا نقلا لمنتجاتها ، لعبت دورا فسي الحصول على معلومات حول الأسواق الدولية ، تقليل المخاطر ، دعم المبادرات ... الخ ، كما استخدمت الدولة توليفة من سياسة العما والجزرة Corrat and stick policy لتحقيق الأهداف والأولويات التي رسمتها.

والدولة في كوريا الجنوبية خلقت وعددت قنوات الائتمال بينها وبين القطاع الخاص لتبادل المعلومات حول كافة المسائل السابقة . وغيرها كما تعقد اجتماعات شهرية كلما دعت الحاجة لمناقشة أهمية بعض المشروعات التي يقيمها القطاع الخاص ، وأهم المشاكل التي تواجهها وكيفيه تذليلها ، هذا في الوقت التي تربط فيه دعمها واستمرار تعاونها معه بتحقيق أهداف معينة بكل دقة . اذن الدور الرئيسي في وضع قواعد اللعبة يتم على نحو مشترك بين الدولة والقطاع الخاص (١) .

ولقد لخص L.P. Jones & IL . Sakong ذلك بقولهما :
- The Korean miracle is not a triumph of laissez faire , but of pragmatic non - ideological mixture of market and non - marker forces . where the marker works fine , where it does not , the government shoes no hesitation in intervening by means that range from a friendly call to public ownership . (2)

(1) M.S. Alam " The South Korean "Miracle : Examining the Mix of government and Market " The Journal of Developing Areas 23 , January 1989 . pp. 233 - 258 .

(2) Jonse & IL Sakong , op,cit , 1980 . 3 - 5 .

وأنظر كذلك Hyung - KiKim " Institutional Frame work for decision making in Korean public enterprises : some implication for developing countries in p.streeten , op.cit , 1988 : 213 .

بول صمويل " التحويل الى القطاع الخاص والقطاع العام " التحويل والتنمية ، السنة (٢٢) عدد (٤) ديسمبر ١٩٨٥ : ٤٣ .

اذ تم الجمع في كوريا الجنوبية بين ما يعرف باليد الخفيفة واليد المرئية للحكومة عن قرب وعلى نحو وثيق لاشباع الحاجات العامة والخاصة على السواء . ونظرا لأن هذا النوع من التعاون ضروري ولاغنى عنه لانجاح السياسات الاقتصادية في الدولة .

وفي دراسة حول الاقتصاد الكوري يعلق M. Shaie Alam قائلا :

- " It would appear that the government - business partnership has been a productive one , based as it is , on the private sector's dependence on government support and the governments realization that the success of its policies depends on a vigorous response from private enterprises (1989 : 247) .

ومن التجارب الهامة في عملية التحول والتي تشهد بأهمية توصياتنا السابقة ، من ضرورة الاستمرار في التحول : والاستفادة من الخبرة والأفكار الدولية ، واتباع سياسة برامجتيه ووضع التنمية قبل الايدولوجيا ، كل ذلك في اطار مراعاة خصوصية كل دولة ، تأتي التجربة الصينية في الاصلاح الاقتصادي . اذ دون الدخول في تفاصيل هذه التجربة ، نجد أن أهم ما يميزها هو مراعاة ظروف الصين واتباع المنهج البراجماتي بشكل تدريجي ، اذ بدأت ارهاصات ودعوات الاصلاح في الصين منذ الخمسينات ولكنها كانت تجهض كل مرة . ولكن في ١٩٧٩ بدأت على نطاق كبير في الزراعة ، التعاونيات الريفية ، كما وصلت الى الصناعة وخلق الادارة الذاتية للمشروعات وايجاد نظام الحوافز والمشاركة في الربح بين الدولة والمشروع الخ . ولقد شملت هذه الاصلاحات حوالى

٦٦٠٠ مشروعاً مثلت ٦٠٪ من القيمة الانتاجيه و ٧٠٪ من الارباح الاجمالية فسى الدولة - ثم اكتسبت هذه الاصلاحات قوة دفر فى ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ بإصدار تشريعات من مجلس الدولة لدعمها والتركيز على التوجه نحو نظام الاسعار ليعطى اشارات صحيحه لتخصيص الموارد الخ . كل هذا أسفر فى نهاية الأمر عن زيادة فسى الانتاج الصناعى بمعدل ١٠٪ ، ١٤٪ ، ١٨٪ فى السنوات ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ . وما يميز هذه التجربة أنها تحقق الاصلاحات على الطريقة الصينية (١) .

(١) Jinqlian Wu & B.L.Reunolds " Choosing a strategy for china's economic Reform " American Economic papers and proceedings , vol . 78 no. 2 May , 1988 , pp:461-464 .

وحول هذا الموضوع أنظر :

- I.K.Bauer " Economic Reform wthin and Beyond the state sector " . American Economic Association , papers and proceedings , vol.78, No2 , May 1988 : 455 .

وانظر حول التجربة الصينية :

- D.H. Perkins " China's gradual Approach to market " . A discussion paper , No.52 . 1992 , UNCTAD .
-

“ المراجعـــــــــــــــــع ”

- ١- ابراهيم العيسوى : " المسار الاقتصادى المصرى وسياسات تصحيحيه " بحوث ومناقشات ، ندوة عقدت بالكويت ٢٠-٢٢ فبراير / ١٩٨٨ .
- ٢- ابراهيم العيسوى : " نظرة تنموية لمسألة بيع القطاع العام المصرى " مؤتمر الاقتصاديين المصريين (١٣) ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٨ .
- ٣- ابراهيم حلمى عبد الرحمن ومحمد سلطان أو على : " دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيميه : حالة مصر " ، سعيد النجار ندوة التخصيمية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ٥ - ٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٨ .
- ٤- آلان والتــــــــــــــرز : " التحرير الاقتصادى والتخصيميه : نظرة عامه " ندوة التخصيمية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ٥ - ٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٨ .
- ٥- برهان الدجانى : " الحاجة الى تحديد دور الدولة فى الحياة الاقتصادية " المستقبل العربى (١٣٧) فى ٧ / ١٩٩٠ م .
- ٦- بول صمويــــــــــــل : " التحويل الى القطاع الخاص والقطاع العام " التمويل والتنمية ، السنه (٢٢ م) ، عدد (٤) ديسمبر ١٩٨٥ .
- ٧- بيتر هيلر وكريستيان شيلر : " الآثار المالية للتخصيمية مع الاشارة للبلاد العربية " ، ندوة التخصيمية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ٥ - ٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٨ .

٨- جمال الدين محمد سعيد : " النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية "

القاهرة ، ١٩٦٢ .

٩- جميل أحمد توفيق وآخرون : " اقتصاديات الاعمال "

دار المطبوعات الجامعية - الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

١٠- جون نيليس وسونيتا كوكيرو : " التخصيصية والمؤسسات العامة "

ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، صندوق

النقد العربي ، أبو ظبي ٥ - ٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٨ .

١١- جـون وول : " كفاءة الاستثمارات العامة - دروس مستفادة من تجربة البنك

الدولي " ، في سعيد النجار " سياسات الاستثمار في البلاد العربية "

صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ١٩٨٩ م .

١٢- خالد شريف : " التجربة الليبرالية في مصر وأداء شركات القطاع العام "

كتاب الأهرام الاقتصادي عدد ٢٩ يوليو ، سنة ١٩٩٠ م .

١٣- رمزي زكسى : " نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد

الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي " في : " السياسات

التصحيحية والتنمية في الوطن العربي " رمزي زكى (محرر) بحوث

ومناقشات ندوة عقدت بالكويت في الفترة ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٨ .

١٤- رمزي زكسى : " مأزق النظام الرأسمالي "

سلسلة مقالات (٢٥) حلقة نشرت في الأهرام الاقتصادي من أكتوبر ١٩٨٢

الى مارس ١٩٨٣ .

١٥- رمزي زكسى : " فكر الازمة - دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي

والفكر التنموي العربي " مديولى ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

١٦- رمزي زكسي : " السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي "

بحوث ندوة الكويت ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٨ .

١٧- ريشارد هيمنج وعلى . م . منصور : " هل التحويل الى القطاع الخاص هو الاجابة؟ "

التمويل والتنمية - سبتمبر ١٩٨٨ .

١٨- سباستيان ادواردز : " سلسلة تحرير الاقتصاد في البلدان النامية "

مجلة التمويل والتنمية ، مجلد ٢٤ ، عدد (١) ، مارس ١٩٨٧ .

١٩- سعد حافظ محمود : " عدة مقالات في الاهرام الاقتصادي حول القطاع العام

ودوره التنموي والتحول من الملكية العامة الى الملكية الخاصة ،

٢ ، ٩ ، ١٦ / ٧ / ١٩٩٠ م .

٢٠- سعيد النجار (محرر) : " سياسات واستراتيجيات التصحيح والتنمية في

البلدان العربية " صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ١٩٨٧ .

٢١- سعيد النجار (محرر) : " التخصيمية والتصحيحات الهيكلية في البلاد

العربية " صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ١٩٨٨ .

٢٢- سعيد النجار (محرر) : " سياسات الاستثمار في البلاد العربية "

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الكويت ١١ - ١٣

ديسمبر ١٩٨٩ .

٢٣- سعيد النجار : " نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي "

دار الشروق ، القاهرة (١٩٩١) .

٢٤- صلاح الدين فهمي محمود : " القطاع العام بين التصفيه والتنمية - الحالة

المصرية " ، تجارة سوهاج ، يناير ١٩٩١ م .

- ٢٥- عبد الرحمن يسرى أحمد : "تطور الفكر الاقتصادى"
دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، بدون : ١٧١ - ١٧٢ .
- ٢٦- عبد الفتاح عبد الرحمن : "اقتصاديات المالية العامة" ١٩٨٨ ، ص ١٨-٢٢ .
- ٢٧- عبد الوهاب حميد رشيد : "الإنتاجية والتنمية الاقتصادية"
دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ، قبرص ١٩٨٨ : ٢٧ .
- ٢٨- فؤاد سلطان : "الانتاج والملكية العامة والملكية الخاصة"
ندوة سياسات التصحيح الهيكلى وازالة القيود الاقتصادية ، مركز
البحوث والدراسات الاقتصادية ، كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة
القاهرة ١ - ٣ فبراير ١٩٨٨ م .
- ٢٩- د . فؤاد مرسى : "مسير القطاع العام فى مصر"
مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٣٠- فيصل باشير : "الازمة وسياسات التصحيح فى البلدان
العربية" ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو (القاهرة)
مايو ١٩٨٩ م .
- ٣١- لبيب شقير : "تاريخ الفكر الاقتصادى"
دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .
- ٣٢- ماجد عطيه : "معركة بيع القطاع العام فى مصر" المنار - العدد ٣٤ .
- ٣٣- مارى شيرلى : "خبرة التحويل الى القطاع الخاص"
التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٨٨ م .
- ٣٤- مايكل اوبادان وبرايتى . اكيوهارى : "الاسس النظرية لبرامج الاصلاحات
البنوية التى يوصى بها صندوق النقد والبنك الدولى" المجلة
الدولية للعلوم الاجتماعية اليونسكو ، عدد (٢٢٠) مايو ١٩٨٩ م .

- ٣٥- محمد الجوهري وآخرون : " الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث " كتاب مترجم ضمن سلسلة علم الاجتماع المعاصر (٤٥) ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٢ ،
- ٣٦- محمد رضا العدل : " نحو تنظيم أفضل للقطاع العام في مصر " مؤتمر الاقتصاديين المصريين ، ٦ - ٨ مايو ١٩٨٢ م .
- ٣٧- محمد رضا العدل : " توجهات السياسة الاقتصادية والاستثمار الخاص " مؤتمر الاقتصاديين المصريين رقم (١٣) ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٨ م .
- ٣٨- محمد عمر شابرا : " نحو نظام نقدي عادل : دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الاسلام " ، ترجمة سيد سكر ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي واشنطن ، الطبعة الثانية ١٩٩٠ / ١٤١٠ هـ .
- ٣٩- محمد محمود الامام : " محددات الاداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي " ، المستقبل العربي (١٣٧) في ٧ / ١٩٩٠ م .
- ٤٠- مصطفى السعيد : " تحرير الاقتصاد المصري : مضمونة وأولويات وضوابطه " مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة ١١ - ١٣ مايو ، ١٩٩١ م .
- ٤١- مصطفى رشدي : " الاقتصاد العام للرفاهية " دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، بدون .
- ٤٢- هناء خير الدين : " مفهوم التحرير الاقتصادي " ورقه مقدمه الى الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصري ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة ١١ - ١٣ ، مايو ١٩٩١ م ..

٤٣- هبة هندوسه : " تصورات عن القطاع العام المناعى فى سنوات الخطه

١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ : مؤتمر الاقتصاديين المصريين رقم (١١) ،

القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ .

٤٤- هدى محمد صبحى مصطفى : " القطاع العام والقطاع الخاص - من يوفى

ومن يستثمر " مؤتمر الاقتصاديين المصريين (١٣) ، القاهرة نوفمبر

١٩٨٨ .

٤٥- يمنى أحمد حافظ الحماقى : " دور المتغيرات الدولية فى التأثير على

مستقبل السياسه الاقتصاديه المصريه " . مؤتمر الاقتصاديين

المصريين الخامس عشر حول السياسات الاقتصادية لمصر فى

التسعينات ، الجمعية المصريه للاقتصاد السياسى والاحصاء

والتشريع - القاهرة - ١ - ٣ ديسمبر ١٩٩٠ .

، دوريات ومجلات ،

١- الأهرام ١٩٨٧/١٢/٢ .

٢- الأهرام ١٩٨٩/١١/٣٠ .

٣- الأهرام ١٩٨٩/١٢/١٥ .

٤- الأهرام ١٩٩٠ / ٢ / ٥ .

٥- الأهرام ١٩٩٠ / ٥ / ٢٠ .

٦- الأهرام ١٩٩٠ / ٦ / ١٥ .

٧- الأهرام ١٩٩١ / ٦ / ١٢ .

- ٨ - الأهرام الاقتصادية ٢٣ / ٤ / ١٩٩٠ .
- ٩ - الأهرام الاقتصادية ٤ / ٦ / ١٩٩٠ .
- ١٠ - الأهرام الاقتصادية ٩ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ١١ - الأهرام الاقتصادية ١٦ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ١٢ - البنك الدولي : " تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ ، واشنطن ، ١٩٨٣ .
- ١٣ - البنك الدولي : " تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ ، البنك الدولي ،
واشنطن ١٩٨٨ .
- ١٤ - البنك الدولي : " تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ - تحديات التنمية "
البنك الدولي ، واشنطن ١٩٩٢ .
- ١٥ - السياسة الدولية (١٠١) يوليو ١٩٩٠ .

...

- 1- Alam , S.:" The South Koreau ' Miracle ' : Examining the Mix of Government and Markets " . The journal of developing ares 23, January 1989 .
 - 2- Aspe . P & J . A Gurria : " The state and Economic Development : A Mexican Persective" The world Bank proceedings of The W . B conference on Development Economics 1992 .
 - 3- Atkinson & J. E . Stigtiz : " Lecturds in public Econo-
mics " Mc Graw Hill Book Company Ltd , Englan,
1980 .
 - 4- Aylen , J . " privatization in developing countries "
LLyods Bank Review , n. 163, January 1987.
 - 5- Ayub , M . A & SO Hegstad : " Determinants of public
enterprises performance " F & D . Decem.1987 .
 - 6 Bailey , R . " Privatising elecrticity in the U.K- prob-
lems in store " . National westminster Bank ,
Quarterly Review , November 1988 .
 - 7- Bauer . I , K : " Economic Reforms within and Beyond the
state sector " American Economic Association
(A t A) , papers and proceedings, vol.78,No.2
May 1988 .
-

- 8- Beesley , M & S . Littlechild : " privatization " principles , problems and priorities ".Lloyds Bank Review , July 1983, pp: 1- 20 .
 - 9 - Bhaskar . V. : " Privatization and the Developing countries : The Issues and The Evidence " A Discussion paper no . 47, MNCTAD , 1992 .
 - 10- Bhatt , V.V : " Structural Adaptation and public Enterprise performance in : Beyond Adjustment - the Asian Experience " (ed) by Paul Streeten , IMF, February , 1988 .
 - 11- Brett , E . A : " States , Markets and private power : problems and possibilities " in : Cook & Kirkpatrick (1988) .
 - 12- Chang . H. & A. Singh : " public Enterprises in Developing countries and Economic Efficiency " A Discussion paper No. 48 , UNCTAD , 1992 .
 - 13- Commander , S. and I. Killick : " Privatisation in developing countries : A survey of the issues " in Cook & Kirkpatrick , 1988 .
 - 14- Cook , P. & C. Kirkpatrick : " Privatization in less developed countries " Harvester Wheatsheaf , London , 1988 .
-

- 15- Craig , J : " Privatization in Malaysia : present Trends and Future prospects " in : Cook & Kirk - patrick . 1988 .
 - 16- De Bandt , J: " Peut - on se passer du secteur public, dans Le processus d'industrialisation ? " Revue Tiers Monde, I .-XXIX, no.115, Juillet-Septembre 1988 .
 - 17- Dennis , G .& G. Janathan N. (ed) : " privatization and Deregulation in Global perspective " . pinten publishers , in London , 1990 .
 - 18- Fontaine , J.M : " Diagnostic et Remedes proposes par le IMI pour L'Afrique Quelques points critiques. Colloque politiques d'A Justement et Deregulation , LE Caire , 1-2 et 3 Fevrier 1988 .
 - 19- Frischtak , C : " Competition as a Tool of LDC industrial policu " . F & D I September 1988 .
 - 20- Grafbraith , J. K : " Economic Development " Yohan publications , WC , Tokyo, eighth edition , 1983.
 - 21- George , Y : " Privatization in theory and practice " " Economic policy , Nr .2 April 1986 .
-

- 22- Hawkins , R.A : " Privatization in Western Germany ,
1957 to 1990 ". Nat west Bank , Quarterly
Review , November 1991 .
- 23- Hayek , F . A : " Economic Freedom " Basil Black well .
(The Fourth Winco IL Memorial Lecture) London,
Institute of Econmic Affairs , Occassional
puper , No. 39, 1973 .
- 24- Heald , D : " The relevance of U.K privatization for
LDCS " in :Cook & Kirkpatrick 1988 .
- 25- Her Majesty's Treasury : " Guide to the U.K privatiza-
tion programme " London, June , 1992 .
- 26- Israel . A : " The changing Role of the state -Insti-
tutional dimensions " . A working paper , no .
495. The World Bank August 1990 .
- 27- Jackson , P.M & A . J . Palmer : " The Economics of
Internal organisation : The Efficiency of
parastatals in LDcs " in : Cook & Kirkpatrick
1988 .
- 28- Jac Quemot , P.: " A djustement , Desengagement de
L'Etat et Deregulation . quelques considerat-
ions out our du Cas Africain " .
-

Colloque : politiques d'Ajustement et Deregu-
lation " , Le Cair 1-2 Février 1988 .

- 29- Jinglion , W . U. & B. L . Reynolds : " Choosing a str-
ategy for china's Economic Reform " in :
AEA papers and prodceedings , vol . 78 No .2,
May 1988 .
- 30- Jones , L.p & IL- Sakong : " government , Business and
Entre preneurship in Economic Development :
The Korean Case " Harvard university press ,
Cambridge , 1980 .
- 31- Jones , S . K . : " The Road to privatization "
Finance and Development March 1991 .
- 32- Katter , E. & H. E Khor : " Mexico's Experience with
Adjustment " F & D . I september 1990 .
- 33- Knight , J . B : " The Evolution of Development Econo-
mics " in Current Issues in Development Econo-
mics , N.N.Balasubra manyam & S. Lall, Macmi -
llan Education Ltd , London 1991 .
- 34- Kikim , H. : " Instituional Framewrk for Decision
making in Korean public Enterprises : Some
Implications for Developing countries " in :
Beyond A djudtment the Asian Experience , ed
by paul streeten , IMF February 1988 .
-

- 35- Kornay , J. : " The Road to a free economy : Shifting from a socialist system : the Example of Hungary , New York , London (1990).
- 36- Lall, S. : " Explaining Industrial success in the Developing World " in : Current Issues in Development Economics , N.N Balasubramanyam & S . Lall . Macmillan Education Ltd , London , 1991 .
- 37- Letwin , O. : " International Experience in the politics of privatization " in M. Walken " privatization Tactics & Techniques " . The Fraser Institute Vancouver , 1988 , 50 - 52 .
- 38- Lord Roll of Ips den : " The Mixed Economy " . Macmillan press , London . 1982 . (ed) .
- 39- Low , L . : " privatisation in Singapore " in : Cook & Kirkpatrick . 1988 .
- 40- Madsen , p. : " privatisation " Wild wood House Ltd Acder hot , Hans , London , 1988 .
- 41- Mansoor , A.: " The Fiscal Impact of privatization " in : Cook & Kirkpatrick , 1988 .
- 42- Marshall , J & F. Montt : " privatization in chile " in. Cook & Krikpatrick 1988 .
-

- 43- Mill Ward , R .: " The comparative performance of public and private ownership " . in Lord Roll of Ipsden (ed) . OP,cit , 1982 .
- 44- Mill Ward , R. : " Measured Sources of inefficiency in The performance of private and public enterprises in LDSs " . Cook & Kirkpatrick 1988 .
- 45- Mosley , R.: " privatization , policy- Based Lending and World Bank Behavior " in : Cook & Kirkpatrick 1988 .
- 46- Mosley , p.: " Structural Adjustment : A General Overview , 1980 - 89 . in : Current Issues in Development Economics , N.N Balasubramanyam & S.Lall Macmillan Education Ltd , London ,1991 .
- 47- Nankani , H.B : " Lessons of privatization in Developing Countries " Finance & Development , 1 March 1990.
- 48- Par Lind : " Some Notes on Egyptian Industry and Related problem - An external perspective " L'Egypte Contemporaine , Jan - Avril , Lxxixeme Annee No 5 . 411 - 412 , 1988 , Le Caire , PP. 153-162.
- 49- Perkins , D . H. : " China's gradual Approach to Market Reforms " A Discussion paper no.52, UNCTAD , 1992 .
-

- 50- Peston , M. : " The Nature and significance of the Mixed Economy " in : Lord Roll of Ipsden , op.cit .
Macmillan , London , 1982 .
- 51- Ram , R .: " Government size and Economic growth : A New Framework and some Evidence from Cross - section and tim series Data . The American Economic Review " March , 1986 , pp.191-203.
- 52- Rowley , C. : " Industrial policy in The Mixed Economy " in : Lord Roll of Ipsden (ed) op.cit .
- 53- Samuelson , P.A : " Economics " Tenth edition , Mac Gr-
awhill Kogakusha , Ltd , London , 1976 .
- 54- Schotter , A.: " Free Market Economics , A Critical Appraisal " St. Martin's press , New York ,
1985 .
- 55- Sen , A. , N. Stern , J.stiglitz and S. Fisher :
" World Bank , Development strategies : the Roles of the state and the private Sector : Round table Discussion " . proceedings of the W.B Annual conference on Development Economics 1990 . published supplement to The W.B.L.R & The W.B.R.O .
-

- 56- Serven , L. & A.Solimano : " Economic Adjustment and private Investment " . " Finance and Development , September 1992 .
- 57- Seth , R . : " Distributional Issues in privatization " . FRBNY , Quarterly Review , Summer 1989 .
- 58- Solow , R.M : " Growth Theory and After " , AER , vol. 78 , No, 3 June 1988 .
- 59- Taylor , I : " The concept of social cost in free market theory and the social effects of free market policies " . in : I.Taylor(ed), the social effects of free market policies " , Harvester, Wheatsheaf , London , 1990 .
- 60- Vicker , J . & G . Arrow : " privatization and the natural monopolies " London , public policy center , 1985 .
- 61- Voylsteke , C. " Techniques of privatization of state-owned enterprises " World Bank , Washington , paper No. 88 , 1988 .
- 62- Wapen hans , w. : " The challenge of Economic Reforms in Eastern Europe " , Finance & Development - December 1990 .
-

- 63- Wiess , D . : " Managing a public sector in a mixed economy within the framework of increasing international Cooperation and competition" .
L'Egypte contemporaine , Juillet 1986 Lxxv II
emé Annee No. 405 le Caire ,
- 64- Williams , J. : " A Case study in privatizing a Major public Corporation" in : M.Walker privatizat-
ion Tactics and Techniques . The Fraser Inst-
itute , Vancouver , 1988 : 23 .
- 65- Wright , M., S Thompson and K. Robbie : " Management
Buy - outs : Achievements, Limitations and
prospects " . Nat west , Quarterly Review ,
August 1990 .

Magazines :

- 1- The Economist August . 18 , 1984 .
 - 2- The Economist February 23 , 1985 .
 - 3- The Economist December 21 , 1985 .
 - 4- The Economist Novembre 8 , 1985 .
 - 5- The Economist Feb . , 23 , 1987 .
 - 6- The Economist Novem . 7 , 1987 .
 - 7- The Economist Decem . 19 , 1987 .
 - 8- The Economist October 27 , 1990 .
-
